مجلة بحوث جامعة تعز Taiz University Research Journal
العدد (44) Issue (44)
TURJ
ISSN : 7848-2958
Vol. 44.pp.1-121
يونيو ٢٠٢٥م june 2025م

ضمانات الحماية الدولية لحقوق الانسان في أثناء حالات الطوارئ الداخلية

محمد علي حسن الشجاع - كلية الحقوق
قسم القانون العام - جامعة تعز – اليمن
mohmdshuja@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث ضمانات حماية حقوق الإنسان أثناء حالات الطوارئ الداخلية، مع التركيز على الضمانات الإجرائية والموضوعية. يشمل ذلك مبدأ الإخطار والإعلان، والالتزام بالضرورة والتناسب، وعدم التمييز، وعدم الإخلال بالالتزامات الدولية الأخرى. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية حماية حقوق الإنسان في ظل الظروف الاستثنائية، وقد تضمن البحث مجموعة من النتائج أهمها ، إن ضمانات الحماية الدولية التي يحضى بها الإنسان في ظل حالات الطوارئ الداخلية أو العنف الداخلي هزيلة وهشه ولا ترقى الى القدر المطلوب، وأن اللجوء إلى حالة الطوارئ أثناء أعمال العنف الداخلي ينتج عنه تضييق ممارسة العديد من الحقوق والحريات خاصة من الناحية العملية إذ من الممكن وقوع تجاوزات من طرف الأجهزة المكلفة بتطبيق حالة الطوارئ، وأن محدودية الرقابة من طرف الهيئات الاتفاقية لحقوق الإنسان الإقليمة على حقوق الإنسان أثناء حالات الطوارئ الداخلية بحجة أن الدول تقوم بالتضييق على الحقوق بحجة المحافظة على النظام العام والأمن القومي وغيرها من المبرارت.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، حالات الطوارئ، الضمانات الإجرائية، الضمانات الموضوعية، الضرورة والتناسب، عدم التمييز.

Abstract :

This research explores the guarantees of human rights protection during states of emergency, focusing on procedural and substantive guarantees. It covers the principles of notification and declaration, necessity and proportionality, non-discrimination, and non-derogation from other international obligations. The research aims to highlight the importance of protecting human rights in exceptional .circumstances

The study included a set of findings, most notably that the international protection guarantees afforded to individuals in situations of internal emergency or internal violence are weak and inadequate, and do not meet the required standard. The resort to a state of emergency during internal violence results in the restriction of the exercise of many rights and freedoms, particularly in practice, where abuses can occur by the authorities responsible for implementing the state of emergency. Furthermore, the monitoring by regional human rights treaty bodies over human rights during states of emergency is limited, as states justify restricting rights under the guise of maintaining public order and national security, among other pretexts

Keywords: Human rights, states of emergency, procedural guarantees, substantive guarantees, necessity and proportionality, non-discrimination.

المقدمة

من أعظم الانجازات التي حدثت طوال القرن الماضي، ليس هناك شك أن أساسها وأكثرها ثورية كان في مجال حقوق الانسان، من خلال نقل هذه الحقوق من المجال الداخلي إلى المجال الدولي.

إن الاعتراف بالبعد الدولي لحقوق الانسان، وظهور شخص الانسان كشخص من أشخاص القانون الدولي، يشكلان انجازين كبيرين ، ويضيفان الطابع الاخلاقي على العلاقات القانونية الدولية.

غير أنهو في الوقت نفسه الذي بدأ فيه العمل بهذه الانجازات. عرف العالم أزمات داخلية حادة، أثرت على مصداقيتها، خاصة في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، حيث شهدت هذه الفترة استعمالا عشوائيا وتعسفيا لحالات الطوارئ، والتي استخدمتها الحكومات من أجل مواجهة المعارضة الداخلية المنشقة. فأصبحت حالة الطوارئ الأداة القانونية المستخدمة لقمع حقوق الانسان، باسم المحافظة على الأمن القومي، فتحولت هذه الحالة من أداة قانونية موجهة لحماية حياة الأمة، إلى أساس أيديولوجي لأكثر الدكتاتوريات وحشية وانحرافا. وبالرجوع إلى بعض التقارير المرفوعة إلى لجنة حقوق الانسان [1] ، نجد أن العالم عرف في الفترة الممتدة ما بين عام: 1985– 1995 ما لا يقل عن (90) حالة طوارئ، والتي اقترنت في معظم الحالات بانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان.

- **أهمية البحث :**

نظرا للقصور الذي تعاني منه حماية الانسان في حالة العنف الداخلي، بسبب إقصاء هذه الحالات من أحكام القانون الدولي الإنساني من جهة، وإمكانية تقييد الدول للحقوق والحريات الاساسية بسبب استعمالها بنود التحلل من اتفاقيات حقوق الانسان عند إعلانها لحالات الطوارئ من جهة أخرى ، وبالتالي قيام الدول بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحرياته وغياب الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان أثناء هذه الضروف، مما يجعل البحث في موضوع ضمانات حماية حقوق الإنسان أثناء حالة الطوارئ الداخلية أمراً ملحاً وفي غاية الأهمية.

لذلك: كان لا بد في إطار هذه الدراسة اقتراح بعض الضمانات التي نراها ضرورية لتعزيز حماية حقوق الانسان أثناء حالات الطوارئ أو العنف الداخلي.

- **إشكالية البحث:**

وبناء على ذلك: تتمثل إشكالية الدراسة في ما تتمثل ضمانات حماية حقوق الانسان في حالة الطوارئ, وما مدى كفاية ضمانات الحماية المقررة لحقوق الأنسان أثناء حالة الطوارئ الداخلية.

- **أهداف البحث:**

وبناء على الإشكالية السابقة يهدف البحث الى تسليط الضوء على ضمانات الحماية الدولية لحقوق الإنسان أثناء حالات الطوارئ الداخلية ، وتحديد ضمانات الحماية بنوعيها الإجرائية والموضوعية وتأكيد أهمية مبدئي اللزوم والتناسب وكذا مبدءعدم التمييز في حماية حقوق الإنسان أثناء حالات الطوارئ الداخلية.

- **مناهج البحث:**

ولمعالجة الموضوع اعتمدنا المنهج التحليلي القانوني, والمنهج الوصفي.

- **تقسيم البحث:**

- وبناء على هذه المناهج قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى مطلبين على النحو التالي:
- المطلب الأول: الضمانات ذات الطابع الإجرائي
- الفرع الأول: وجوب الإعلان الداخلي الرسمي عن وجود حالة طوارئ
- الفرع الثاني: وجوب الإخطار الدولي عن وجود حالة طوارئ
- المطلب الثاني: الضمانات ذات الطابع الموضوعي
- الفرع الأول: مبدأ اللزوم والتناسب
- الفرع الثاني: مبدءا عدم التمييز وعدم الإخلال بالالتزامات الدولية الأخرى
- الخاتمة .

المطلب الأول:

الضمانات ذات الطابع الإجرائي:

تتمثل الضمانات الإجرائية التي ترد على حق الدول الاطراف في التحلل مؤقتا من التزاماتها الدولية المترتبة عن اتفاقيات حقوق الانسان في وجوب الإعلان الرسمي عن وجود حالة طوارئ قانونا على المستوى الداخلي (الفرع الأول) ، ووجوب الإخطار عن وجود حالة طوارئ على المستوى الدولي (الفرع الثاني) وهو ما سنتناوله على النحو التالي:

- **الفرع الأول :**
- **وجوب الإعلان الداخلي الرسمي عن وجود حالة طوارئ:**

من أجل تجنب مواجهة الأمر الواقع وبالتالي التحايل على الإطار القانوني الدولي, فإن تطبيق حالة الطوارئ يجب أن تكون بإعلان رسمي, لكي يكون الاشخاص المعنيون على علم بذلك, وعليه فالإعلان الرسمي لحالة الطوارئ يجعل المواطنين على علم بالتدقيق من حيث النطاق المكاني ومدتها وآثارها على حقوق الإنسان(2).

يكتسي إعلان حالة الطوارئ أهمية كبيرة في مجال حماية الحقوق والحريات, لأن بالإعلان يكون الأفراد على علم بحالة الطوارئ وتهيئتهم نفسيا للتأقلم مع الوضع الجديد, كما يكتسي أهمية كذلك من حيث علم الغير بهذا الإجراء الجديد والاستثنائي وبذلك تتفادى الدولة الاتهام بانتهاك الحقوق والحريات(3).

ظل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام: **1966**, حتى صدور الميثاق العربي لحقوق الانسان عام: **2004**, ينفرد بالنص في مادته: **(1/4)** على وجوب تقييد حق الدول الأطراف في الالتجاء إلى بند التحلل من أحكام العهد، بالاعلان الرسمي عن وجود حالة الطوارئ على المستوى الداخلي(4). ونص الميثاق العربي بعدها في المادة: **(1/4))** على ضرورة توفر شرط الإعلان الرسمي لقيام حالة الطوارئ. بينما جاءت المادة **(1/15)**من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان والمادة:**(1/27)** من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان, خالية من أي نص صريح لهذا القيد الإجرائي الهام. غير أن ذلك لا يعني عدم تقييد هاتين الاتفاقيتين بهذا الشرط. فقد اعتبرت اجهزة الرقابة على تطبيق أحكام الاتفاقية الاوروبية, أن شرط الإعلان الرسمي, يفترض وجوده ضمنياً, ويتعين على الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية مراعاته قبل اللجوء إلى رخصة التحلل(5).

فقد اعتبرت اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان في قضية قبرص ضد تركيا (6) أنه ومن أجل التذرع بحق

التقييد المنصوص عليه في المادة (15) من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان, يجب على الدولة المقيدة أن تثبت وجود إعلان رسمي لحالة الطوارئ.

كما صرحت لجنة حقوق الإنسان في تعليقها العام رقم (29) لعام: 2001م, أن الإعلان عن وجود حالة الطوارئ يعتبر شرطا ضروريا وأساسيا لإمكانية التذرع بأحكام المادة (4) من العهد الدولي بقولها: " وقبل أن تقرر الدولة اللجوء إلى المادة (4), يجب أن يتوفر شرطان جوهريان, وهما أن يكون الوضع بمثابة حالة طوارئ عامة تهدد حياة الأمة, وأن تكون الدولة الطرف قد أعلنت رسميا حالة الطوارئ. ويعد هذا الشرط الاخير أساسيا للحفاظ على مبدئي المشروعية وسيادة القانون في الأوقات التي تمس الحاجة إليهما. ويتعين على الدول, عند إعلانها حالة طوارئ تترتب عليها آثار يمكن أن تستتبع عدم التقيد بأي حكم من أحكام العهد, أن تتصرف في حدود أحكام قانونها الدستوري وغيرها من الأحكام المنظمة لإعلان الطوارئ, لممارسة السلطات الاستثنائية. وتتمثل مهمة اللجنة في رصد ما إذا كانت القوانين الداخلية تمكن من الامتثال للماد (4) ,ولكي يتسنى للجنة تأدية مهمتها ينبغي للدول الأطراف في العهد, أن تضمن تقاريرها المقدمة بموجب المادة (4) معلومات كافية ودقيقة عن قوانينها الخاصة باستخدام السلطات الاستثنائية (7), ويعتبر الإعلان الرسمي عن وجود حالة الطوارئ شرطا جوهرياً, فرضته اتفاقيات حقوق الانسان على الدول الأطراف فيها, للسماح لها باستعمال بنود المخالفة وهو بذلك يعمل كضمانة مهمة للحد من الانحرافات المسجلة على حالة الطوارئ, خاصة تلك التي تكتسي طابع الطوارئ الفعلية من جهة, وللحد من لجوء الدول إلى فرض القيود على حقوق الإنسان, دون مراعاة أحكام وضوابط المشروعية الدولية من جهة أخرى, وهو الأمر الذي من شأنه أن يحد من ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ظل حالة الطوارئ (8).

لذلك كان من الضروري على كل دولة تلجأ إلى هذا الاجراء الاستثنائي, أن تقوم بالإعلان الرسمي عن قيام حالة الطوارئ, وفقا للشروط المنصوص عليها في تشريعاتها الداخلية, وذلك من أجل إعلام السكان بحالة الطوارئ, وبالإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة حالة الأزمة, ومدى تأثيرها على الحقوق والحريات للأشخاص.

ومن أجل ضمان تنظيم كافي لهذا القيد، اقترح السيد: لينادروا ديس بوي – مقرر الامم المتحدة – إعداد قواعد نموذجية تهدف إلى تبيان المسائل التالية (9):

– يجب أن ينص التشريع الداخلي للدول، على أن إعلان حالة الطوارئ يكون لاغيا في حالة عدم التصديق عليه من جانب السلطة التشريعية الوطنية، أو من جانب هيئة دستورية مختصة، يحددها الدستور خلال مهلة وجيزة يحددها القانون.

– أن يقدم القانون ضمانات, بنفاذ الرقابة للهيئات الوطنية أثناء حالة الطوارئ.

– عدم جواز التذرع بحق التعليق للتحلل من الالتزامات الناتجة عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ما لم تكن الدول أعلنت رسميا عن وجود حالة الطوارئ, وهذا يعني تناول السلطة المختصة بأمر الطوارئ وتأقيت المدة, وإخضاع العملية برمتها للرقابة .

أولا: السلطة المختصة بإعلان حالة الطوارئ :

تعد السلطة السياسية في كل دولة، هي صاحبة الاختصاص لاتخاذ قرار إعلان حالة الطوارئ، وفقا للأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في دستور كل دولة وقوانينها الداخلية.

والمقصود بالسلطة السياسية هي: السلطتان التشريعية و التنفيذية, حيث تكون هاتان السلطتان – بحكم اختصاصهما – الوحيدتين اللتين يُسمحُ لهما بتقدير حقيقة الأزمة التي تواجهها الأمة, ودرجة تهديها وخطورتها. وتبعاً لذلك تعد السلطة القضائية مستبعدة عن القيام بهذا الإجراء.

كما استقر الفقه الدولي، على أنه لا يتصور في نظام ديمقراطي, أن يوكل أمر تقدير واتخاذ قرار إعلان حالة الطوارئ للجهات العسكرية أو الأمنية, دون أن يشكل ذلك انتهاكا لسيادة القانون وحقوق وحرية الاشخاص. على أن الرأي تفرق بصدد تحديد دور كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية في اتخاذ ذلك القرار.

وفي هذا الصدد رأت المقررة الخاصة للأمم المتحدة السيدة: أريكا داس, في الدراسة التي قدمتها للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات عام: 1982, وجوب أن تكون سلطة إعلان حالة الطوارئ منوطة كقاعدة عامة بالسلطة التشريعية, ولتحقيق ذلك يجب أن يتوفر شرطان أساسيان(10):

1- أن يتضمن الدستور أو التشريعات المتعلقة بتنظيم حالة الطوارئ نصا يخول للسلطة التشريعية الاختصاص بإعلان حالة الطوارئ بموجب قرار صادر عن البرلمان يبين ذلك بصورة بسيطة, وليس عن طريق الإجراءات المعقدة التي تصدر بموجبها التشريعات العادية من البرلمان, نظرا لما يتطلبه اتخاذ ذلك القرار من توافر عنصر السرعة والمرونة.

2- أن تتوخى السلطة التشريعية في نفس الوقت الدقة والتأني في دراسة الموقف أو الأزمة قبل اتخاذ ذلك القرار.

إن إعطاء السلطة التشريعية الاختصاص لاتخاذ اجراءات إعلان حالة الطوارئ من شأنه أن يشكل ضمانة هامة، بحيث يتصدى للسلطة التنفيذية، في إعلانها لحالة الطوارئ لمجرد وجود موقف أو أزمة عارضة، بهدف فرض القيود على الحقوق والحريات الاساسية للأشخاص وتطبيق حالة الطوارئ بشكل تعسفي.

إلا أن اسناد مهمة إعلان حالة الطوارئ للسلطة التشريعية قد يتعرض لاستثناء استحالة دعوة البرلمان للانعقاد في دورة غير عادية لاتخاذ قرار إعلان الحالة.

لذلك فقد استقر الرأي على اتخاذ السلطة التنفيذية لهذا القرار, وعرضه على البرلمان في أول جلسة لتأييده أو إلغائه (11).

ومن القرارات التي توصل إليها مؤتمر مجمع القانون الدولي, المنعقد بباريس عام: 1984, والذي تمخضت عنه, قواعد باريس كحد أدنى لحقوق الانسان اثناء الظروف الاستثنائية, التأكيد على ضرورة أن يحدد دستور كل دولة من الدول الاطراف في اتفاقيات حقوق الانسان " السلطة التي يعود إليها قرار إعلان حالة الطوارئ, والإجراءات الواجبة الاتباع عند اتخاذ هذا الاجراء, وعلى ضرورة عرض هذا القرار على السلطة التشريعية لدراسته والنظر

فيه وتأييده أو إلغائه, في حالة ما إذا كانت السلطة التنفيذية هي المختصة دستوريا بهذا القرار "

ثانيا: ضرورة مراعاة القيد الزمني " مبدأ التأقيت "

يعد القيد الزمني, قيدا ملازما لحالة الطوارئ بالنظر إلى الطبيعة الاستثنائية التي تتميز بها هذه الحالة. ويعتبر هذا القيد ضمانة أساسية لا تقل أهمية عن الضمانات الإجرائية الأخرى, ذلك أن فرض القيود على الحقوق والحريات ينبغي أن يكون لفترة زمنية محددة لكي لا يتحول هذا الوضع إلى وضع عادي, فكون الوضع استثنائي معناه ينبغي العودة مباشرة للوضع العادي بعد فترة وجيزة.

مبدأ التأقيت أمر جوهري في الحالات الاستثنائية لا ينبغي السكوت عنه, من أجل تفادي الاستمرار في تقييد الحقوق والحريات بدون مبرر وإلى أجل غير مسمى, هذا المبدأ تم تكريسه في المادة **(1/27)**من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان على أنه يكون: " ... وذلك فقط إلى الحد الذي يتطلبه الوضع " وعليه: فالسلطات المختصة يقع على عاتقها التزام بإنهاء الحالات الاستثنائية إذا كانت ظروف وجودها قد زالت وأن التهديد لم يعد موجودا.

ورد في الميثاق العربي إشارة إلى المدة, لكن ليست بذات الصياغة التي وردت في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان, إذ فتح المجال واسعا, بحيث أشار إلى أن الدول ينبغي لها عند انتهاء الحالة الاستثنائية أن تخطر الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أما الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب, فلم ينص على حالة الطوارئ التي يجوز خلالها للدول الاطراف تقييد ممارسة بعض الحقوق خلال فترة زمنية بسبب خطر يهدد كيان الدولة, بخلاف الاتفاقيات الاقليمية الأخرى (12)

وتكرس المادة: (27) من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان, هذا المبدأ صراحة بنصها على أن التدابير التي تتخذها الدولة عند إعلان حالة الطوارئ, لا بد أن تكون " فقط بالقدر وخلال المدة اللذين تفتضيهما ضرورات الوضع الطارئ " .

فقرار إعلان حالة الطوارئ يجب أن يكون لمدة مؤقتة ومحددة, إلا في حالة الطوارئ المعلنة بسبب الحرب, فمدة سريانها محددة بالنطاق الزمني للظروف الاستثنائية (13), ومبدأ التأقيت كما يسري على قرار إعلان حالة الطوارئ يسري أيضا على قرار مد العمل بأحكامها, وإلا انقلب الاستثناء إلى قاعدة(14).

وأكدت لجنة حقوق الانسان على ضرورة الطابع المؤقت لحالة الطوارئ, وأعربت عن ذلك في تعليقها العام رقم: 29 (2001), حول المادة: 4 من العهد الدولي بقولها: " يجب أن تكون تدابير عدم التقيد بأحكام العهد ذات طابع استثنائي ومؤقت"(15).

وكانت لجنة حقوق الانسان في تعليق سابق للتعليق رقم: 29, أكدت على مبدأ التأقيت لحالة الطوارئ بنصها: " ولا يحق للدولة الطرف أن تعطل بعض الحقوق المحددة في العهد، ولا يحق لها أن تتخذ تدابير تمييزية لأسباب مختلفة.

وتلتزم الدولة الطرف كذلك بإعلام الدول الأطراف الاخرى فورا, عن طريق الأمين, بحالات التعطيل التي أجرتها وإعطاء الاسباب لذلك, وذكر التواريخ التي ينتهي فيها التعطيل" (16).

وبالرجوع إلى السوابق القانونية لأجهزة الرقابة لاتفاقيات حقوق الانسان, نجدها هي الأخرى تؤكد على مبدأ التأقيت في حالة الطوارئ. فنجد مثلا بأن اللجنة الامريكية لحقوق الانسان استنكرت في عدة مناسبات الطابع "الروتيني" لتطبيق حالة الطوارئ في دول مثل هاييتي وارجواي والارجنتين, واعتبرت بأن إدامة هذه الحالة دون وجود مبررات وأسباب يعد خروج عن الشرعية التي تنظم حالة الطوارئ.

وتشترك بعض الدول في الشروط التي يجب توافرها في قرار إعلان حالة الطوارئ. ومن جملة هذه الشروط:

- بيان الحالة التي بسببها أعلنت حالة الطوارئ.
- تحديد تأريخ بدء سريانه ومدته وإنهائه (17).

وفي هذا الصدد قام المقرر الخاص للأمم المتحدة، السيد: ليناردوا ديس بوي، في تقريره العاشر لعام 1997م، المرفوع للجنة حقوق الانسان، حول قائمة الدول التي أعلنت أو مددت أو أنهت حالة الطوارئ منذ: 1 يناير, 1985م، باقتراح بعض القواعد التي من شأنها ضمان تنظيم وافي لمبدأ التأقيت، وفي هذا الإطار يجب أن يبين التشريع الوطني:

1- أنه لا يجوز أن تكون حالة الطوارئ سارية المفعول بعد الفترة الضرورية.

2- أن تقوم السلطات المختصة بإنهاء حالة الطوارئ في الحال إذا انتهت الظروف التي ارتكز عليها قرار إعلان الطوارئ, أو إذا كان التهديد الذي كان قائما قد اكتسب أبعادا تجعل القيود التي يسمح بها الدستور والقوانين في الظروف العادية كافية للعودة الى الوضع الطبيعي.

3- المراجعة الدورية, في مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر, لقرار الطوارئ, من جانب هيئة أو هيئات الرقابة(18).

ثالثاً: ضرورة مراعاة المشروعية "مبدأ الرقابة"

فكرة الرقابة على إعلان حالة الطوارئ, فكرة وثيقة الصلة بفكرة المشروعية, سواء في الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية. ولأن إعلان حالة الطوارئ صادر عن مؤسسة من مؤسسات دولة القانون, فإن ذلك يتطلب:

ضرورة اللجوء المسبق لقواعد تنظيم حالة الطوارئ.

وجود آليات رقابة داخلية ودولية على حد السواء, تتمثل مهمتها في التحقيق على مدى توافق حالة الطوارئ مع هذه القواعد.

ومبدأ الرقابة على مشروعية حالة الطوارئ, كان نافذا في إطار النظام الداخلي فقط, من خلال الرقابة البرلمانية أو الرقابة القضائية, إلا أن هذا المبدأ أصبح يتسم اليوم بمدى عالمي. ويعود الفضل في نقل مبدأ الرقابة, على قرار إعلان حالة الطوارئ من النطاق الداخلي إلى النطاق الدولي إلى منظمة العمل الدولية, التي أرست المبدأ

وأوضحت معالمه بتقريرها أن: " الدول ليست هي الحكم الوحيد الذي يمكنه تقدير مدى الحاجة لاتخاذ هذا الإجراء, دون رقابة دولية. وأن الدولة إذا ما قررت اتخاذ إجراء إعلان حالة الطوارئ على المستوى الداخلي, فإن هذا لا يعني

بالضرورة أنه إجراء مشروع في النطاق الدولي, حتى يتم احترام قواعد القانون الدولي, لان اتباع أحكام القانون الداخلي والدستور لا يكفي وحده لإسباغ المشروعية على هذا الإجراء في النطاق الدولي, ولما هو مقرر من أن الدول لا يجوز لها ولا يمكنها أن تحتج في هذا الصدد بمبدأ السيادة أو بأحكام قوانينها الداخلية للتخلص من التزاماتها الدولية"(19).

واتبعت بعد ذلك اتفاقيات حقوق الانسان الدولية والإقليمية, هذا النهج, وفرضت رقابتها الدولية على حالات اللجوء إلى إعلان الطوارئ. وبالنظر إلى العدد الكبير من الدول التي صدقت على اتفاقيات حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي, فإن مبدأ الرقابة الدولية على شرعية قرار إعلان الطوارئ أصبح ذو بعد عالمي.

وجاءت قواعد باريس المنظمة للحد الأدنى لحقوق الإنسان أثناء الظروف الاستثنائية لعام: 1984 مؤكدة على مبدأ الرقابة الدولية، بوصفه قيدا يرد على حق الدول عند إعلان حالة الطوارئ حيث نصت على أن: " ... كل حالة طوارئ تعلن من جانب دولة طرف، ترتبط باتفاقية من اتفاقيات حقوق الانسان على المستوى الدولي أو الإقليمي، تكون خاضعة للرقابة الدولية بواسطة الاجهزة التي أنشأتها تلك الاتفاقية وعلى النحو المنصوص عليه فيها (20)

ومن أجل تنظيم كامل لمبدأ المشروعية اقترح السيد ليناردوا ديس بوي، في تقريره المرفوع للجنة حقوق الانسان أنه: " لا يجوز إعلان أو تمديد حالة الطوارئ إلا طبقا للدستور أو القانون الاساسي وإلى الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي في هذا الشأن، ومن أجل ذلك يجب على الدول أن تكيف تشريعاتها الداخلية، تبعا للقواعد والمبادئ الدولية التي تنظم مشروعية حالة الطوارئ (21).

- **الفرع الثاني:**

وجوب الإخطار الدولي عن وجود حالة الطوارئ:

على عكس مبدأ الإعلان الذي يعد تدبير من تدابير الاشهار، لإبلاغ المواطنين بحالة الطوارئ، فإن الإخطار الدولي عن حالة الطوارئ، له مجاله المحدد، وهو المجتمع الدولي.

والمقصودون بالإخطار في هذه الحالة هم الدول الأطراف الأخرى في اتفاقيات حقوق الإنسان، فالدول الاطراف في هذه الاتفاقيات لا يمكنها أن تستعمل حقها في تحريك بند المخالفة, إلا بعد إخطار, الأمين العام للأمم المتحدة (بالنسبة للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية), أو الأمين العام لمجلس أوروبا (بالنسبة للاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان) أو الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية (بالنسبة للاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان), الأمين العام لجامعة الدولي العربية (بالنسبة للميثاق العربي لحقوق الاسان).

والإخطار على الرغم من أنه إجراء شكلي، فهو يلعب دورا بالغ الأهمية بوصفه شرطا مسبقا للاستفادة من أحكام عدم

التقيد. وعلى هذا النحو: فإن الدولة التي تعلن حالة الطوارئ وفقا لقوانينها الوطنية، ولم تستوف شرط الإخطار الدولي، لا يمكنها التذرع أمام الاجهزة الدولية، بحقها في تعليق ضمانات حقوق الإنسان.

أولا: الإخطار الدولي شكل إجرائي جوهري

أوردت جميع اتفاقيات حقوق الانسان الدولية والإقليمية, الاخطار الدولي كشرط إجرائي جوهري. فنصت المادة: (3/4) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية: " ... على أية دولة طرف في هذا العهد، استخدمت حق عدم التقيد، أن تعلم الدول الاطراف الأخرى فورا، عن طريق الامين العام للأمم المتحدة، بالأحكام التي لم تتقيد بها، وبالأسباب التي دفعتها إلى ذلك، وعليها في التاريخ الذي تنهي فيه عدم التقيد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريق ذاته ".

ونصت المادة: (3/15) من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان: " يعلم أي طرف متعاقد سام يمارس هذا الحق في الخروج, الأمين العام لمجلس أوروبا, كليا بالتدابير المتخذة, والدوافع التي أملتها, وعليه أيضا إعلام الأمين العام لمجلس أوروبا بتاريخ وقف سريان مفعول هذه التدابير واستعادة احكام الاتفاقية تطبيقها الكلي ". ونصت المادة: (3/27) من الاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان: " على كل دولة طرف تستفيد من حق التعليق أن تعلم فورا سائر الدول الأطراف بواسطة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بالأحكام التي علقت تطبيقها, وأسباب ذلك التعليق, والتاريخ المحدد لانتهائه ". ونصت المادة (4) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان: " على أية دولة طرف في هذا الميثاق استخدمت حق عدم التقيد أن تعلم الدول الاطراف الأخرى فورا عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية بالأحكام التي لم تتقيد بها، وبالأسباب التي دفعتها. وعليها في التاريخ الذي تنه فيه عدم التقيد, أن تعلمها بذلك مرة أخرى, وبالطريقة ذاتها ".

وبالرغم من الاختلاف في صياغة النصوص المذكورة أعلاه, فإن هذه الفروقات قد تجاوزت الممارسة الدولية, بحيث لم يؤثر هذا الاختلاف على طبيعة العمل بإجراء الاخطار (22), فقد درجت الحكومات على القيام بإجراء الاخطار الدولي لإبلاغ الدول الاطراف في اتفاقيات حقوق الانسان على استحالة الامتثال لالتزاماتها الدولية, مهما كانت صياغة النص الذي استندت عليه.

وشرط الاخطار الدولي علي النحو الذي تقدم لا بد أن يستوفي ثلاث متطلبات:

أن يوجه الاخطار إلى الجهة المعنية حسب اتفاقية حقوق الانسان, الامين العام للأمم المتحدة وغيره من أمناء المنظمات الدولية والإقليمية.

الاسباب المعللة للتعليق المستوجب للإخطار .

تاريخ نهاية سريان الاخطار.

وأكدت لجنة حقوق الانسان بدورها على أهمية إجراء الاخطار الدولي بقولها:

" عندما تلجأ الدول الاطراف إلى استخدام سلطة عدم التقيد بموجب المادة 4 من العهد، فإنها تلزم نفسها بنظام الاخطار

الدولي. فالدولة الطرف التي تستخدم الحق في عدم التقيد يجب أن تعلم الدول الاطراف الاخرى فورا، عن طريق الامين العام للأمم المتحدة بالأحكام التي لا تتقيد بها، وبالأسباب التي دفعتها إلى اتخاذ هذه التدابير. ويعد الإخطار أساسي لا لتأدية مهام اللجنة فحسب، لا سيما في تقييم ما إذا كانت الدولة الطرف قد اتخذت التدابير في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، ولكن لتمكن الدول الاطراف الأخرى من رصد الامتثال لأحكام العهد " (23)

ومع ذلك فقد تأسفت لجنة حقوق الانسان في مناسبات عديدة على عدم تقيد الدول بشرط الاخطار الدولي, وأكدت بأن عدم احترام هذا الشرط الشكلي الجوهري ليس من شأنه أن يحرمها من ممارسة مهامها الرقابية حيث صرحت: " غير أن هذه الالتزامات لم تحترم دائما, فلم تخطر الدول الاطراف غيرها من الدول الاطراف, عن طريق الأمين العام, بإعلانها حالة الطوارئ وبالتدابير الناجمة عنها, والمتمثلة في عدم التقيد بحكم أو أكثر من أحكام العهد. وقد أهملت في بعض الاحيان الدول مسألة تقديم اخطار بتغييرات إقليمية أو بتغييرات أخرى أثناء ممارستها لسلطات الطوارئ. وقد بلغ إلى علم اللجنة بطريقة عرضية وأثناء نظرها في تقرير الدولة الطرف وجود حالة طوارئ رغم عدم الاخطار بها.

وتؤكد اللجنة على ضرورة الالتزام بالإخطار الدولي الفوري, كلما اتخذت الدولة الطرف تدابير لا تتقيد بمقتضاها بالتزاماتها بموجب العهد. وإن واجب اللجنة عند رصد قوانين وممارسة الدولة الطرف لتقرير مدى امتثالها للمادة :

(4) لا يتوقف على ما إذا كانت الدولة الطرف قدمت أم لا إخطارا دوليا " (24)

ثانيا: إجراءات الإخطار الدولي:

تتلخص إجراءات الإخطار الدولي في ميعاد الإخطار, جهة الاخطار, محتوى الاخطار, وأخيرا نهاية عدم التقيد المستوجب للاخطار.

نصت المادة: (3/4) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية, والمادة: (3/27) من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان, والمادة: (3/4) من الميثاق العربي لحقوق الانسان على أن .. " يوجه الإخطار فورا ".

في حين جاءت أحكام المادة: (3/15) من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان خالية من أية إشارة إلى ميعاد الإخطار.

وعلى الرغم من اختلاف صياغة نص المادة: (3/15) عن غيرها من النصوص المنظمة لحالة الطوارئ في اتفاقية حقوق الإنسان, إلا أن غالبية الفقه الدولي ترى أن هذا الاختلاف, ليس إلا اختلافا ظاهريا, ذلك لأن عبارة " يوجه فورا " تعني أن يحصل الاخطار في مدة زمنية معقولة ودن تأخير (25).

وقد تأكد هذا الرأي بفضل قرارات أجهزة الرقابة الدولية على الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان. ففي قضية لولس, قامت المحكمة الاوروبية لحقوق الإنسان بالتحقيق في صحة الاخطار المقدم من قبل الحكومة الإيرلندية إلى الامين العام لمجلس أوروبا. واعتبرت المحكمة أن الاخطار الدولي الذي يتوافق وأحكام المادة: (3/15) من الاتفاقية, هو

ذلك الاخطار الذي يتم " دون تأخير " وهو تبعا لذلك الاخطار الذي يسمح للدولة ببند التقيد, وقد تناولت هذه القضية الشهيرة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مسألة حالات الطوارئ والقيود على الحقوق والحريات.

في هذه القضية كانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد نظرت في مسألة ما إذا كانت إجراءات الطوارئ الذي اتخذتها ايرلندا في عام 1957 , والتي سمحت باحتجاز الأشخاص دون محاكمة تتعارض مع أحكام الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. (26).

أما عن الجهة التي يوجه إليها الاخطار, فقد نصت المادة: (3/4) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية, على ضرورة تقديم الدولة الطرف اخطارها إلى الامين العام للأمم المتحدة, الذي يتولى بدوره اخطار الدول الاطراف في العهد. وبالمثل نصت المادة: (3/27) من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان على ضرورة تقديم الاخطار إلى الامين العام لمنظمة الدول الامريكية, ليتولى إبلاغه للدول الاطراف.

وذهب الميثاق العربي لحقوق الانسان لعام: 2004, في نفس الاتجاه, حيث نصت المادة: (3/4) من الميثاق على إعلام الدولة الطرف, الدول الاطراف الاخرى عن طريق الامين العام لجامعة الدول العربية.

بينما لم يتضمن نص المادة: (3/15) من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان, أية اشارة واضحة لدور الامين العام لمجلس أوروبا, بعد تلقيه الاخطار الدولي, حيث نصت: " يعلم أي طرف متعاقد سام يمارس هذا الحق في الخروج, الامين العام لمجلس أوربا ".

إلا أن هذا الفراغ تداركته بعد ذلك لجنة الوزراء لمجلس أور وبافي قرارها التفسيري رقم: 56/16 المؤرخ في: 26/ سبتمبر 1956, حيث أناطت الامين العام لمجلس أوروبا بدور مماثل للذي يقوم به الامين العام للأمم المتحدة عند تلقيه إخطارات الدول. وأوضحت المقررة الخاصة للأمم المتحدة في الدراسة التي أعدتها حول آثار حالات الطوارئ عام: 1982, أن عملية الاخطار الدولي، وفقا للممارسة داخل مجلس أوروبا تتم باتباع الخطوات التالية: (27)

تقوم الدولة التي لجأت إلى الرخصة المقررة في المادة: (1/15) من الاتفاقية بإبلاغ الامين العام لمجلس أوروبا بملخص، يتضمن الاسباب التي دفعتها إلى التحلل من أحكام الاتفاقية، مع وصف الازمة أو الظرف الاستثنائي الذي تواجهه ومدى خطورته، وكذلك تبيان النصوص التي تم وقفها أو تقييدها، والإجراءات الاستثنائية التي ستطبق ومدتها الزمنية، وكذا المنطقة أو المناطق التي ستشملها هذه الاجراءات. أما نصوص وأحكام قانون الطوارئ التي تم تطبيقها, فعادة ما يتم الاخطار بها لاحقا.

يقوم الامين العام لمجلس أوروبا بالتصديق على قبول هذا الاخطار.

يقوم الامين العام لمجلس اوروبا بإبلاغ الدول الاطراف في الاتفاقية.

يقوم الأمين العام لمجلس أوروبا بأخطار رئيس اللجنة الاوربية لحقوق الانسان ورئيس المحكمة الاوربية لحقوق الانسان، والبرلمان الأوروبي، بصورة من هذا الاخطار.

أما عن محتوى الاخطار وبياناته, فقد اشترطت اتفاقيات حقوق الانسان, ضرورة تضمن الاخطار الدولي للأسباب

التي دفعت الدولة صاحب الاخطار إلى اللجوء إلى بند عدم التقيد.

وانفردت الاتفاقية الاوروبية مرة أخرى, عن نظيراتها من اتفاقيات حقوق الانسان فبينما تشترط المادة: (3/4) من العهد

الدولي من الحقوق المدنية والسياسية، والمادة: (3/27) من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان، والمادة: (3/4) من الميثاق العربي لحقوق الانسان، تبيان في محتوى الاخطار الأحكام التي تم التحلل منها أو تعليقها، نجد أن المادة: (3/15) من الاتفاقية الاوروبية نصت على ضرورة احتواء الاخطار الدولي بيانا عن التدابير المتخذة ودوافعها.

وهذا الاختلاف في الصياغة دفع مرة, جانبا من الفقه الدولي (28), إلى القول بأن بيانات الإخطار في ظل العهد الدولي من الحقوق المدنية والسياسية, والاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان, ويلحق بهما الميثاق العربي لحقوق الانسان, تقتصر على ذكر الاسباب والدوافع التي جعلت الدولة تتحلل من أحكام اتفاقية حقوق الأنسان,

وتحديد النصوص والاحكام التي تم التحلل منها. في حين أن محتوى الاخطار حسب المادة: (3/15) من الاتفاقية الاوروبية, يعد أوسع, لاشتراطها احاطة الامين العام لمجلس أوروبا بطبيعة التدابير المتخذة ,والدوافع

التي أملتها, مما يعني أن التزامات الدول الاطراف في ظل المادة: (3/15) تعد أوسع نطاقا, بالمقارنة مع نصوص المادة: (3/4) من العهد الدولي والمادة: (3/27) من الاتفاقية الامريكية, والمادة: (3/4) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

غير أن لجنة حقوق الانسان, أظهرت أن معظم الإطارات التي أرسلتها الدول الاطراف، التي لجأت إلى رخصة التحلل كانت غير كافية من حيث المضمون، حيث أوضحت أن العديد من الإطارات الدولية جاءت غير مشتملة على البيانات والمعلومات المطلوبة لذلك فقد لجات في الكثير من الأحيان إلى طلب تكملة هذه البيانات والمعلومات من الدول أثناء النظر في تقاريرها السنوية (29).

وأخيرا نصت جميع نصوص اتفاقيات حقوق الانسان, على ضرورة الاخطار بنهاية سريان عدم التقيد, على أن يتم هذا الاخطار بنفس الاجراءات التي اتبعتها الدولة للإخطار ببدء سريان عدم التقيد.

المطلب الثاني:

الضمانات ذات الطابع الموضوعي:

سلطنا الضوء في المطلب الأول على الضمانات الإجرائية التي ترد على حق الدول في التحلل مؤقتا من التزاماتها الدولية، وسنسلط الضوء في هذا المطلب على الضمانات الموضوعية الواردة على سلطات الدولة في تقييد الحقوق خلال فترة الطوارئ، والتي يمكن حصرها في مبدأ اللزوم والتناسب (فرع اول), مبدأ عدم التمييز ومبدأ عدم جواز الاخلال بالالتزامات الدولية الاخرى (فرع ثاني)، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول:

مبدأ اللزوم والتناسب:

تنص المادة: (1/4) من العهد الدولي من الحقوق المدنية والسياسية, على أن الإجراءات التي تتخذها الدولة المخالفة

لالتزاماتها الدولية, لا بد أن تكون " في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع ".

وبالمثل نصت المادة: (1/15) للاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان, والمادة: (1/27) من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان, والمادة: (1/4) من الميثاق العربي لحقوق الانسان.

ويعد هذا القيد من بين أهم الضمانات التي جاءت بها اتفاقيات حقوق الانسان، خاصة أمام اتساع سلطات الدول في هذه الظروف، وترخيصها في فرض القيود على الحقوق والحريات العامة.

ويعد شرط اللزوم والتناسب في اتفاقيات حقوق الانسان, مستمد من فكرة النسبية, ويقصد به: أن التدابير التي لجأت إليها الدولة للتحلل من التزاماتها, يجب أن تكون في الحدود اللازمة, وألا تتجاوز ما تحتمه مقتضيات الحال (30).

ويجد هذا المبدأ أساسه القانوني في نظرية " الدفاع الشرعي " في القانون الدولي, والتي تفترض وجود خطر وشيك يقتضي وجود علاقة تناسب بين هذا الخطر والتدابير المستخدمة لمواجهته, ولكي تكون هذه التدابير بدورها شرعية, فإنها يجب أن تكون متناسبة مع شدة الخطر, وهكذا فإن كل تجاوز في استخدام الوسائل يجعل الدفاع غير مشروع, يتحول إلى عدوان.

وهناك من يرى (31): أن هذا القيد الموضوعي الوارد على سلطات الدولة في تقييد الحقوق, خلال فترة الطوارئ, يرتكز على القاعدة العامة التي أرساها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948م, في مادته (30), حيث نصت: " ليس في هذا الإعلان أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطوائه على تخويل أية دولة أو جماعة أو أي فرد, أي حق في القيام بأي نشاط, أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه ", ذلك أن هذه المادة ربطت حق الدولة في اللجوء إلى فرض قيود على الحقوق والحريات بصفة عامة بمشروعية الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه من وراء فرض هذه القيود.

ويكتسي شرط التناسب أهمية جوهرية في اتفاقيات حقوق الانسان, حيث أن عدم مراعاته, يعرض الحقوق والحريات الاساسية للأشخاص إلى انتهاكات جسيمة. فالإجراءات المتخذة من قبل الدولة لا بد أن تكون في حدود ما يتطلبه الوضع, وفي هذا الصدد لا بد أن تكتسي بنود التحلل الطابع الاستثنائي المطلق, ولا بد أن تكون ضرورية لمواجهة الخطر العام, فالدولة لا يمكنها بمقتضى المادة: (15) من الاتفاقية أن تعلق الحقوق والحريات الاساسية المضمونة, إلا ذا كانت ممارسة هذه الاخيرة من شأنها عرقلة الدولة في مواجهتها للخطر العام, فلا بد من وجود علاقة حقيقية بين إجراءات التحلل والخطر الذي يهدد حياة الأمة (32).

وتقوم أجهزة الرقابة على اتفاقيات حقوق الانسان, بمراقبة صارمة لشرط " أضيق الحدود " الذي نصت عليه, ففي قضية لولس ضد إيرلندا (33) خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان في قرارها المؤرخ في: 1/يوليو 1961م, أن تدابير المخالفة التي أدت إلى الاعتقال والاحتجاز الإداري, لأعضاء الجيش الجمهوري الإيرلندي, والمشتبه

مشاركتهم في أعمال إرهابية, كان تدبيرا اقتضته الظروف, وأنه يتناسب مع مقتضيات الحال.

وفي قضية إيرلندا ضد المملكة المتحدة (34), والتي أتهمت فيها إيرلندا المملكة المتحدة بأنها تجاوزت " القدر الضيق الذي اقتضته الأحداث التي وقعت في إيرلندا الشمالية خلال الفترة ما بين: أغسطس 1971م, ومارس: 1975م, مخالفة بذلك نص المادة: (15) من الاتفاقية الاوروبية, خلصت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان في قرارها الصادر في: 18 يناير 1978م, أن التدابير المتخذة . ومن بينها الحرمان من الحرية . لم تتجاوز مقتضيات الوضع.

وقد تمخض عن الاجتهاد القضائي الاوروبي, حول فكرة النسبية التي يجب أن تتضمنها تدابير المخالفة مجموعة من النتائج منها (35):

أن تدابير المخالفة شرعت أساساً, لتمكين الدولة من مواجهة حالة خطر حقيقي, لذلك فلا يجوز للدول اللجوء إلى هذا التدبير بحجة أنها ضرورية لحماية مصالح عامة أخرى أدنى أهمية.

عندما تحل ضمانات جديدة محل الضمانات المبينة في الاتفاقية, والتي لجأت الدولة إلى مخالفتها للحد من تعسف السلطات الاستثنائية, يعد مبدأ التناسب محترما.

يجب أن تكون تدابير المخالفة لازمة أو ضرورية تماما, لبلوغ الهدف الذي يبرر حق المخالفة, وهو وضع الدولة في حالة تمكنها من مواجهة الخطر العام الذي يهدد حياة الأمة, وذلك بالتخفيف منه أو إلغائه بالكامل.

أما المحكمة الامريكية لحقوق الإنسان, فقد اعتبرت . في رأيها الاستشاري رقم **OC8/87** أن: " شرعية الإجراءات المتخذة لمواجهةالظروف الاستثنائية حسب المادة: (1/27) من الاتفاقية الامريكية, لا بد من تقديرها حسب طبيعة وشدة ومدى الطابع الخاص لحالة الطوارئ, وبالنظر إلى مدى تناسب الوضع من الاجراءات المتخذة " (36).

وأكدت لجنة حقوق الانسان من جهتها أن: " أحد الشروط الاساسية لاتخاذ أي تدبير من تدابير عدم التقيد بالعهد, وفقا لما تنص عليه الفقرة: (1) من المادة: (4), هو: أن تتخذ مثل هذه التدابير في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع. ويتعلق هذا الشرط بفترة حالة الطوارئ المعنية والمنطقة الجغرافية المشمولة بها ونطاقها الموضوعي, وبأية تدابير عدم تقيد يلجأ إليها بسبب حالة الطوارئ.

وتضيف اللجنة: " وعلى الرغم من ذلك, فإن الالتزام بأن تكون حالات عدم التقيد بالأحكام في أضيق الحدود التي تتطلبها مقتضيات الوضع, إنما يعكس مبدأ التناسب الذي يعد مألوفا في حالة السلطات التي يجري بموجبها عدم التقيد في الاحكام وفرض القيود ... ولا يمكن فصل القضايا المتعلقة بتوقيت ومدى عدم التقيد بالحقوق, عن الحكم الوارد في الفقرة: (1) من المادة: (4) من العهد والذي ينص على: أن أي تدابير لا تتقيد بالإلتزامات المترتبة

على الدولة الطرف بمقتضى العهد يجب اتخاذها في أضيق الحدود التي تتطلبها مقتضيات الوضع. ويلزم هذا الشرط الدول الاطراف بأن تقدم تبريرا دقيقا ليس فقط لقرارها بإعلان حالة الطوارئ ولكن أيضا لأية تدابير محددة ترتكز على هذا الاعلان " (37).

كما أكدت لجنة حقوق الانسان في مناسبات متكررة على ضرورة مراعاة مبدأ التناسب, سواء عند النظر في التقارير العامة المتعلقة بالمادة: (40) من العهد, أو نتيجة للملاحظات الموضوعة بموجب المادة: (4/5) من البروتوكول الاختياري الأول من العهد الدولي.

ففي الحالة الأولى: حددت اللجنة كمعيار عام أنه: لا ينبغي تحليل مبدأ التناسب تحليلا مجردا, ولا بوجه إجمالي, بل ينبغي تحليله بالنظر إلى كل تعليق للحقوق على حدة.

اما في الحالة الثانية: فقد وضعت اللجنة سابقة هامة في عام 1975م, عندما تناولت شكوى مقدمة من خمسة مواطنين إرغوايين حرموا من ممارسة حقوقهم السياسية لمدة خمس عشرة سنة بموجب مرسوم حكومي, قرر حرمان جميع هؤلاء الاشخاص الذي تقدموا كمرشحين في الانتخابات التشريعية لعامي: 1966-1971. وقد رأت اللجنة أن: " حكومة إرغواي تستطيع أن تبرهن على أن إخماد صوت جميع هؤلاء المنشقين السياسيين كان ضروريا لفرض حالة الطوارئ الفعلية وتقييد الحرية السياسية " (38) .

ويرى الباحث :

أنه بالنظر إلى أهمية مبدأ التناسب في مجال حقوق الانسان, فإننا نعتقد أن التطبيق الصحيح لهذا المبدأ, يفترض مراجعة دولية من جانب الهيئات الوطنية, وخاصة السلطة التشريعية والسلطة القضائية, لتقدير مدى تناسب الاجراءات المفروضة في الدولة مع ما يتطلبه الوضع القائم.

وفي تقريره المرفوع للجنة حقوق الإنسان, ولأجل التوصل إلى تطبيق سليم لمبدأ التناسب, فقد اقترح المقرر الخاص بالأمم المتحدة . ليناردو ديسبوي . أنه:

يجب أن تكون القيود المفروضة على ممارسة الحقوق بالقدر المحدود بشكل صارم اثناء حالات الطوارئ وفقا لمقتضيات الوضع. مع أخذ المقتضيات الأخرى المقررة في النظام الداخلي والدولي في الحسبان.

عندما تؤثر حالات الطوارئ على ممارسة الحقوق, يجب أن تعتمد بقدر الإمكان تدابير إدارية أو قضائية ترمي إلى تخفيف أو إصلاح الآثار التي يستتبعها ذلك على التمتع بالحقوق (39).

الفرع الثاني:

مبدءا عدم التمييز وعدم جواز الاخلال بالالتزامات الدولية الاخرى:

سنتناول من خلال هذا الفرع مبدأ عدم التمييز كضمانه ضرورية لحماية إنسان أثناء حالات الطوارئ الداخلية (أولاً) بينما سنتناول مبدأ عدم جواز الإخلال بإلتزامات الدولية الأخرى (ثانياً) وذلك على النحو التالي:

أولاً: مبدأ عدم التمييز:

نصت المادة: (1/4) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية, والمادة: (1/27) من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان, والمادة:(1/4) من الميثاق العربي لحقوق الانسان على ضرورة عدم إنطواء القيود المفروضة من قبل الدول

على أي تمييز يرتكز على العرق, أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين, أو الاصل الاجتماعي.

وعلى الرغم من إغفال المادة: (15) من الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان لهذا المبدأ, إلا أنه ينبغي ربط هذه المادة بالمادة: (14) من ذات الاتفاقية, والتي تحظر أي نوع من أنواع التمييز في ممارسة أي حق من الحقوق المعترف بها في الاتفاقية.

ويجد مبدأ عدم التمييز سنده القانوني في مبدأ وجوب المساواة بين الأفراد أمام القانون سواء من حيث التمتع بالحقوق والحريات أو من حيث التمتع بالحماية القانونية المقررة لهم دون تمييز, والذي أوردته المادة: 7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان, بنصها: " الناس جميعا سواء أمام القانون, وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز, كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الاعلان, ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز ".

وتبعا لذلك يعد تمييزا محظورا في نظر القانون الدولي لحقوق الانسان كل إجراء او معاملة تنطوي على إنكار لقاعدة المساواة بين الافراد, أو جماعة أو فئة من الأفراد لمجرد انتمائها إلى أصل عرقي أو اجتماعي معين. أو هو التفرقة غير المبررة التي لو طبقت لأثارت الانقسام والبغضاء بين الناس, وهو بذلك المعنى التمييز القائم على التعسف.

وأكدت لجنة حقوق الانسان في تعليقها العام رقم: 5 لعام: 1981, على مبدأ عدم التمييز كقيد موضوعي يرد على سلطة الدولة عند تقييدها لحقوق أثناء حالة الطوارئ, بحيث أدرجته في نفس مستوى الحقوق التي لا يجوز تقييد ممارستها, عندما صرحت " ولا يحق للدولة الطرف من ذلك أن تعطل بعض الحقوق المحددة, ولا يحق لها أن تتخذ تدابير تمييزية لأسباب مختلفة (40).

وتؤكد لجنة حقوق الانسان مرة أخرى في تعليقها العام رقم: 29 لعام: 2001, على مبدأ عدم التمييز بقولها: " وحسب الفقرة: (1) من المادة: (4), فإن أحد الشروط لتوفر إمكانية تبرير أية حالة من حالات عدم التقيد بالعهد, هو ألا تنطوي التدابير المتخذة على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون او الجنس أو اللغة أو الدين أو الاصل الاجتماعي (41).

ويرى جانب من الفقه (42) أن النص على مبدأ عدم التمييز في بنود التحلل من إتفاقيات حقوق الانسان لا داع له على أساس أن الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الانسان, تلزم الدول على احترام وضمان الحقوق المعترف بها دون تمييز, مهما كان السبب.

وتشير عبارة " وحده " الواردة في نص المادة: (1/4) من العهد الدولي على إضفاء صفة التأكيد على قيد عدم التمييز, والذي يتحدد من خلال العناصر الستة, التي حددتها المادة المذكورة على سبيل الحصر وهي العنصر, أو اللون, أو الجنس, أو اللغة, أو الدين أو الاصل الاجتماعي .

ثانياً: مبدأ عدم جواز الاخلال بالالتزامات الدولية الأخرى:

تحظر بنود التحلل في اتفاقيات حقوق الانسان الدول الاطراف فيها, اتخاذ تدابير تخالف التزاماتها الدولية الأخرى. هذا ما نصت عليه المادة: (1/4) من العهد الدولي من الحقوق المدنية والسياسية, والمادة: (1/15) من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان, والمادة: (1/27) من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان, والمادة: (1/4) من الميثاق العربي لحقوق الانسان.

ويرد هذا الحظر في القانون الدولي العرفي والقانون الدولي الاتفاقي على حد سواء, فعبارة " الالتزامات الاخرى التي يفرضها القانون الدولي " تشمل القانون الدولي العرفي كما تشمل القانون الوارد في المعاهدات الدولية, وفي المقام الأول الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان, واتفاقية القانون الدولي الانساني (43).

ومعنى ذلك: أنه حتى تكون إجراءات المخالفة التي تتخذها الدولة متفقة مع متطلبات الاتفاقية التي تكون مرتبطة بها, فإن تدابير المخالفة التي تتخذها لتقييد بعض الحقوق والحريات, لا يجب أن تتعارض مع التزاماتها التعهدية الواردة في اتفاقية دولية أخرى, تكون هذه الدولة طرفا فيها, وقت الانضمام, او تصبح طرفا فيها في وقت لاحق.

ولا يستهدف هذا النص الالتزامات التعاقدية, فحسب, بل يشمل كل الالتزمات المستمدة من القانون الدولي بشكل عام, بما فيه القانون الدولي العرفي والمبادئ العامة للقانون. فلا يمكن ان يكون لجوء الدولة لتدابير المخالفة وسيلة للتهرب من التزاماتها الدولية المقررة بموجب أدوات دولية أخرى لحقوق الانسان (44).

والدولة عندما تلجأ إلى بنود التحلل في اتفاقية من اتفاقيات حقوق الانسان, التي تكون مرتبطة بها, لا يمكنها تعطيل التزاماتها الناشئة عن أحكام القانون الدولي الانساني. (45) فلا يمكن للحكومات . مثلا . التذرع ببنود عدم التقيد, لتعطيل تطبيق اتفاقية جنيف, وبروتوكوليها الإضافيين (46).

فتحريك بنود التحلل بموجب المادة: (4) من العهد الدولي, إذا كان سيخل بالتزامات الدولة تجاه اتفاقية أخرى من اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الانسان أو القانون الدولي الانساني, والتي تكون الدولة طرفا فيها, سيجعلها تنتهك التزاماتها الدولية. فأحكام القانون الدولي الانساني تمثل في هذه الحالة الحد الأدنى للإنسانية الواجب المراعاة لصالح شخص الانسان.

والغرض من هذا المبدأ: هو تحقيق التوافق بين القواعد الدولية المختلفة التي تنظم هذه المسألة, بالنظر إلى أن الدولة نفسها يمكن أن تكون طرفا في أكثر من اتفاقية.

وتؤكد لجنة حقوق الإنسان بدورها على هذا المبدأ في تعليقها العام رقم: 29 لعام: 2001 بقولها: " وعلاوة على

ذلك تشترط الفقرة: (1) من المادة: (4) عدم تعارض أي من التدابير التي لا تتقيد بأحكام العهد مع الالتزامات الأخرى الواقعة على الدولة الطرف بمقتضى القانون الدولي, لاسيما قواعد القانون الدولي الانساني. ولا يمكن اعتبار المادة: (4) من العهد بمثابة تبرير لعدم التقيد بالعهد في حالة انطواء عدم التقيد على خرق للالتزامات الدولية الاخرى الواقعة على الدولة, سواء أكانت هذه الالتزامات قد فرضت بموجب معاهدة أو القانون الدولي العام " (47)

ومما تجدر الإشارة إليه : أن من ضمن الضمانات الموضوعية لحماية حقوق الانسان أثناء الظروف الاستثنائية ما

يسمى : بالحقوق ذات الحصانة المطلقة , ولأن الظروف الاستثنائية تمنح للدول سلطات تقديرية واسعة , تجيز لها تعليق أو تقييد الحقوق , والحريات , لأجل المحافظة على النظام العام, والأمن العام , غير أن هذه التقييدات لا تمس مجموعة من الحقوق التي اشتركت فيها جميع اتفاقات حقوق الانسان , والمسماة بـ : الحقوق غير القابلة للتقييد , مهما كانت الظروف التي تعيشها الدولة , سواء كانت في حالة السلم أو الحرب , وتشمل هذه الحقوق على : الحق في الحياة , وتحريم التعذيب والمعاملة , أو العقوبة اللاإنسانية , أو المهينة , وحق عدم رجعية القوانين الجزائية , وحضر الرق والاسترقاق والاستعباد48 .

الخاتمة:

تعتبر حالات الطوارئ التي تعلنها الدول أثناء الظروف الاستثنائية كالإضطرابات والتوترات الداخلية والأعمال والأزمات واعمال العنف الداخلي إحدى السمات البارزة للمجتمع الدولي الراهن خاصة مع موجة الانتفاضات الشعبية الكثيرة التي شهدتها مختلف الدول والتي اضطرت في معظم الحالات إلى فرض حالة الطوارئ وما يترتب عنها من أثار على الحقوق والحريات ومجمل الالتزامات الملقاة على الدول في ظل هذه الظروف على اعتبار أنها مستثناة من أحكام القانون الدولي الإنساني.

النتائج:

وبناءً على كل ما تقدم توصلنا إلى النتائج التالية:

إن ضمانات الحماية الدولية التي يحضى بها الإنسان في ظل حالات الطوارئ الداخلية أو العنف الداخلي هزيلة وهشه ولا ترقى الى القدر المطلوب.

إنّ اللجوء إلى حالة الطوارئ أثناء أعمال العنف الداخلي ينتج عنه تضييق ممارسة العديد من الحقوق والحريات خاصة من الناحية العملية إذ من الممكن وقوع تجاوزات من طرف الأجهزة المكلفة بتطبيق حالة الطوارئ.

محدودية الرقابة من طرف الهيئات الاتفاقية لحقوق الإنسان الإقليمة على حقوق الإنسان أثناء حالات الطوارئ الداخلية بحجة أن الدول تقوم بالتضييق على الحقوق بحجة المحافظة على النظام العام والأمن القومي وغيرها من المبررات.

إن الإلتزام بمدائي الإخطار والإعلان ضروري لضمان الشفافية والرقابة أثناء حالات الطوارئ الداخلية.

ان وجود حالة طوارئ داخلية قائمة لا يبرر المساس بالحقوق الأساسية للإنسان أو الحقوق غير القابلة للإنتقاص أو التقييد ، وأن هذه الحقوق محترمة في جميع الأحوال ، في زمن السلم والحرب.

التوصيات:

ضرورة تعزيز الدول لمبدأ الشفافية والرقابة على إجراءاتها أثناء حالة الطوارئ الداخلية من خلال آليات رقابية تضمن ذلك.

عدم المساس بالحقوق الأساسية أو ما يسمى بالنواة الصلبة كالحق في الحياة وعدم التعذيب والمعاملة اللإنسانية أو

المهينة تحت أي ظرف من الظروف.

ضرورة تأكيد المسؤولية الجنائية الفردية بموجب القانون الدولي للمتسببين في جرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة أثناء حالات الطوارئ الداخلية.

ضرورة تدريب المسؤولين وأفراد الأمن والشرطة على احترام حقوق الإنسان أثناء حالات الطوارئ وتوعيتهم بأهمية الإلتزام بالمعايير الدولية.

ضرورة تطوير الدول لتشريعتها لضمان حقوق الإنسان أثناء حالة الطوارئ وتوعيتهم وتحديد نطاق ومدى القيود المفروضة على الحقوق والحريات.

الهوامش:

(1) راجع التقرير السنوي الثامن للمقرر الخاص للأمم المتحدة, السيد: لياندرو ديسبوي, حول: مسالة حقوق الانسان وحالات الطوارئ في الوثيقة E/CN.4/sub.2/1995/20 المؤرخة في: 26 يناير 1995, الفقرة: 10. ص: 5.

(2) انظر في ذلك: رابح طاهر, ضمانات حماية حقوق الانسان في الاتفاقيات الاقليمية اثناء حالات الطوارئ (الاضطرابات والتوترات الداخلية), بحوث جامعة الجزائر, المجلد (15), العدد(2) – 2021, ص: 66.

(3) رابح طاهر, المرجع السابق نفسه, والصفحة نفسها.

(4) يرى السيد: لياندرو دايسبوي . المقرر الخاص للأمم المتحدة . في تقريره المرفوع للجنة حقوق الانسان, عام: 1977, المرجع السابق "أن أهمية الإعلان الرسمي لحالة الطوارئ, تعمل كضمانة, لإعلام السكان المتأثرين بإجراءات الطوارئ, علما دقيقا, من

حيث المدى المادي والإقليمي والزمني, لتطبيق تدابير الطوارئ, وتأثرها على التمتع بحقوق الإنسان. وفي الواقع ليس من المتصور إخفاء حالة الأزمة على السكان, ولا القيود المفروضة على حقوقهم. الفقرة (54).

(5) بول تافرينيه, التعليق على المادة: (15) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان, تعليق مادة بعد مادة , اصدارات اقتصادية ,1995م, ص: 499 .

(6) اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان, قضية قبرص ضد تركيا, تقرير 10 يوليو عام 1976, الفقرة: (527).

(7) راجع التعليق العام, رقم: 29 (2021) للجنة حقوق الإنسان, عدم التقيد بأحكام العهد اثناء حالات الطوارئ , الفقرة: 2

(8) راجع تقرير السيدة نيكول كستيو, حول آثار حالة الطوارئ على حقوق الانسان, يوليو 1982, الفقرة: 103 .

(9) راجع تقرير السيد لياندرو ديسبوي, في الوثيقة: E/CN.4/sub.2/1997/19 المؤرخة في: 23 يناير 1997, الفقرتان: 57-58

(10) راجع التقرير المقدم من قبل السيدة: إريكا داس, المقررة الخاصة للأمم المتحدة, حول القيود المفروضة على حقوق الانسان وحرياته بمقتضى المادة: 29 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان في الوثيقة: DOC- ONU E/CN.4/sub.2/432/Rev(2) لعام: 1982.

(11) أسند دستور الجمهورية اليمنية اختصاص إعلان حالة الطوارئ إلى السلطة التنفيذية . رئيس الجمهوري . بقوله: " يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ بقرار جمهوري, على أن يعرض هذا الإعلان عليه خلال السبع الأيام التالية للإعلان ... ". انظر: المادة (121) من دستور الجمهورية اليمنية, لعام: 2004م .

(12) رابح طاهر , ضمانات حماية حقوق الانسان في الاتفاقيات الاقليمية أثناء حالة الطوارئ (الاضطرابات والتوترات الداخلية), مرجع سابق, ص: 68.

(13) نص دستور الجمهورية اليمنية على مبدأ التأقيب بقوله: " ...., ولا يكون إعلان حالة الطوارئ إلا لمدة محدودة, ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس النواب ", انظر: المادة (121) من دستور الجمهورية اليمنية, لعام: 2004 م.

(14) راجع الانحرافات المسجلة على تطبيق حالات الطوارئ, فائزة مدافر, الحماية الدولية للانسان في حالة الازمات الدولية (الاضطرابات والتوترات), رسالة دكتورة, جامعة الجزائر, 2016, ص 132.

(15) راجع التعليق العام رقم: 29(2001) للجنة حقوق الانسان حول المادة: 4 من العهد (عدم التقيد بأحكام العهد أثناء حالة الطوارئ), مرجع سابق, الفقرة: 2

(16) راجع التعليق العام رقم: 5 (1981) للجنة حقوق الانسان, حول المادة: 4 من العهد, الوثيقة HRI/GEN/REV.7 المؤرخة في: 12 مايو: 2004, الفقرة: 1 .

(17) انظر في ذلك: إظنين خالد عبد الرحمن, ضمانات حقوق الانسان في ظل قانون الطوارئ, الطبعة الاولى, دار الحمد للنشر والتوزيع, 2009, ص: 81.

(18) انظر التقرير المقدم من قبل المقرر الخاص للأمم المتحدة, السيد: لياندرو ديسبوي, في الوثيقة E/CN.4/SUB.2/1997/19 المؤرخة في: 23 يناير 1997م. الفقرتان: 74-75.

(19) راجع في ذلك: سعيد فهيم خليل, حماية حقوق الانسان في الظروف الاستثنائية, دراسة مقانة في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان ، الطبعة الأولى ، هيئة الإيميدست ، 1987م ص: 111

(20) انظر قواعد باريس الصادرة عن المؤتمر الدولي (61) لجمعية القانون الدولي بالعاصمة باريس, والمنقد من : 1 اغسطس الى 1 سبتمبر 1984, ص: 1074.

(21) راجع تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة السيد: لياندرو ديسبوي, المرجع السابق, الفقرة: 56 .

(22) انظر: تقرير السيدة: نيكول كوسيو, حول آثار حالة الطوارئ على حقوق الانسان, مرجع سابق, الفقرتان: 44-45 .

(23) راجع التعليق العام رقم (29) لعام: 2001 للجنة حقوق الإنسان, مرجع سابق, الفقرة: 17.

(24) المرجع السابق نفسه , الفقرة: 18

(25) إرجك روسين, حقوق الانسان تحت اختبار الظروف الاستثنائية, دراسة حول المادة (15) من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان , بروبلنت, بروكسل, 1989, ص: 312-313 .

(26) انظر: حكم محكمة العدل الدولية, قضية لوليس, سلسلة (أ), 1960-1961, ص: 60-62, الفقرة: (42-47)

(27) تقرير السيدة نيكول كاسيو, حول آثار حالة الطوارئ على حقوق الانسان, مرجع سابق, الفقرتان: 13-14

(28) أفيلو جاك, حق الدول في عدم التقيد بالاتفاقيات, سوفي غراد لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في حالة الحرب, أو أي خطر عام يهدد حياة الأمة, بدون تاريخ, ص: 121 .

(29) راجع التعليق العام, رقم :5, لعام 1981, للجنة حقوق الانسان, المرجع السابق, الفقرة: 3

(30) انظر: د. محمد يوسف علوان, بنود التحلل من الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان, القسم الثاني, مجلة الحقوق, جامعة الكويت ، السنة التاسعة ، العدد 2، مارس 1985م ، ص: 151 .

(31) سعيد فهيم خليل, (حماية حقوق الانسان في الظروف الاستثنائية) مرجع سابق, ص: 150-151

(32) انظر: سودري فردريك, القانون الإنساني الدولي والاوربي, باريس, دار الصحافة الجامعية الفرنسية, 2001, ص: 167

(33) انظر: حكم محكمة العدل الدولية, القضية الخارجة عن القانون, الأسس الموضوعية, الحكم الصادر في: 15 تموز / يوليو 1961, سلسلة (أ), ص: 57-58, الفقرة: 36

(34) انظر: حكم محكمة العدل الدولية, القضية بين إيرلندا والمملكة المتحدة, الحكم الصادر في: 18 يناير 1978, رقم (25), ص: 80, الفقرة: (213)

(35) المرجع السابق نفسه,والصفحة نفسها .

(36) انظر في ذلك: المحكمة الامريكية لحقوق الإنسان, فتوى رقم (OC-8-87) المؤرخ في: 30 يناير, 1987, أمر الاحضار أمام المحكمة في حالة الطوارئ, الفقرة (22)

(37) راجع التعليق العام, رقم: 29, لعام: 2001م, للجنة حقوق الانسان, حول عدم التقيد بأحكام العهد أثناء حالات الطوارئ, مرجع سابق, الفقرتان: 4-5 .

(38) راجع التقرير العاشر لمقرر الأمم المتحدة, السيد: لياندرو ديسبوي, حول مسألة حقوق الانسان, وحالات الطوارئ . قائمة الدول التي أعلنت أو مددت أو أنهت حالات الطوارئ منذ: 1 يناير 1985 , الفقرة: 88

(39) المرجع السابق نفسه , الفقرة: 91

(40) راجع التعليق العام, رقم: 5, لعام 1981, للجنة حقوق الانسان سابقا, المرجع السابق, الفقرة: 1

(41) انظر التعليق العام: رقم 29 لعام: 2001, للجنة حقوق الانسان سابقا, المرجع السابق, الفقرة: 8

(42) انظر: سودري فردريك, القانون الإنساني الدولي والاوروبي, مرجع سابق, ص: 168

(43) راجع تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة, حول مسألة حقوق الانسان وحالات الطوارئ لعام 1985, المرجع السابق, الفقرة: 96

(44) د: محمد يوسف علوان, بنود التحلل في اتفاقيات حقوق الانسان, القسم الثاني, مرجع سابق, ص: 155

(45) وكذلك الامر بالنسبة للاتفاقيات الدولية والاقليمية لحقوق الانسان, وميثاق الامم المتحدة واتفاقيات منظمات العمل الدولية حول " شرط التطابق " بالنسبة لصكوك حقوق الانسان, راجع: القواعد الانسانية الدنيا في الوثيقة E/CN.4/1999/92 المؤرخة في: 18 ديسمبر: 1998, الفقرة: 20.

(46) انظر: إسكندر كيس, الحماية الدولية لحقوق الانسان, كيهي انجل, 1997, ص: 152

(47) انظر التعليق العام رقم: 29 لعام: 2001 للجنة حقوق الانسان, المرتجع السابق, الفقرة: 9

(48) محمد يوسف علوان , بنود التحلل في الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان , مرجع سابق , ص : 163

المراجع

اولاً: الكتب:

1- آرجك روسين, حقوق الانسان تحت اختبار الظروف الاستثنائية , دراسة حول المادة (15) من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان , بريلنت, بروكسل, 1987م.

2- اسكندركيس, الحماية الدولية لحقوق الانسان, كيهى آنجل, باريس, 1997م.

3- اظنين خالد عبدالرحمن, ضمانات حقوق الانسان في ظل قانون الطوارئ, ط الاولى, دار الحامد للنشر والتوزيع, 2009م.

4- سعيد فهيم خليل, حماية حقوق الانسان في الظروف الاستثنائية, دراسة مقارنة في ضوء القانون الدولي لحقوق الانسان, الطبعة الاولى , هيئة الاميدست, 1987م.

5- سودري فردويك, القانون الانساني الدولي الاوربي, دار الصحافة الجامعية الفرنسية, باريس, 2001م.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1- فائزة مدافر, الحماية الدولية للانسان في حالة الازمات الدولية (الاضطرابات والتوترات), رسالة دكتورة, جامعة الجزائر, 2016

ثالثاً: الدراسات والابحاث والمقالات:

1- آفيلوجاك, حق الدول في عدم التقيد بالاتفاقيات, سوقي غراد لحقوق الانسان والحريات الأساسية في حالة الحرب أو أي خطر عام يهدد حياة الأمة, بدون تاريخ نشر.

2- بول تافرينية, التعليق على المادة (15) من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان, تعليق مادة بعد مادة, اصدارات اقتصادية 1995م.

3- رابح طاهر, ضمانات حماية حقوق الانسان في الاتفاقيات الاقليمية اثناء حالة الطوارئ (الاضطرابات والتوترات الداخلية), بحوث جامعة الجزائر, المجلد (6115) العدد (2), 2021م.

4- محمد يوسف علوان, بنود التحلل من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان, القسم الثاني, مجلة الحقوق , جامعة الكويت, السنة التاسعة, العدد (2), مارس 1985.

رابعاً: التقارير والتعليقات الدولية:

1- التقرير السنوي الثامن للمقرر الخاص للأمم المتحدة السيد لياندروديسيوي, حول مسألة حقوق الانسان وحالات الطوارئ في الوثيقة E/CN.4/Sub.2 ,1995/20, المؤرخة في : 26 يناير 1995.

2- اللجنة الاوربية لحقوق الانسان, قضية قبرص ضد تركيا, تقرير رقم 15 يوليو لعام 1976.

3- التعليق العام رقم 29 (2001) للجنة حقوق الانسان, حول المادة (4) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في الوثيقة HRI/GIN/1/REV8 المؤرخة في مايو 2006.

4- تقرير الممثل الخاص للامم المتحدة نيكول كشيو, دراسة عن عواقب التطورات الاخيرة على حقوق الانسان فيما يتعلق بما يسمى: حالات الحصار أو الطوارئ في الوثيقة ONU.E/CN.4/sub.2/1982/1.du27 يوليو 1982.

5- التقرير المقدم من قبل السيده: أريكاداس, المقررة الخاصة للامم المتحدة حول القيود المفروضة على حقوق الانسان وحرياته بمقتضى المادة 29 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان في الوثيقة : Doc-ONUE/CN.4/sub.2/432/Rev(2) لعام 1982.

6- التعليق العام رقم 5 لعام 1981 للجنة حقوق الانسان.

خامساً: الوثائق الوطنية والدولية:

1- دستور الجمهورية اليمنية لعام 2001.

2- البروتوكل الاضافي الثاني لعام 1977, لاتفاقيات جنيف لعام 1949.

الانسجام في البنية الكلية للنص العقدي
في ضوء نحو النص

الباحث: مطهر حزام محمد الزبيري
ماجستير في علم اللغة0 جامعة تعز

الملخص

يحاول هذا البحث تقديم سردية موجزة عن موضوع البنية الكلية للنص العقدي في ضوء نحو النص الذي ينطلق أساسًا من رؤية تحليلية كلية ومتكاملة للنص، تستهدف أبنيته بوصفها الوحدة اللغوية الكبرى، ومن هذا المنطلق يُعد النص العقدي كتلة معمارية واحدة متماسكة في إطار بنيتين: بنية سطحية ذات نسيج لفظي يربطها بآلية الاتساق، وبنية عميقة ذات تعالقات خفية منطقية تسمى بالانسجام. ولئن كانت منظومة الربط لبنية السطح موجودة في الواقع، فإن شبكة الانسجام يقوم المتلقي عن طريق التأويل والتفسير باستنباطها وافتراض وجودها في عالم النص. وتعد البنية الكلية جزءًا من مخطط البنية العميقة، يمثّل البؤرة الدلالية المحورية التي تتشكل حولها أحداث النص ومعارفه، ويعد موضوع الدعوة إلى وحدانية الله تعالى هو البنية الكلية المسيطرة على مفاهيم البنية الفكرية للنص العقدي. وهذا الحضور المتجلي والمهيمن على امتداد آيات العقيدة هو ما أكسب هذه البنية الأهمية وجعلها على رأس الهرم النصي؛ ذلك أن هذه النقطة الموضوعية في البناء الرأسي للنص كان العامل الحاسم في تأطير المنظومة المفهومية حولها؛ ومن ثم يُشكّل هذا التحديد الخيط الأول الذي يحبكه المتلقي في نسيج الانسجام النصي للبنية المجردة المعقدة. ويستند المتلقي إلى بعض الإجراءات في استكشافه للبنية الكلية، من أهمها أسماء السور، والجمل المفتاحية، والعبارات المكررة.

الكلمات المفتاحية: انسجام، بنية كلية، نص عقدي، نحو النص.

Abstract

This study aims to provide a concise narrative on the overall structure of the contractual text within a textual grammar, which is based on an analytical and integrated vision of the text, considering its structures as the largest linguistic unit. From this perspective, the contractual text is regarded as a single cohesive architectural entity, structured within two levels: a surface structure, with a phonetic texture linked by a coherence mechanisms, and a deep structure, with

hidden logical relationships called harmony. While the binding system of the surface structure is explicitly present in reality, the cohesion network is inferred and assumed by the reader through interpretation and analysis within the textual world. The overall structure is part of the deep structural scheme, representing the central semantic focal point around which the events and knowledge of the text revolve. The theme of calling to the oneness of Allah is the dominant overall structure governing the conceptual framework of the contractual text. This prominent and pervasive presence throughout the verses of creed grants this structure its significance, placing it at the top of the textual hierarchy. For this objective point in the vertical structure of the text was the decisive factor in framing the conceptual system around it. Consequently, this determination forms the initial thread that the reader weaves into the textual cohesion of the abstract and complex structure. The reader relies on certain procedures to uncover the overall structure, including the names of the surahs, key sentences, and repeated phrases.

.**Keywords**: Text Grammar, Text, Structure, Overall Structure, harmony

المقدمة

يمثّل هذا المشروع محاولة في البحث في موضوع الانسجام في البنية الكلية في النص العقدي في ضوء الرؤية اللسانية التي تجعل من الوصف للأبنية النصية هدفًا لها، وتنطلق من قاعدة مفادها أن النص كتلة واحدة في إطار نسيج ومنوال متماسك، تعمل عليه جملة من الآليات اللغوية وغير اللغوية في مستوى: البنية السطحية، والبنية العميقة.

ويُعدُّ الانسجام التلاحم أو التماسك للبنية الدلالية العميقة للنص العقدي، ذلك أنه لا يمكن لأي نص أن تتحقق وحدته إلا باعتماد الانسجام الذي يعد معيارًا لقياس نصية النص التي يتماسك على ضوئها النص من الناحية الدلالية في إطار وحدته الكلية؛ من هذا المنطلق أكَّد (هاليداي ورقية) أهمية البعد الدلالي بقولهما: "إن النص في إطار أفضل نظرة، هو وحدة دلالية، ليس وحدة الشكل بل وحدة المعنى"[1].

وموضوع البنية الكلية من أهم القضايا التي تناولتها لسانيات ما بعد الجملة وتحليل النص بمزيد من الاهتمام؛ لأنها تمثل المرتكز الأساس في تحقيق الانسجام الكلي على المستوى الدلالي، ويبرز ذلك جليًا في رد فعل المتلقي وعدم قبوله لنص ما يخلو من بنية كلية موحدة لشتاته وجامعة لمقاطعه.

ولعل هذا الأمر هو محرك الرؤية اللسانية النصية والدافع الأساس؛ لكي تبحث عن آلية فهم النص وتأويله، وكيفية اختزان المعلومات النصية في الذاكرة وطريقة ربط المتلقي بين قضايا النص والإدراك الاجتماعي. وكان للإدراك الكلي للعقلية اللسانية أن ينتج تصميم البنية النصية المعرفية وفق مخطط البنيات الثلاث: الكلية، والكبرى، والصغرى. لتقريب الرؤية المفهومية، واختزال أهم النقاط المعرفية عن المحتوى النصي ضمن ما يسمى بالبنية الكلية والبنيات الكبرى.

ولم يكن من السهل تصور البنية الكلية لنص ما إلا عن طريق مسح كامل أو استقراء لحيثيات النموذج النصي المستهدف بناء على آليات تساعد على الاستكشاف والرصد للخيط الدلالي الذي يرمز إلى فكرة واحدة تتجمع حولها أحداث النسيج النصي ومعلوماته. فكون البنية الكلية هي التيمة الأساسية أو النقطة الأم التي تمثل صلب الموضوع يستلزم ذلك اعتماد آليات تؤشر على هذه المحورية، ومن أهمها: عنوان النص، الجملة المفتاحية، العبارات المتكررة، الجملة الخاتمة.

ولقد شدَّنا إلى مجال تحليل النص ما يتميز به هذا المنهج من البحث، على الرغم من صعوبته؛ لانفتاحه على علوم إنسانية عديدة ومقاربات لسانية مختلفة. وقد حفَّزنا كذلك شعورنا بما يميز تحليل النص من إمتاع يخرج بنا عما تتهم به اللسانيات الأخرى عادة من جفاف وتجريد.

وكان لنا أن نختار النص العقدي مادة للتحليل النصي والتطبيق على أساس ما يميز هذا الحقل النصي من مكانة متقدمة في المدونة الدينية والقرآنية؛ ذلك أنه يمثل مرتكز التصور للمنظومة النصية التي تعالج التوجيهات العملية والتشريعية في واقع الالتزام الديني.

وقد اقتصرنا في مشروعنا التطبيقي على عينة مختارة تشكّل جوهر النص العقدي، تتمثل في آيات الأصول الإيمانية الستة نموذجًا.

وبخصوص الدراسات السابقة، لم يعثر الباحث على دراسة مستقلة للبنية الكلية للنص العقدي أو حتى القرآني، إنما وجد لها دراسات خاطفة في إطار البنية القرآنية، لعل أهمها: الانسجام في النص القرآني – دراسة في الأدوات والمستويات– (أطروحة دكتوراه للطالب: عزوز ختيم، جامعة باتنة –1– الجزائر، 2017– 2018م).

وبإمكاننا أن نلخص إشكالية البحث في جملة من التساؤلات، على النحو الآتي:

ماذا يعني الانسجام في البنية الكلية في اللسانيات النصية؟

ما مشروعية الحديث عن الانسجام في البنية الكلية في النص العقدي القرآني؟

ما هي الآليات أو الاعتبارات التي تدعم البنية الكلية وتؤشر عليها؟

وقد انتظم البحث في تمهيد وثلاثة مباحث، إضافة إلى المقدمة والخاتمة، على النحو الآتي:

التمهيد: الانسجام في البنية الكلية في اللسانيات النصية. تناول مفهوم الانسجام والبنية الكلية في اللسانيات النصية

المبحث الأول: الانسجام في البنية الكلية في النص العقدي القرآني. تناول الانسجام في البنية الكلية في النص العقدي القرآني.

المبحث الثاني: البنية الكلية وعلاقتها بأسماء السور. تناول البنية الكلية وعلاقتها بأسماء السور.

المبحث الثالث: البنية الكلية وعلاقتها بالآية الأولى (الجملة النواة). تناول البنية الكلية وعلاقتها بالآية الأولى.

المبحث الرابع: البنية الكلية وعلاقتها بخاتمة النص. تناول البنية الكلية وعلاقتها بالآية الأولى.

التمهيد: الانسجام في البنية الكلية في اللسانيات النصية

1– الانسجام (Coherence)[2]

أ– الدلالة المعجمية:

وردت مادة (س. ج. م) في لسان العرب بمعانٍ شتَّى: "سجمت العين الدمع، والسحابة الماء تسجمه سجمًا وسجومًا وسجمانًا: وهو قطران الدمع وسيلانه... وانسجم الماء والدمع، فهو منسجم، إذا انسجم أي: انصب، وسجمت السحابة

مطرها تسجيمًا وتسجامًا إذا صبته... وسجم العين والدمع الماء يسجم سجومًا وسجامًا إذا سال وانسجم، وأسجمت السحابة دام مطرها"[3].

والنظر في هذه الدلالات يكشف أنها تدور حول الانصباب والصب والسيلان ودوام المطر، مما يقودنا إلى نتيجة مؤداها، أنَّ هذه المعاني اللغوية على صلة بمعنى الانسجام النصي، إذ إن انصباب الماء ودوام المطر يؤدي إلى تجمعه كما تؤدي علاقات الانسجام إلى تماسك النص ووحدته الدلالية.

ب- الدلالة الاصطلاحية:

الانسجام إجراء يعمل على تنظيم البنية النصية العميقة وربطها بمنظومة من التعالقات على مستوى المعنى والمقام. ويُعد الانسجام عند (دي بوجراند) و(دريسلر) معيارًا يختص بالاستمرارية المتحققة في عالم النص، والمقصود منها الاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم[4]. وعالم النص عند (دي بوجراند) هو "الموازي الإدراكي في ذهن مستعمل اللغة لهيئة المفاهيم المنشطة فيما يتعلق بالنص"[5]، أي: إن الانسجام لديه هو استمرار على مستوى المعنى للمفاهيم الموجودة في ذهن مستعمل اللغة داخل نص معين.

والانسجام من منظور (فان ديك) نوعان: انسجام أدنى يخص مستوى البنى الصغرى من النص، وانسجام أكبر أو أعلى، مداره البنية الكبرى، ويرتبط هذا الأخير بمفهوم موضوع النص أو الغرض[6].

يمكن القول: إن الانسجام ترابط منطقي بين موضوعات النص، يجعل منه وحدة دلالية، ويشتمل أيضًا على سيرورة واستمرارية وتطور واتجاه صوب مقصد محدد يضمن له السلاسة والتدرج، وينفي عنه الانتقال غير المسوغ، ووجود مثل هذه التعالقات الدلالية داخل النص يُيسر فهمه فهمًا منطقيًا[7].

وتتمثل هذه التعالقات في: التفسير، والتعليل، والتوكيد، والتعليق الشرطي، والتعاقب، والمعية، والتتابع الزمني، والجمع بين الأشياء، والاستدراك، والإضراب، والعموم، والخصوص، والمناسبة، والتخطيط على مستوى البنى الصغرى والبنية الكبرى والبنية الكلية أو موضوع النص.

وهذه التعالقات يكون لها وجود في نفس المبدع، ويحاول نقل هذا الوجود إلى المتلقي، والمتلقي يشارك المبدع في تكوين شبكة العلاقات هذه بصورة أخرى تنطبق مع خبراته المرتبطة بموضوع النص[8].

وعلى الرغم من أن للمتلقي دوره الفاعل في الحكم على انسجام النص من عدمه، فإن هذا طبعًا في غير القرآن الكريم.

2- البنية الكلية في اللسانيات النصية:

البنية الكلية هي موضوع النص أو الفكرة المحورية الأم التي يتأسس عليها نص ما، ويعرّف (هاينه من) وزميله موضوع النص بأنه: "الفكرة الأساسية أو الرئيسية في نص ما التي تضم المعلومات الجوهرية المحددة لمضمون النص بأكمله، ولبنيته بشكل مركز ومجرد"[9].

وهذا القول يعني أن محتوى النص يختزل عناصر إخبارية مهمة، فحين يؤسس المرسل خطابًا أو ينتج نصًا فإنه يستهدف توصيل فكرة رئيسية (البنية الكلية) للمتلقي أو القارئ، يستنبطها عبر ربط مكونات النص وأفكاره الفرعية بعضها ببعض حتى يصل إليها، إذ تتعالق الأحداث بعضها ببعض، فتشكّل وحدة موضوعية للنص. وبدون اكتشاف الفكرة الأم فإن المتلقي لا يدرك انسجام النص. فللمتلقي دور مهم في تحديد موضوع النص، "فهو الذي يحدد إطاره؛ لأن مفهوم التماسك ينتمي إلى مجال الفهم والتفسير الذي يضفيه القارئ على النص. ونتيجة لأن تأويل النص من جانب القارئ لا يعتمد على استرجاع البيانات الدلالية التي يتضمنها هذا النص بل يقتضي أيضا إدخال عناصر القراءة التي يملكها المتلقي، داخل ما يسمى بكفاءة النص أو إنجازه..."[10].

ويعني موضوع النص عند (برينكر): "الصياغة الملخصة إلى أبعد حد لمضمونه"[11]. وهذا القول يصرّح أن موضوع النص أو الفكرة الرئيسة يعني تحديد النقطة المهمة التي توحد النص، وتكّون فكرته العامة، أو هو البؤرة التي يدور حولها النص[12].

ويعد موضوع النص البنية الكبرى في رأي الدكتور صلاح فضل بقوله: "التحليل النصي يبدأ من البنية الكبرى المتحققة بالفعل. وهي تتسم بدرجة كبرى من الانسجام والتماسك"[13].

ويرى خطابي أن المقصود بموضوع النص في القرآن هو بنية دلالية تصب فيها مجموعة من الآيات بتضافر مستمر عبر متواليات قد تطول، أو تقصر حسب ما يتطلبه الخطاب من إيجاز، أو إطناب، أو شرح، أو تمطيط [14].

ويُفهم من كلام فضل وخطابي أنهما لا يفرقان بين البنيتين: الكلية والكبرى، بل يعدانها شيئًا واحدًا، وهذا الإجراء يقارب رؤية الفكر التفسيري للقرآن الكريم الذي اقتضت نظرته البعيدة والشاملة للنص القرآني أن يلتزم منهجية تأويلية مؤسسة على اعتماد القرآن نصًا واحدًا تحكمه مقصدية نصية، تلخص مضامينه الدلالية؛ ليسّهل هذا المنهج

الرؤية المعرفية لمفاهيم النص القرآني؛ فيستقيم على ضوئها السلوك على الصراط المستقيم. فعلماء التفسير يعبّرون عن موضوع النص أو البنية الكلية بأغراض السورة أو مقاصد السورة وغيرهما(15).

وإذا كان المقصد من تحديد معمارية بنائية للنص هو التنظيم لتختزل العناصر المعرفية المهمة في البنية الذهنية، فإن الباحث جنح إلى الرؤية التي تؤطر البناء النصي إلى بنى: كلية، وكبرى؛ حتى يكون ذلك أكثر فاعلية في عملية الاختزال المعرفي وتقريب المفاهيم الأكثر أهمية التي ينطوي عليها النص؛ لأن البنية الكلية – حين تؤطر منفردة عن البنية الكبرى – لا شك أننا نعبّر عنها بعنصر أو عنصرين أو ثلاثة عناصر في الغالب، أما البنية الكبرى فتتعدد مفاهيمها غالبًا. من هنا يُعد اعتماد البنية الكلية منفصلة عن الكبرى؛ لتدلَّ على العنصر الأكثر أهمية في النص واستبقاء العناصر المهمة بعد ذلك لتؤطر ضمن مفهوم البنية الكبرى. وبذلك تكون هذه العملية المنهجية أقرب إلى فهم القارئ.

بناءً على ما سبق، تشكّل البنية الكلية المفتاح الرئيس في فك شفرة النص دلاليًا والتحكم بمقتضاه، بل إعادة بنائه وإدراك تعالقه وانسجامه؛ فعلى مستوى الوظيفة تقوم هذه البنية بتنظيم الإخبار الدلالي المعقَّد في المعالجة وفي الذاكرة(16). فالمتتاليات النصية ليس بمقدورها تحقيق وحدة النص، وإنما يتحقق ذلك عبر هذا الإجراء المنهجي المجرد المتمثّل بالبنية الكلية التي تنظم النص، وتجعل منه كتلة موحدة منسجمة ومتماسكة، والطريق الذي يسلكه المتلقي إلى معرفة هذه البنية يمر من تتبع المهيمنات الدلالية المسيطرة على النص، وعبر السياق المصاحب الذي يتركَّز عليه دور أساسي في إرشاد المتلقي للوصول إلى هذه البنية، كما تشكّل الخلفية الثقافية للمتلقي رافدًا معرفيًا في تفكيك البنية النصية وإعادة هندستها أو ترتيبها ضمن مستويات.

المبحث الأول: الانسجام في البنية الكلية في النص العقدي القرآني:

استهداف النص القرآني العقدي دلاليًا لاستجلاء انسجامه وتماسكه يقتضي –بالضرورة– تحديد موضوع النص، وشرح كيفية بنائه، أي: ترتيب وتنظيم عالم النص، وهذا يقتضي النظر إلى آيات العقيدة، بوصفها نصًا كليًا متكاملًا؛ لاستكناه

الوحدة الموضوعية التي ينطوي عليها، وتنظم أحداثه في خيط دلالي واحد يبعث على انسجام النص. أي إننا ببساطة نبحث عن وحدة النص العقدي.

ومن المعلوم في مرجعيتنا الثقافية أن النص العقدي القرآني يدور حول ستة أصول إيمانية، هي: الإيمان بالله، والملائكة، والكتاب، والرسالة، والمعاد، والقدر. قال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾[البقرة:285]. وقال تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ . . . ﴾[البقرة:177].

وإذا تتبعنا المهيمنات الدلالية المسيطرة على آيات العقيدة في القرآن الكريم، واصطحبنا السياق، واستندنا إلى الخلفية الثقافية سنجد أن التوحيد هو لب الإيمان بالله تعالى وجوهر العقيدة، وهو: الإيمان بإله واحد فوق هذا الكون، له الخلق والأمر، هو رب كل شيء، ومدبر كل أمر، هو وحده المستحق لأن يُعبد ولا يُجحد، وأن يُشكر ولا يُكفر، يقول سبحانه تعالى في محكم البيان: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾[الأنعام:102]. ومن أجل التنبيه على أهمية عقيدة التوحيد وتفخيمًا لشأنها يقول الله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[آل عمران:18]. فقد شهد الله تعالى لنفسه بالوحدانية، وشهدت الملائكة وأهل العلم له بذلك؛ لأن الاعتقاد بوحدانية الله تعالى، هو الأصل الذي قامت عليه السموات والأرض[17].

وموضوع التوحيد أو حديث القرآن الكريم عن الله تعالى يمزج بين أمرين[18]:

الأول: فقر العالم إلى الله وقيامه به واستمداد الوجود منه، أي: أنه من المستحيل أن يتخلق من غير خالق، أو ينتظم من غير منظّم!

الثاني: أن هذا الخالق المدبر واحد لا شريك له، ليس له ند أو ضد، كل شيء هالك إلا وجهه.

وبناء على ذلك، فقد رسم النص العقدي خط التوحيد على امتداد مدونته القرآنية، وهذا يشي بأهميته وأولويته ضمن موضوعاته وقضاياه، وقد أسهب في الحديث عنه بأن الله أمر به، وأقام دينه عليه، وأنزل به كتابه، وبعث به رسوله، وجعل خيري الدنيا والآخرة في تحقيقه وتجريده، ورصد الجنة مكافأة لأهله وأنصاره، وأعد النار جزاء لخصومه وأعدائه. ومن ثم يعد التوحيد البنية الكلية التي تمثّل موضوع النص أو الوحدة الموضوعية في نص العقيدة في القرآن الكريم.

وحتى في السور المدنية والتشريعية نجد التوحيد خيطًا دلاليًا حاضرًا بقوة في ثنايا هذه السور وعاملًا بارزًا على تجميع أحداثها تحت مقصده، لأن التشريع منظومة عملية، والعمل فرع عن تصوره، والتوحيد هو التصور الذي ينبني عليه العمل. فعلى سبيل المثال سورة (البقرة)، هي السورة الأولى التي بدأت لتأطير الشريعة، فالخطوة الأولى في ذلك كانت تقرير وحدة الخالق المعبود، فقد جاءت هذه الخطوة في أشد أوقات الحاجة إليها.. فإن ما مضى من تعظيم أمر الكعبة والمقام والصفاء والمروة كان من شأنه أن يلقي في روع الحديث العهد بالإسلام معنى من معاني الوثنية الأولى في تعظيم الأحجار والمواد، ولا سيما وهذه الأماكن المقدسة كانت يومئذ مباءة للأصنام والأنصاب من حولها ومن فوقها، فوجب ألا يترك هذا التعظيم دون تحديد وتقييد، حتى لا يبقى شك في أن قيام المصلين عند مقام إبراهيم –عليه السلام– ، وتوجيه وجوههم نحو الكعبة، وتمسح الطائفين بأركانها، كل أولئك لا يقصد به الإسلام توجيه القلوب إلى هذه الأحجار والآثار تزلفًا بعبادتها أو طلبًا لشفاعتها، وإنما يقصد تعظيم الإله الحق وامتثال أمره بعبادته في مواطن رحمته، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾[البقرة:163](19).

وباستقراء النص العقدي القرآني سنجد كثيرًا من الأمثلة على موضوع التوحيد، من أهمها سور: (الإخلاص)، (الكافرون)، (الأنعام)، وأوائل سور: (آل عمران)، (الأعراف)، (طه)، (السجدة)، (الحديد)، (الزمر)، وأواخر سور: (يونس)، (الزمر)، (الحشر)، ووسط سورة (يونس)، بل غالب سور القرآن، قال ابن قيم الجوزية: "كل سورة في القرآن فهي متضمنة لنوعي **التوحيد**"(20). فالقرآن كله في توحيد الله جل وعلا، من أوله إلى آخره؛ لأن الفطرة في أصلها كانت على التوحيد، ثم انحرفت عنه، وجدَّ الخلاف بعد حين: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾[يونس:19]. فالتوحيد هو أساس وحدة الأمة الإنسانية، وما تفرقت إلا حين تسلل الشرك والجحود إلى بنيتها الذهنية، فصارت أممًا، كل أمة اتخذت لنفسها مسارًا عقديًا تقتفيه في حياتها.

من هنا كانت الدعوة إلى توحيد الله أول مهمة ركَّز عليها الرسل– عليهم السلام– لتصحيح البنية الثقافية للناس ورؤيتهم الفكرية للوجود؛ ذلك أنَّ مشكلة الشرك كانت أول انحراف استهدف المنظومة الذهنية للناس، فاستلزم ذلك هذه الأولوية الدعوية للرسل، قال تعالى مشيرًا إلى ذلك في مخكم التنزيل: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَاقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[الأعراف:59]. فوحدانية الله تعالى مثَّلت مفتاح دعوة الرسل– عليهم السلام– ولهذا قال النبي -ﷺ- لرسوله معاذ بن جبل – رضي الله عنه – حين بعثه إلى اليمن: "إنك تأتي قومًا أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه: عبادة الله وحده. فإذا شهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله. فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم

والليلة "[21]. وقال النبي - ﷺ -: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله"(22)؛ ولهذا كان الصحيح: أن أول واجب يجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا الله.

من هذا المنطلق، كان تقرير وحدانية الله تعالى هي القضية الكبرى التي ركَّز عليها القرآن تركيزًا كبيرًا، وتآزرت سوره، وتعاضدت آياته إلى حد كبير في معالجتها. وفي هذا الاتجاه يرى الشاطبي أن الكلام القرآني "قسمان: منه ما أنزل في قضية واحدة طالت أم قصرت، وعليه أكثر سور المفصل، ومنه ما أنزل في قضايا متعددة؛ كالبقرة، وآل عمران، والنساء، والعلق، وأشباهها، ولا علينا أنزلت السورة بكمالها دفعة واحدة، أم أنزلت شيئًا بعد شيء"[23]. فمعنى قوله: "أنزل في قضية واحدة"، أي: موضوع النص أو البنية الكلية التي استقرت عليها قسم من سور القرآن الكريم، وهو النص المكي العقدي الذي عالجت سوره وآياته "حقيقة الألوهية، وحقيقة العبودية، وحقيقة العلاقات بينهما، وتعريف الناس بربهم الحق الذي ينبغي أن يدينوا له ويعبدوه، ويتبعوا أمره وشرعه، وتنحية كل ما دخل على العقيدة الفطرية الصحيحة من غبش ودخل وانحراف والتواء، ورد الناس إلى إلههم الحق الذي يستحق الدينونة لربوبيته"[24].

ومن ذلك بعض السور الطوال كـ(الأنعام) و(يونس)، وبعض من السور المتوسطة كـ(الكهف)، و(المؤمنون)، وكثير من سور المفصل. فمن الطوال على سبيل التمثيل: سورة (الأنعام)، فموضوع النص فيها معالجة قضية العقيدة الأساسية، وهي حقيقة الألوهية والعبودية في السموات والأرض[25]. ومن ذلك سورة (يونس)، فإنَّ: "القضية الأساسية التي يتكئ عليها السياق كله هي قضية الألوهية والعبودية، وتجلية حقيقتهما، وبيان مقتضيات هذه الحقيقة في حياة الناس. أما سائر القضايا الأخرى التي تعرضت لها السورة كقضية الوحي، وقضية الآخرة، وقضية الرسالات السابقة..

فقد جاءت في صدد إيضاح هذه الحقيقة الكبرى وتعميقها وتوسيع مدلولها... والواقع أن تلك القضية الكبرى هي قضية القرآن كله، وقضية القرآن المكي بصفة خاصة"[26].

ومن الأمثلة على متوسط القرآن سورة (الكهف)، فهذه السورة تدور آياتها حول التوحيد ومعالجته عبر لون القصص الذي يغلب عليها وبعض مشاهد القيامة(27). ومن ذلك سورة المؤمنون، "فهي نازلة في قضية واحدة، وإن اشتملت على معان كثيرة؛ فإنها من المكيات، وغالب المكي أنه مقرر لثلاثة معانٍ: تقرير وحدانية لله، والنبوة والرسالة، والمعاد. لكن أصلها معنى واحد، وهو: توحيد الألوهية (الدعاء إلى عبادة الله)"[28].

ومن نماذج المفصل، سورة (الزمر)، فـ"هي تكاد تكون مقصورة على علاج قضية التوحيد، وهي تطوف بالوجدان في جولات متعاقبة، وتوقع على أوتاره إيقاعات متلاحقة، وتهزه هزًا عميقًا مستمرًا لتطبع فيه حقيقة التوحيد وتمكنها، وتنفي عنه كل شبهة، وكل ظل يشوب هذه الحقيقة"[29].

وليس ذلك فحسب، بل إن البنية الكلية المتمثلة في توحيد الخالق لها دور مهم في انسجام النص العقدي عبر ارتباطها بعناوين السور القرآنية، الأمر الذي ستبينه السطور الآتية.

المبحث الثاني: البنية الكلية وعلاقتها بأسماء السور

يُعدُّ العنوان من الآليات الفاعلة التي تقوم بعملية إسناد الانسجام النصي وتماسكه إلى حدٍ كبير، إذ إنه "مفتاح الدلالة الكلية وشفراتها العديدة"[30]، الأمر الذي دفع الدراسات اللسانية المعاصرة إلى اعتماد هذا الطرح واعتباره واحدًا من الإجراءات الناجحة في المقاربات النصية، فالعنوان يثير لدى القارئ توقعات قوية حول موضوع النص، فهو "يقدم وظيفة إدراكية هامة تهيئ القارئ أو السامع لبناء التفسير الصحيح للنص أو ما يتحدث عنه النص، ومن ثم فإن عناوين النص جزء من البنية الكبرى"[31]، كما أنه يعبر عن المعلومة الأساسية التي ترتبط بها معلومات أخرى سترد في النص.

وإذا كان موضوع النص يُعرف من العنوان فإن على المتلقي أن يستنبط موضوع النص الضمني من النص ذاته (بالاشتمال على عوامل موقفية)[32].

ولا جرم أن عنوان النص هو نقطة البداية لعملية تحليل نص ما، فالعنوان أول ما تقع عليه عين الباحث النصي، ومن ثم يعكس مدى أهميته في التحليل النصي، فالنص قد يكون متممًا للعنوان أو شارحًا له، أو مفصلا لمجمله، وكذلك اسم السورة؛ إذ يمثّل عنوانها[33]. كما أن العنوان يمدنا برصيد ثمين لتفكيك النص ودراسته... ويقدم لنا معونة كبرى لضبط

انسجام النص وفهم ما غمض منه، إذ هو المحور الذي يتولد ويتنامى ويعيد إنتاج نفسه، وهو يحدد هوية النص، فهو بمثابة الرأس للجسد، والأساس الذي تتبني عليه[34].

وقد تنبه الفكر اللساني النصي في موروثنا الثقافي للتعالق بين عنوان السورة وبنيتها الكلية، فثمة مقصدية بينهما كلية أو جزئية، فالزركشي في البرهان يرى بأن تسمية السورة باسمٍ ما "ليس إلا تعضيدا لتقليد معلوم لدى العرب، وهو تقليد يراعي في كثير من المسميات أخذ أسمائها من نادر أو مستغرب يكون في الشيء من خلق أو صفة تخصه... ويسمون الجملة

من الكلام أو القصيدة الطويلة بما هو أشهر فيها، وعلى ذلك جرت أسماء سور الكتاب العزيز"[35]. فأسماء الأشياء تعدُّ في الغالب مفتاحًا للوصول إليها، وهي من المفاتيح التي تقَّدم تصورًا عامًا لمحتوى الأشياء ومواضيعها،

والحال نفسه مع سور القرآن الكريم. فالارتباط بين أسماء السور ومضمونها بالضرورة له مدلول خاص، يرمي إلى أن تلك الرموز أو العناوين أمر توقيفي من رسول الله ﷺ.

في حين يرى البقاعي أن اسم السورة مؤشر على مقصودها، يقول: "قد ظهر لي باستعمالي لهذه القاعدة بعد وصولي إلى سورة سبأ في السنة العاشرة من ابتدائي في عمل هذا الكتاب أن اسم كل سورة مترجم عن مقصودها؛ لأن اسم كل شيء يظهر المناسبة بينه وبين مسماه عنوانه الدال إجمالا على تفصيل ما فيه"[36]. ومن الأمثلة على ذلك أن العلاقة بين اسم سورة (فاطر) ومقصودها علاقة إجمال وتفصيل، جاء في نظم الدرر: "ولاسم السورة أتم مناسبة لمقصودها؛ لأنه لا

شيء يعدل ما في الجنة من تجدد الخلق فإنه لا يؤكل منها شيء إلا عاد كما كان في الحال، ولا يراد شيء إلا وجد في أسرع وقت، فهي دار الإبداع والاختراع بالحقيقة وكذا النار، كما في قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾[النساء:56]. وكذا تسميتها بالملائكة فإنهم يبدعون خلقاً جديداً كل واحد منهم على صورته التي أراد الله المطابقة لقدرته سبحانه وعز شأنه، وهم من الكفرة على وجه لا يحاط به[37]"، فهو يشير إلى أن مقصود السورة هو قدرة الله الكاملة وآثارها في الدنيا والآخرة، وذلك ما يعكسه عنوانها: (فاطر).

وهكذا يتجلَّى لنا إنَّ اسم السورة هو عنوانها الذي يرمز غالبًا إلى موضوعها الكلي، فمثلًا سورة (آل عمران) يرمز عنوانها إلى موضوع الخطاب (البنية الكلية)، ويعبّر عنه المفسرون بالموضوع أو المقصد الأساسي للسورة، قال البقاعي: "ومما يدل على أن القصد بها هو التوحيد تسميتها بـ(آل عمران)، فإن لم يعرب عنه في هذه السورة، ما أعرب عنه ما ساقه سبحانه وتعالى فيها من أخبارهم بما فيها من الأدلة على القدرة التامة الموجبة للتوحيد الذي ليس في درج الإيمان أعلى منه"[38]، وواضح أن تسمية اسم السورة بـ(آل عمران) غدا معادلًا موضوعيًا لها، وأنها تتضمن قيمة إشارية تدل

على مضمون الخطاب ووصفه، ذلك أن الموضوع الرئيس الذي تدور حوله السورة المباركة يتمثَّل في تقرير "وحدانية الله تعالى، وأنه وحده هو الحي الذي لا يدركه الفناء"[39].

ومن ذلك ما نجده في بعض السور المكية: سورة (يوسف) ترمز إلى موضوعها الفريد الذي عكفت على معالجته من أولها إلى آخرها، وهي قصة يوسف، فكان اسمها منسجما مع مضمون السورة كاملا، إذ كان دليلا على موضوع السورة الكلي. وكذلك سورة (المؤمنون) اسمها يدل عليها، ويحدد موضوعها. و(القيامة) عنوان لسورة ضمت في تفاصيلها

موضوع قيامة الناس لرب العالمين. وكما في السور القصار التي غالبًا ما تتضمن موضوعًا أحاديًا، كسورة (الفيل) التي يشير اسمها إلى حادثة الفيل التي تطرقت لها السورة، وهي دليل على قدرة الله تعالى التي تقف بالمرصاد لكل من غرته نفسه النيل من بيته الحرام، وكسورة (القدر) التي يرمز عنوانها إلى الليلة المباركة التي يدور حديث السورة حولها وفضلها. ومثل ذلك: الزلزلة، والقارعة... إلخ.

وقد لا يعبّر اسم السورة على موضوعها الكلي، بل يدل على واحد من موضوعاتها، أو قصة معينة أو حادثة محددة وردت فيها، مثل ذلك عناوين السور: الأنعام، الأعراف، يونس، هود، النحل، الشعراء، السجدة، فاطر، الزمر، غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف... إلخ.

ومن اللافت، أننا نحسب بعض العناوين للسور تشير إلى بعض موضوعات السورة، كما التمسنا ذلك في النماذج السابقة، لكن عند الإمعان في هذه السور ندرك أن هذا العنوان يشير إلى مضمون السورة بصورة كلية، ويبرز الانسجام القوي بين

اسم السورة وما فيها، ومن ذلك سورة (العنكبوت)، فقد عرضت لمصائر طائفة من الأمم التي كذبت رسلها، وانتظمت فيها قصص: موسى، ونوح، وإبراهيم، وشعيب، ولوط، وصالح، وهود. وأوردت عناد أقوامهم وتكذيبهم برسالاتهم، ومن ثم جعلوا من دون الله أولياء فمثلهم، إذن، كمثل الذي اتخذ بيت العنكبوت لتكون ملاذه الذي يحتمي بها، وما هي بمأواه، لذا فقد طالهم عذاب الله في الدنيا، وصاروا في خبر كان، على ما ينتظرهم من جحيم في الآخرة، ففي الدنيا، منهم من أُغرِق، ومنهم من أخذته الصيحة، ومنهم من أرسل الله عليه حاصبًا، ومنهم من خُسفت به الأرض، فربطت السورة بين هذه القصص جميعًا في تشبيه بليغ، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاء كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[العنكبوت:41]. فالانسجام ههنا لم يستقر على اسم السورة ومجرد الإشارة للفظ العنكبوت فيها، بل بين موضوعات السورة فيما بينها، وبين موضوعاتها واسمها.

ومن الظواهر القرآنية الملفتة في النص العقدي أن يعبّر اسم السورة عن موضوعها الكلي دون أن تشير السورة إلى هذا الاسم بصورة صريحة، كما في سورة (الإخلاص)؛ فعنوانها غير مصرح به داخل السورة، لكنه يعبّر عن موضوعها بدقة، ويعد مفتاحًا مهمًا للمتلقي لفك شفرتها، إذ سُميت به لما فيها من التوحيد[40]، ذلك أن موضوعها إخلاص التصور لله تعالى، وتوحيده بالمعرفة، ومن تسمياتها سورة المعرفة؛ لأن معرفة الله تعالى إنما تتم بمعرفة ما فيها[41]. يقول تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد . اللَّهُ الصَّمَد . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَد . وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَد﴾[الإخلاص:1-4]. ومن ثم يتجلَّى تعالق تسمية السورة بمحورها الأساسي،

فتحقق بذلك الانسجام والتماسك بين عنوانها وبين مقصدها، وهو إخلاص التوحيد لله تعالى، وكان في اختيار هذا العنوان تنبيه المتلقي إلى هذا المقصد المهم.

وقد لا يدل عنوان السورة على موضوعها الكلي إذا تعددت موضوعاتها في إطار رؤية كلية للسورة توحدها، فيعمل المتلقي على استنباط الموضوع من جملة الموضوعات الجزئية التي ضمتها السورة، ومن ثم يشكّل العنوان جزءًا من الموضوع الكلي للسورة.

وهكذا يمكننا القول: إن الارتباط بين السور وأسمائها يحقق قدرًا من الانسجام والتماسك بين أسماء هذه السور وأبنيتها الكلية بالآتي:

1- تعالق المرجعية السابقة؛ إذ يشكّل العنوان مرجعية بعدية إلى محتوى السورة، أي يشير إلى ما بعده.

2- تعالق الإجمال والتفصيل.

3- التناسب بين العنوان والمضمون.

ويعدُّ الفقي الحدث الذي يُذكر فيه العنوان نمطا من أنماط التكرار الذي هو أحد الآليات المحققة للتماسك النصي، فضلا عن أنه يساهم في تحليل النص شكلا ودلالة[42].

المبحث الثالث: البنية الكلية وعلاقتها بالآية الأولى (الجملة النواة):

يعوّل المحلّلون النصيون على الجملة الأولى كثيرًا في فك شفرة النص؛ ذلك أنها تُعد المؤشر الأول – غالبًا – الذي يدلنا على موضوع الخطاب أو المقصد الكلي للنص، فالمرسل يوجّه في الغالب كل تركيزه في هذه الجملة، فما بعدها يُعد في الأغلب تفسيرًا لها، فهي تشكّل المركز الذي يدور عليه النص فيما بعد بجمله وفقراته؛ إذ تتعالق بقية أجزاء النص بالجملة النواة بوسيلة ما[43].

وقد أدرك علماؤنا قديمًا أهمية الجملة الأولى في النص؛ يقول السيوطي: "وسئل الشيخ.. عن الحكمة في افتتاح سورة الإسراء بالتسبيح، والكهف بالتحميد.. وأجاب ابن الزملكاني بأن سورة (سبحان) لما اشتملت على الإسراء الذي كذب المشركون به النبي ﷺ، وتكذيبه تكذيب لله تعالى، أتى بـ(سبحان) لتنزيه الله عما نسب إليه ولنبيه من الكذب. وسورة الكهف لما أنزلت بعد سؤال المشركين عن قصة أصحاب الكهف وتأخير الوحي نزلت مبينة أن الله تعالى لم يقطع نعمته عن نبيه ولا عن المؤمنين؛ بل أتم عليهم النعمة بإنزال الكتاب، فناسب افتتاحها بالحمد على هذه النعمة..."[44]. ومن

الشواهد على هذه القضية – التي نحن في صدد معالجتها– سورة (الفاتحة)، وتسمى سورة الحمد؛ لأن الله –سبحانه وتعالى– افتتحها بحمده، فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الفاتحة:2]؛فموضوع الحمد يمثّل بنيتها الكلية؛ فمعانيها تتركَّز في بيان محامد الرب تعالى التي يدور عليها القرآن من أوله إلى آخره في آياته وسوره، وهي خمسة محامد: حمده على ربوبيته،

وعلى ألوهيته، وعلى أسمائه وصفاته، وعلى خلْقِه وإبداعه الكائنات، وعلى شرعه وكتابه وما أنزل؛ فـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ و﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ثناء على ربوبيته؛ وعلى أسمائه وصفاته، و﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فيه الصفات ....، وفيه أيضًا الخلق والأمر، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ، فيه الألوهية، و﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فيه الربوبية، وفيه أيضا القدر؛ لأنك تستعين بمن يعين على ما يحدث في ملكوته و﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ من النعم الدينية، وهي الهداية إلى الصراط المستقيم، فهو المحمود على كل نوع من أنواع الهداية للصراط المستقيم، ثم وصف، فقال تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وهذا من أنواع النعم التي يحمد عليها، وهي راجعة إلى أحد أركان الحمد؛ يقول السيوطي: "قال الطيبي: وجميع القرآن تفصيل لما أجملته الفاتحة، فإنها بنيت على إجمال ما يحويه القرآن مفصلًا، فإنها واقعة في مطلع التنزيل، والبلاغة فيه: أن يتضمن ما سيق الكلام لأجله..."[45].

وقال الله – جلَّ حلاله– في افتتاح سورة (الحج): ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾[الحج:1]؛ فافتتحت السورة بالأمر بالتقوى التي هي المنجية من هول ذلك اليوم؛ لأن في السورة ذكر التوحيد، وإثبات البعث، وإنكار الشرك، والقيامة وأهوالها[46].

وسورة (فاطر) منطلق خطابها قول الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[فاطر:1]. فهذه الآية تصدرت التصريح بالحمد مناسبة لمحور السورة الذي ينصب حول توحيد الله تعالى، "فمقصودها إثبات القدرة الكاملة لله تعالى اللازم منها تمام القدرة على البعث الذي عنه يكون أتم الإبقاءين الإبقاء بالفعل دائماً أبداً بلا انقطاع ولا زوال ولا اندفاع في دار المقامة التي أذهب عنها الحزن والنصب واللغوب، ودار الشقاوة الجامعة لجميع الأنكاد والهموم"[47].

وفي سورة (الرحمن) جاءت الجملة الأولى لتمثّل النواة التي تتناسل منها مفاهيم عرض آثار رحمة الله على خلقه جنهم وإنسهم، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ﴾[الرحمن:1]، أي: هو الرحمن[48]، ثم شرعت الآيات في بناء المنظومة الدالة على آلائه على عباده بدءًا بتعليم القرآن في الحياة الدنيا كتاب المسطور، ومرورًا بتسخير الكون كتاب الله المنظور وانتهاء بمكافأته للمؤمنين المحسنين، وهي جنتان، ومن دونهما جنتان، فـ السورة كلها في ذكر نعم الرحمن الدينية والدنيوية[49].

وثمة نماذج كثيرة في النص العقدي لسور مثّلت الجملة الأولى فيها موضوع حديثها، وقد تتفق الجملة الأولى في بعض

السور مع عنوانها في التعريف بموضوع السورة، ومن ذلك على سبيل المثال هذه السور: المؤمنون، القيامة، المرسلات، الزلزلة...إلخ.

وهكذا نجد أن الجملة الأولى تعد في الغالب خيطًا دلاليًا يربط النص بالموضوع العام، ويتفق المحدثون مع القدماء في ذلك؛ فيذكر أحد الباحثين المعاصرين أن "الجملة الأولى في أي نص تمثّل معلمًا عليه يقوم اللاحق منها ويعود"[50].

المبحث الرابع: البنية الكلية وعلاقتها بخاتمة النص

إذا بحثنا في الدراسات النصية التراثية التي قدمها لنا بعض العلماء في التفسير أو علوم القرآن سنجد أنهم انتبهوا لقضية التناسب، أي: الترابط بين بداية السور ونهايتها من جانب، وبين خواتيم السور ومفتتح السور اللاحقة من جانب آخر. لكنهم لم يوجهوا عنايتهم البحثية لتتبع أنسجة الترابط بين الموضوع العام أو القضية التي تناقشها السورة وخاتمتها.

وكذلك حتى الدراسات النصية المعاصرة نجدها لم تعول على الجملة الخاتمة في اكتشاف موضوع النص والدلالة عليه كما هو الشأن مع الجملة المفتاحية للنص.

على أننا لو تتبعنا سور القرآن التي تشكل نسيج البنية العقدية لوجدنا أن كثيرًا من هذه السور تتعالق جملها الختامية بموضوع النص أو المقصد الكلي للنص المتمثّل بالتوحيد، سواء الألوهية، أو الربوبية، أو الأسماء والصفات.

فعلى سبيل المثال ختمت سورة (إبراهيم) حديثها عن الألوهية في قوله تعالى: ﴿... وَلِيَعْلَمُواْ أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾[إبراهيم:52]، وسورة (الكهف) انتهى مطافها في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾[الكهف:110]، وسورة (الحجر) توقف حديثها في قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾[الحجر:99]، وسورة (القصص) ختمت حديثها عند قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَدْعُ مَعَ اللّهِ إِلَهًا آخَرَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[القصص:88]، وسورة (الإسراء) استقر بها الحديث في بيان

توحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات معًا، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾[الإسراء:111]، وكذلك ختمت سورة (المؤمنون) بالتوحيد بأنواعه في قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ. وَمَن يَدْعُ مَعَ اللّهِ إِلَهًا آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ. وَقُل رَّبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾[المؤمنون:16-118]. ومن السور العقدية التي ختمت حديثها عن الربوبية والألوهية سورة (هود)، في قوله تعالى:﴿وَلِلّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا

تَعْمَلُون﴾[هود:123]. ومن السور العقدية التي ختمت حديثها عن الأسماء والصفات سورة (الأنبياء) في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُون﴾[الأنبياء:112]، وكذلك سورة (الجاثية) انتهى سياقها بقوله: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِين. وَلَهُ الْكِبْرِيَاء فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم﴾[الجاثية:36–37]، وكذا سورة (الرحمن) ختمت السياق بقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلاَلِ وَالإِكْرَام﴾[الرحمن:78]، والأمر نفسه في سورة (الحشر)، إذ اختتم مطافها بقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم﴾[الحشر: 24].

وهكذا بعد هذا الرصد والتتبع نستنتج أن الجملة الخاتمة أو الآية الختامية لا تقل أثرًا عن الجملة المفتاحية في الدلالة والتأشير على البؤرة المركزية للنص، فجملة الاختتام كأنها تذكر القارئ بأهم نقطة دار عليها الحدث النصي حتى تعلق في ذاكرته وتستقر في خارطته الثقافية. وهذا التذكير أو الاختزال الذي تُعبر عنه هذه الجمل الخاتمة يُعد في الأساس ارتباطًا بين هذه الجمل وبين الفكرة الأم. وهكذا يتجلى لنا بوضوح من ذلك حالة الانسجام بين البنية الكلية للنص العقدي ممثَّلة بالتوحيد وبين خاتمة النص أو نهايات السور العقدية.

الخاتمة والنتائج:

حاول هذا البحث أن ينطلق من المنهج اللساني النصي، فيحلل على ضوئه موضوع البنية الكلية وأثرها في تحقيق الانسجام في النص العقدي في إطار آيات أصول الإيمان الستة. وقد خرج البحث بنتائج أهمها:

- تطلق البنية الكلية على حاصل مضمون البنى الكبرى المكونة للنص، وهذه البنية تشكِّل البؤرة المركزية والنقطة الدلالية الأولى والمكثفة التي تتحكم بمسار الأحداث وتنظيم مصفوفة المواقف الدلالية واختزالها في عالم النص.

– تدخل البنية الكلية ضمن آلية الانسجام التي تعمل على تحقيق نصية النص وارتباطه في إطار وحدته الدلالية، وهذه العملية التحليلية التي من مخرجاتها فرز البنية الكلية لها قيمة وظيفية فاعلة، ذلك أنها تؤطر أهم أحداث النص وأفكاره في موضوع النص، أو الغرض من انتاجيته، وتربط بقية الأحداث والمفاهيم به؛ فيسهم ذلك في تحقيق انسجام النص برمته، ويعين المتلقي على فهم النص واستيعاب مفهوميته.

– مثَّلت البنية الكلية رأس هرم النص العقدي، أو الوحدة الموضوعية التي جمعت أحداثه تحت بؤرة دلالية واحدة، هي الدعوة الى توحيد الله تعالى، فكل أحداث النص تلتقي خيوطه الفكرية في إطار هذه النقطة المحورية الكبرى من قريب أو بعيد؛ ما يؤكد أن النص العقدي نسيج واحد منسجم.

– عملت عناوين بعض السور، والجمل أو الآيات المفتاحية، والآيات الختامية على تسهيل عملية الكشف عن البنية الكلية للنص العقدي، إذ كانت تشكّل في بعض الأحيان المركز الذي يدور عليه النص فيما بعد بجمله وفقراته.

الهوامش:

1/هاينه من، وفيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، تر: فالج بن شبيب العجمي، (جامعة الملك سعود، الرياض، 1999م)، ص37 – 38.

2/ أخذ هذا المصطلح – نتيجة الترجمة – تسميات عدة، منها: (الانسجام)، (الحبك)، (الالتحام)، (التماسك).

3/ ابن منظور: جمال الدين الإفريقي: لسان العرب، (دار صادر، بيروت، ط8، 2014م)، مادة (س. ج. م)، ج7 – 131/8. وينظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (دار الحديث للطبع والنشر، بيروت، ط2، 1972م)، ص 418.

[4]/ ينظر: عبد المجيد، جميل: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1998م)، ص141.

[5]/ دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، (عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2007م)، ص201.

[6]/ ينظر: الجوادي، مجدي: الانسجام الدلالي والانسجام التداولي في الخطاب، الخطبة البتراء نموذجًا، (الدار التونسية للكتاب، تونس، ط1، 2019م)، ص21.

[7]/ ينظر: براون، يول: تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطني، ومنير التريكي (جامعة الملك سعود، الرياض 1997م). ص234-235.

[8]/ ينظر: ختيم، عزوز: الانسجام في النص القرآني- دراسة في الأدوات والمستويات، (رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2017-2018م)، ص19.

[9]/ هاينه من: مدخل إلى علم اللغة النصي، ص43.

[10]/ تاج، فوزية مير: التحليل النصي، رسالة دكتوراه، (الجامعة الإسلامية، إسلام آباد، باكستان،2013م)، ص260.

[11]/ برينكر، كلاوس: التحليل اللغوي للنص، تح: سعيد بحيري، (مؤسسة المختار، ط1، 2005م)، ص73.

[12]/ ينظر: شبل، عزة: علم لغة النص النظرية والتطبيق، (مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2009م)، ص191.

[13]/ فضل، صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، (عالم المعرفة، الكويت،1990م)، ص235، 236.

[14]/ ينظر: خطابي، محمد: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، (المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2006م)، ص180.

[15]/ ينظر: تاج، فوزية مير: التحليل النصي، ص328.

[16]/ ينظر: خطابي، محمد: لسانيات النص، ص276، 277.

[17]/ ينظر: محمد علي الصابوني: آمنت بالله، البراهين والأدلة العقلية على صفاء عقيدة التوحيد، (المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2011م)، ص88.

[18]/ الغزالي، محمد: المحاور الخمسة للقرآن الكريم، (دار الشروق، القاهرة)، ص19.

[19]/ ينظر: دراز، محمد عبد الله: النبأ العظيم، نظرات جديدة في القرآن، (دار القلم، الكويت)، ص190.

[20]/ العزي، عبد المنعم صالح: تهذيب مدارج السالكين لابن قيم الجوزية، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1996م)، 1053/2.

[21]/ رواه البخاري (1395)، ومسلم (19).

[22]/ رواه البخاري (1399)، ومسلم (21).

[23]/ الشاطبي، أبو إسحاق: الموافقات في أصول الشريعة، تح: محمد عبد الله دراز، (دار الحديث، القاهرة، ط1، 2006م)، 277/3.

[24]/ قطب، سيد: في ظلال القرآن، (دار الشروق، القاهرة، ط5، 2005م)، 1243/3.

[25]/ ينظر، قطب، سيد: في ظلال القرآن، 1018/2.

[26]/ قطب، سيد: في ظلال القرآن، 1753/3.

[27]/ ينظر: في ظلال القرآن 2257/4، وينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، (دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1997م)، 246/15.

[28]/ الشاطبي: الموافقات، 289/3.

[29]/ الباز، أنور: التفسير التربوي للقرآن الكريم، (دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007م)، 147/3.

[30]/ فضل، صلاح: قراءة الصورة وصور القراءة، (دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1998م)، ص66.

[31]/ دايك، فان: علم النص– مدخل متداخل الاختصاصات، ت: سعيد بحيري، (دار القاهرة، القاهرة ط2، 2005م)، ص88.

[32] ينظر: هاينه من: مدخل إلى علم اللغة النصي، ص53.

[33]/ ينظر: الفقي، صبحي إبراهيم: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، (دار النابغة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015م)، ص428.

[34]/ ينظر: مفتاح، محمد: دينامية النص– تنظير وإنجاز، (المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987م)، ص72.

35/ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1957م)،270/1.

[36]/ البقاعي، برهان الدين: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تح: عبد الرزاق غالب المهدي (دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م)، 12/1.

[37]/ المصدر السابق، 199/6.

[38]/ البقاعي: نظم الدرر، 4/2.

[39]/ شحاتة، عبد الله محمود: أهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن الكريم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976م)، ص23.

[40] ينظر: الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (دار إحياء التراث العربي، بيروت)، 503/15. وينظر: البقاعي: نظم الدرر، 575/8. وينظر: الرازي: فخر الدين بن عمر: التفسير الكبير– مفاتيح الغيب، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م)، 161/32.

[41]/ ينظر: المصدر السابق، 503/15.

[42]/ ينظر: الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ص429.

[43]/ ينظر: واورزنياك، زتسيسلاف: مدخل إلى علم النص، (مشكلات بناء النص)، ت: سعيد بحيري، (مؤسسة المختار، ط1، 2003م)، ص72.

[44]/ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م)، 63/1.

[45]/ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: تناسق الدرر في تناسب السور، تح: عبد القادر أحمد عطا، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986م)، ص62.

[46]/ ينظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير، 183/17.

[48]/ البقاعي: نظم الدرر، 199/6.

[48]/ الرازي: مفاتيح الغيب، 75/29.

[48]/ ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتوثيق: أبي عبد الله الداني، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2008م)، 333/4، وينظر: البقاعي: نظم الدرر، 371/7.

[48]/ الزناد، الأزهر: نسيج النص، (المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1993م)، ص67.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم برواية حفص بن عاصم.
- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (دار الحديث للطبع والنشر، بيروت، ط2، 1972م).

- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (دار إحياء التراث العربي، بيروت).
- ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، (دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1997م).
- ابن قيم الجوزية: تهذيب مدارج السالكين، هذبه: عبد المنعم صالح، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1996م).
- ابن منظور: جمال الدين الإفريقي: لسان العرب، (دار صادر، بيروت، ط8، 2014م).
- الباز، أنور: التفسير التربوي للقرآن الكريم، (دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2007م).
- براون، يول: تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطني، ومنير التريكي (جامعة الملك سعود، الرياض، 1997م).
- برينكر، كلاوس: التحليل اللغوي للنص، تح: سعيد بحيري، (مؤسسة المختار، ط1، 2005م).
- البقاعي، برهان الدين: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تح: عبد الرزاق غالب المهدي (دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م).
- تاج، فوزية مير: التحليل النصي، رسالة دكتوراه، (الجامعة الإسلامية، إسلام آباد، باكستان،2013م).
- الجوادي، مجدي: الانسجام الدلالي والانسجام التداولي في الخطاب، الخطبة البتراء نموذجًا، (الدار التونسية للكتاب، تونس، ط1، 2019م).
- ختيم، عزوز: الانسجام في النص القرآني– دراسة في الأدوات والمستويات، (رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2017–2018م).
- خطابي، محمد: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، (المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2006م).
- دايك، فان: علم النص– مدخل متداخل الاختصاصات، ت: سعيد بحيري، (دار القاهرة، القاهرة ط2، 2005م).
- دراز، محمد عبد الله: النبأ العظيم، نظرات جديدة في القرآن، (دار القلم، الكويت).
- دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، (عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2007م).
- الرازي: فخر الدين بن عمر: التفسير الكبير– مفاتيح الغيب، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م).
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1957م).
- الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتوثيق: أبي عبد الله الداني، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2008م).
- الزناد، الأزهر: نسيج النص، (المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1993م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: تناسق الدرر في تناسب السور، تح: عبد القادر أحمد عطا، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م).
- الشاطبي، أبو إسحاق: الموافقات في أصول الشريعة، تح: محمد عبد الله دراز، (دار الحديث، القاهرة، ط1، 2006م).
- شبل، عزة: علم لغة النص النظرية والتطبيق، (مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2009م).
- شحاتة، عبد الله محمود: أهداف كل سورة ومقاصدها في القرآن الكريم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976م).

- العزي، عبد المنعم صالح العلي: أصول العقيدة الإسلامية التي قررها الإمام الطحاوي، (دار البشير للثقافة والفنون، طنطا، ط1، 1999م).
- الغزالي، محمد: المحاور الخمسة للقرآن الكريم، (دار الشروق، القاهرة).
- فضل، صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، (عالم المعرفة، الكويت، 1990م).
- فضل، صلاح: قراءة الصورة وصور القراءة، (دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1998م).
- الفقي، صبحي إبراهيم: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، (دار النابغة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015م).
- قطب، سيد: في ظلال القرآن، (دار الشروق، القاهرة، ط5، 2005م).
- محمد علي الصابوني: آمنت بالله، البراهين والأدلة العقلية على صفاء عقيدة التوحيد، (المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2011م).
- مفتاح، محمد: دينامية النص- تنظير وإنجاز، (المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987م).
- هاينه من، وفيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، تر: فالج بن شبيب العجمي، (جامعة الملك سعود، الرياض، 1999م).
- واورزنياك، زتسيسلاف: مدخل إلى علم النص، (مشكلات بناء النص)، ت: سعيد بحيري، (مؤسسة المختار، ط1، 2003م).

تقويم مقرر تصميم التدريس من وجهة نظر طلبة كلية التربية

د. عبد الواحد سعيد محمد حيدر
الأستاذ المشارك بقسم المناهج وطرائق التدريس
كلية التربية والعلوم والآداب بالتربة – جامعة تعز

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تقويم مقرر تصميم التدريس من وجهة نظر طلبة كلية التربية، واستكشاف درجة تقييمهم للمقرر ومقترحاتهم لتحسينه. ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على عينة شملت (41) طالباً وطالبة (6 ذكور، 35 إناث) يمثلون جميع المستجيبين من الأقسام الأكاديمية بالكلية للعام الجامعي 2023/ 2024م

(علوم القرآن، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية)، وقد بلغت نسبة الاستجابة (79%) من أفراد المجتمع، جمعت البيانات باستخدام استبانة مكونة من (34) فقرة موزعة على أربعة محاور (محتوى المقرر، الأنشطة، المحاضر وطرائق التدريس، التقويم)، بالإضافة إلى سؤال مفتوح للمقترحات. أظهرت النتائج أن الاستبانة ككل ومحاورها الأربعة حصلت على مستوى تقييم "كبير"، حيث بلغ المتوسط العام للاستبانة (2.76)، وكانت متوسطات المحاور كالتالي: المحاضر وطرائق التدريس (2.83)، الأنشطة (2.78)، التقويم (2.73)، ومحتوى المقرر (2.69). وقدم الطلبة مقترحات تركز على تحديث الوسائل التعليمية وتعزيز الجوانب التطبيقية، وقد تم تضمين هذه المقترحات كتوصيات للدراسة.

الكلمات المفتاحية: مقرر، تصميم التدريس، تقويم، تقييم.

Abstract

This study aimed to understand students' perspectives on the Instructional Design course, their degree of assessment of it, and their suggestions for course improvement. A descriptive and analytical approach was used. The study sample consisted of (41) students (6 males and 35 females), representing all respondents from the college's academic departments (Quran Sciences, Arabic Language, and English Language) for the 2023/2024 academic year who returned the distributed questionnaires, the response rate reached (79%) of the community members. The data collection instrument was a questionnaire with (34) Items across four axes: course content, activities, lecturer and teaching methods, and assessment. An open-ended question was also included to gather students' suggestions for

improvement. The results indicated that the questionnaire as a whole and each of its four axes received a "High" rating from the students. The overall mean score for the questionnaire was (2.76), with the following mean scores for the axes: lecturer and teaching methods (2.83), activities (2.78), assessment (2.73), and course content (2.69). Students provided suggestions for course improvement, which were included as recommendations for the study.

Keywords: Course, Instructional Design, Evaluation, Assessment.

المقدمة:

يُعَدُّ التخطيط للتدريس من المهارات المهمة التي ينبغي أن يتقنها طلبة كلية التربية حتى يقوموا بتنفيذ التدريس بشكلٍ ناجح ومثمر. ومقرر تصميم التدريس يعالج هذه القضية المهمة، ويعمل على إكساب طلبة كلية التربية مهارة التخطيط الجيد للدروس.

ويشكل البرنامج الأكاديمي الذي تقدمه الجامعات منظومة متكاملة يُعَدُّ المنهاج الدراسي من أهم عناصر هذه المنظومة، بما يشمله من محتوى دراسي بشكل مقررات. وتتكون هذه المقررات من موضوعات دراسية تتضمن مجموعة من الخبرات المعرفية والوجدانية والمهارية التي يلزم الطلبة تعلمها في فترة محددة. ونتيجة لتبني الجامعات لمعايير الجودة فقد أصبح للمقرر توصيف خاص يحدد الأهداف ونواتج التعلم وطرائق التدريس وإجراءات التقييم ومصادر التعلم، ولذلك حصل الاهتمام بالتقييم والتطوير المستمر للمقررات الدراسية. (الجعفري، وعليان، 2018، 97 – 99).

والمقرر مادة دراسية ضمن الخطة الدراسية المعتمدة في كل تخصص (برنامج). ويكون لكل مقرر رقم ورمز واسم ووصف مفصل لمفرداته يميزه من حيث المحتوى والمستوى عما سواه من مقررات. ويجوز أن يكون لبعض المقررات متطلب أو متطلبات سابقة أو متزامنة معه. (جامعة أم القرى، 1441 الموافق 2019، 16)

وتُعَدُّ عملية تقويم المقررات ومواكبتها للتغيرات العالمية المعاصرة خطوة أساسية لتطوير وتحديث هذه المقررات. (الحدابي، وأنعم، ومحمد، 2012، 5، نقلاً عن: الكوري، 2002).

والتقويم هو عملية إصدار حكم على موضوعٍ معين بناءً على معلومات ووفقاً لمعايير. ويستخدم هذا الحكم لاتخاذ قرارات تجاه موضوع التقويم تشمل: إصلاح الخلل، وتجاوز القصور ونقاط الضعف، وتعزيز نقاط القوة. (حيدر، 2022، 70). بينما يقف التقييم عند خطوة إصدار الحكم فقط، ولا يتعداها إلى خطوة إصلاح الخلل وتجاوز القصور.

فالتقويم أكثر عمومية من التقييم، لأنه يتجاوز مرحلة الوصف الكمي أو الكيفي (القياس) للشيء الذي يتم تقويمه، وكذلك مرحلة إصدار أحكام تتعلق بقيمته أو جدواه (التقييم)، إلى مرحلة إصدار قرارات واتخاذ إجراءات عملية بشأنه (التقويم). (خطاب، 2001، 6، 89- 91).

ولذلك كان لزاماً على الجامعة مراجعة برامجها ومناهجها وتقويمها وفق معايير وأطر تسمح بتكوين جيد ومتأصل قادر على مواكبة التطور، والتكيف مع التحديات الراهنة. (بن تيشة، 2019، 348).

ومن الضروري أن يبين المتعلم رأيه في محتوى وطريقة تعليمه، ومدى جدوى ذلك في حياته الواقعية والعملية، وتلبيته لحاجاته وطموحاته. (الشبلي،2000، 219)

كما أن تقييم الطلبة لأداء عضو هيئة التدريس يُعَدُّ المصدر الأساسي للمعلومات المتعلقة ببيئة التعلم؛ خاصة أن الطلبة هم أكثر المُقَيِّمينَ منطقياً لفاعلية المحتوى التدريسي وجودة أساليب التدريس المستخدمة من قبل المدرس. (المناصير، والداييني، 2008، 180، نقلاً عن: حسن، والخولي، 2003)

وتتزايد أهمية تقييم الطلبة لمدرسيهم خاصة بالمستوى الجامعي. وتستخدم لذلك الاستفتاءات، حيث يطلب منهم تقدير مدرسيهم في صفات محددة، وقد تتضمن الاستفتاءات أسئلة مفتوحة وطلب مقترحاتهم. (أبو حطب، وصادق، 2004، 790-791).

والطلبة هم المستفيد الأول من العملية التعليمية والعنصر الأساسي فيها، وإشراكهم في عملية التقييم يمكن أن يعطي نظرة عن جودة عناصر العملية التعليمية تختلف عن تقييم الإدارة العليا والقسم والزملاء. (اجبارة، والمهدي، 2018، 208).

ولذلك ينبغي أن تخضع البرامج والمقررات للتقييم بين فترة وأخرى لغرض تحسينها وتطويرها. وقد تناولت بعض الدراسات تقييم البرامج الأكاديمية أو المقررات أو أداء أعضاء هيئة التدريس، مثل:

دراسة إجبارة، والمهدي، (2018)، التي هدفت إلى تقييم جودة العملية التعليمية لقسم المحاسبة من وجهة نظر الطلبة في جامعة سبها، ليبيا. وقد أظهرت نتائجها حصول المحاور المتعلقة بأداء التدريس والمناهج والتقويم على تقييم "عالٍ" من الطلبة، وهو ما يتفق مع الافتراض بأن العناصر الأساسية للعملية التعليمية تحظى باهتمام الطلبة. بينما يشير التقييم "المتوسط" لمحوري المعيدين ونوعية الكتب إلى جوانب أخرى قد تحتاج إلى تطوير، وهو ما يمكن أن يكون محوراً للمقارنة مع تقييم الطلبة لمكونات مقرر تصميم التدريس في الدراسة الحالية.

ودراسة المرازيق، وبني أحمد، (2022)، التي هدفت إلى تقييم جودة البرامج الأكاديمية في كلية العلوم التربوية بجامعة جرش من وجهة نظر الطلبة. وأظهرت نتائجها أن درجة تقييم الطلبة للبرامج الأكاديمية ككل: (مجال المناهج والخطط الدراسية، ومجال الهيئة التدريسية) جاءت (مرتفعة). وهذا يؤكد الافتراض بأن العناصر الأساسية للعملية التعليمية تحظى باهتمام الطلبة. وقد جاء مجال الهيئة التدريسية بالمرتبة (الأولى)، والمناهج والخطط الدراسية بالمرتبة (الثانية). مع وجود فروق دالة إحصائياً في متوسط درجة التقييم لصالح طلبة الماجستير مقارنة بطلبة

البكالوريوس. ومن أهم توصياتها: ضرورة التركيز على ربط المقررات الدراسية بواقع الطلبة لكي يسهم في زيادة دافعيتهم للتعلم.

ودراسة العبدلي، (2024)، التي هدفت إلى تقويم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، جامعة الحديدة، من وجهة نظرهم. وأظهرت نتائجها أن متوسط درجة تقييم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس كان (عالياً) من وجهة نظرهم، وكذلك متوسط درجة الأداء الأكاديمي ككل. وهذا يتفق مع الافتراض بأن الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بالجامعة يكون بمستوى "عالٍ".

ودراسة الحدابي، وأنعم، ومحمد، (2012)، التي هدفت إلى تقييم مقرر طرائق تدريس العلوم بكلية التربية، جامعة صنعاء.

وأظهرت نتائجها أن توافر معيار التخطيط لتدريس العلوم كان بدرجة (قليلة). كما أن اكتساب الطلبة لمعايير المجال التطبيقي كان بدرجة (متوسطة)، وأن (أدنى) مستوى في اكتساب الطلبة للمهارات التطبيقية في تدريس العلوم حصلت

عليه مهارة: "تطوير خطط سنوية وفصلية وأسبوعية بطرق متنوعة". وهذه النتيجة تنبه إلى ضرورة الاهتمام بتجويد وتحسين المقررات التي تتضمن عملية التخطيط للتدريس بناءً عل تقويمها وهو ما تتصدى له الدراسة الحالية.

وهذه المجالات والمهارات لها ارتباط وثيق بمقرر تصميم التدريس.

ومقرر (تصميم التدريس) يدرسه طلبة كلية التربية والعلوم والآداب بالتربة، جامعة تعز، شعبة التربية. في الفصل الثاني بالسنة الرابعة من درجة البكالوريوس تربية. ويكون مصاحباً للتربية العملية الميدانية التي يقوم طلبة المستوى الرابع بتنفيذها في المدارس المتعاونة في الفصلين الأول والثاني. ويتكون محتوى المقرر من:

مقدمة تشمل: مفهوم تصميم التدريس – النظام ومدخل النظم – فوائد وأهمية تصميم التدريس.

وخطوات تصميم التدريس وتشمل:

- **الخطوة الأولى:** معالجة محتوى التدريس.
- **الخطوة الثانية:** تحديد الأهداف التدريسية.
- **الخطوة الثالثة:** اختيار استراتيجية التدريس.
- **الخطوة الرابعة:** اختيار الوسائل التعليمية.
- **الخطوة الخامسة:** تحديد أساليب وأدوات تقويم تعلم الطلبة.
- **الخطوة السادسة:** إعداد مخططات التدريس.

مشكلة الدراسة

نظراً للأهمية البالغة لتقويم البرامج والمقررات الدراسية، وحيث أن مقرر تصميم التدريس الذي يقوم الباحث بتدريسه لطلبة البكالوريوس تربية المستوى الرابع منذ العام 2010م لم يخضع للتقويم خلال هذه المدة الطويلة.

وبناءً على ذلك، تبرز أهمية تقويم محتوى المقرر من وجهة نظر الطلبة بهدف التعرف على درجة تقييمهم له، وجمع مقترحاتهم لتحسين المحتوى وتطويره.

أسئلة الدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة الحالية بالآتي:

1. ما درجة تقييم طلبة المستوى الرابع في برنامج بكالوريوس التربية لمقرر تصميم التدريس؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الطلبة للمقرر تُعزى إلى اختلاف تخصصهم: (علوم قرآن ، لغة عربية ، لغة انجليزية)؟

3. ما مقترحات طلبة كلية التربية لتحسين مقرر تصميم التدريس؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الآتي:

- تحديد وجهة نظر الطلبة تجاه مقرر تصميم التدريس.
- تحديد درجة تقييم الطلبة لمقرر تصميم التدريس.
- معرفة مدى اختلاف وجهات نظر الطلبة تجاه المقرر وفقاً لتخصصاتهم.
- جمع وتحليل مقترحات الطلبة لتطوير وتحسين مقرر تصميم التدريس.

أهمية الدراسة:

يمكن أن تسهم الدراسة الحالية في الآتي:

- تقديم مؤشر حول أهمية مقرر تصميم التدريس من وجهة نظر الطلبة ومدى تلبيته لاحتياجاتهم بناءً على درجة تقييمهم.
- التأكيد على أهمية تضمين وجهات نظر الطلبة عند تقويم المقررات الدراسية وتطويرها.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على الآتي:

- **تقويم مقرر تصميم التدريس.**
- طلبة المستوى الرابع بكالوريوس تربية في كلية التربية والعلوم والآداب بفرع جامعة تعز بالتربة، للعام الجامعي 2023/ 2024م بالأقسام الآتية: (علوم القرآن، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية).
- لم يؤخذ متغير الجنس بالاعتبار في هذه الدراسة؛ نتيجة لقلة أعداد البنين مقارنة بأعداد البنات.
- **مصطلحات الدراسة:**

*** تصميم التدريس:**

يُعرفه زيتون (2001، 80) كعملية من منظور مدخل النظم بأنه: "عملية منهجية أو منظومية لتخطيط منظومات التدريس لتعمل بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية لتسهيل التعلم لدى الطلاب، وعادة ما يُستعان لإنجاز هذه العملية بنماذج إرشادية يُطلق عليها نماذج تصميم التدريس، وينتج عن هذه العملية ما يُسمى بمخططات أو خُطط التدريس". والباحث يتبنى هذا التعريف.

التقويم:

يعرف خطاب (2001، 6) التقويم بأنه: "عملية إصدار حكم على قيمة الأشياء، أو الموضوعات، أو الأفكار بهدف اتخاذ قرارات أو إجراءات عملية بشأنها من حيث؛ تبنيها مع تعديلها، أو تصحيحها وتخليصها من نقاط الضعف فيها، أو رفضها والعدول عنها". ويتبنى الباحث هذا التعريف.

التقييم:

يُعرفه الباحث إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: الدرجة التي يعطيها الطلبة لفقرات الاستبانة المعروضة عليهم لمعرفة وجهة نظرهم في مقرر تصميم التدريس، وتتدرج في ثلاثة مستويات: (كبير، متوسط، ضعيف) ويقابلها الدرجات (3 ، 2 ، 1) بالترتيب.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لأغراض الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة المستوى الرابع بشعبة التربية في كلية التربية والعلوم والآداب بالتربية، جامعة تعز. للعام الجامعي 2023/ 2024م المنتظمين بالأقسام الآتية: قسم علوم القرآن، قسم اللغة العربية، وقسم اللغة الإنجليزية.

عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة بجميع أفراد مجتمع الدراسة الذين استجابوا للباحث وأعادوا الاستبانات الموزعة عليهم. وتكونت العينة من (41) فرداً يمثلون نسبة (79%) من مجتمع الدراسة، والجدول (1) يوضح مجتمع الدراسة وعينتها.

جدول (1) : مجتمع الدراسة وعينتها

القسم	المجتمع			العينة (ن)		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
علوم القرآن	2	19	21	1	17	18
اللغة العربية	3	13	16	1	8	9
اللغة الانجليزية	4	11	15	4	10	14
المجموع	9	43	52	6	35	41

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدب السابق تم بناء استبانة لقياس درجة تقييم أفراد العينة لمقرر تصميم التدريس. وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (34) فقرة موزعة على (4) محاور هي:

1- **المحور الأول:** محتوى المقرر، ويشمل (11) فقرة. (من 1 إلى 11).

2- **المحور الثاني:** الأنشطة، ويشمل (3) فقرات. (من 12 إلى 14).

3- **المحور الثالث:** المحاضر وطرائق التدريس، ويشمل (15) فقرة. (من 15 إلى 29).

4- **المحور الرابع:** التقويم، ويشمل (5) فقرات. (من 30 إلى 34).

- **صدق الأداة:**

تم عرض الاستبانة على خمسة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، والأخذ بملاحظاتهم، وإخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

- **ثبات الأداة:**

التقدير ثبات الأداة تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية خارجية مكونة من متخرجي برنامج البكالوريوس تربية بالكلية العاملين في مدارس أهلية قريبة من الكلية. وقد طُبِّقَت الاستبانة عليهم مرتين: المرة الأولى بتاريخ 1/ 1/ 2024م، والمرة الثانية بتاريخ 28/ 1/ 2024م. وبلغ معامل ثبات الاستبانة وفقاً لـ (الفاكرونباخ): (0.96) وبلغ وفقاً لمعامل ارتباط (بيرسون) في إعادة التطبيق: (0.95) ويُعدُّ معاملاً عالياً.

معيار الحكم على درجة التقييم:

استجاب أفراد العينة على فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي، حيث تم تقدير درجة الاستجابة للمستويات الثلاثة على النحو الآتي: (كبير = 3 درجات)، (متوسط = 2 درجتان)، و(ضعيف = 1 درجة واحدة). وقد تحدد معيار الحكم على درجة التقييم كما هو موضح في الجدول (2) الآتي:

جدول (2): معيار الحكم على درجة التقييم

مستوى درجة التقييم (المحكات)	مدى درجة المتوسط الحسابي للتقييم (سعة المحكات)			
كبير	من	2,35	إلى	3
متوسط	من	1,68	إلى	2,34
ضعيف	من	1	إلى	1,67

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة والتكرارات.
2. تحليل التباين الأحادي.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الأول: (ما درجة تقييم طلبة المستوى الرابع في برنامج بكالوريوس التربية لمقرر تصميم التدريس؟)

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لكل محور من محاور الاستبانة وللاستبانة ككل بناءً على القيم الفردية للفقرات. وكانت النتيجة كما يأتي:

أولاً: نتيجة المحور الأول (محتوى المقرر): وهي موضحة في الجدول (3) الآتي:

جدول (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة ومستوى درجة تقييم أفراد العينة لفقرات المحور الأول (محتوى المقرر). (بناءً على القيم الفردية للفقرات). ن = 41

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى درجة التقييم
1	يتناسب حجم المقرر مع عدد المحاضرات المحددة له.	2.78	0.42	4	كبير
2	يوزع المحاضر موضوعات المقرر على الخطة توزيعا منطقيا.	2.81	0.40	3	كبير
3	المعلومات التي تحتويها موضوعات المقرر متسلسلة ومترابطة	2.98	0.16	1	كبير
4	موضوعات المقرر مفيدة لي في الميدان العملي للتدريس.	2.88	0.33	2	كبير
5	موضوعات المقرر تفي بالغرض التي وضِعَت من أجله.	2.61	0.54	8	كبير
6	أستوعب المفاهيم والأفكار التي يشرحها المحاضر.	2.54	0.55	10	كبير

7	أحس بأني متمكن من موضوعات هذا المقرر.	2.37	0.54	11	كبير
8	المرجع الذي حدده المحاضر لهذا المقرر واضح.	2.71	0.51	6	كبير
9	المرجع الذي حدده المحاضر يساعدني على التعلم الذاتي.	2.63	0.54	7	كبير
10	المرجع الذي حدده المحاضر كافي، ويفي بالغرض.	2.56	0.59	9	كبير
11	يربط المقرر بين الجانب النظري والجانب التطبيقي.	2.76	0.44	5	كبير
	المحور ككل	2.69	0.21		كبير

من الجدول (3) يتضح أن مستوى درجة تقييم أفراد العينة لفقرات هذا المحور: "محتوى المقرر" جاء كله بمستوى (كبير). حيث جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (3) التي نصها: "المعلومات التي تحتويها موضوعات المقرر متسلسلة ومترابطة". بمتوسط حسابي (2.98)، وانحراف معياري (0.16). بينما جاءت الفقرة (7) التي نصها: " أحس بأني متمكن من موضوعات هذا المقرر". بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.37)، وانحراف معياري (0.54). ويشير الجدول إلى ارتياح الطلبة لمحتوى المقرر، حيث جاء تقييم جميع الفقرات بمستوى (كبير) مع تفاوت طفيف في المتوسطات الحسابية. وقد سجلت الفقرة التي حصلت على المرتبة الأولى "المعلومات التي تحتويها موضوعات المقرر متسلسلة ومترابطة" أقل تشتت في الآراء (أصغر انحراف معياري).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الطلبة يشعرون بارتياح تجاه هذا المقرر، سواء من حيث فائدة محتواه في الميدان العملي– خاصة بعد قضائهم فصلاً دراسياً كاملاً في التطبيق الميداني– أو من حيث تسلسل موضوعاته وتناسبها مع الوقت المخصص للدراسة، بالإضافة إلى الأنشطة المصاحبة التي تربط الجانب النظري بالتطبيق العملي.

ثانياً: نتيجة المحور الثاني (الأنشطة): وهي معروضة بالجدول (4) الآتي:

جدول (4) :المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة ومستوى درجة تقييم أفراد العينة لفقرات المحور الثاني (الأنشطة). (بناءً على القيم الفردية للفقرات). ن = 41

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى درجة التقييم

12	الأنشطة التي تم تنفيذها ـ أثناء دراسة هذا المقرر تساعدنا على التعلم الذاتي.	2.76	0.49	2	كبير
13	الأنشطة التي تم تنفيذها تساعدني على تطبيق ما تعلمته.	2.73	0.45	3	كبير
14	الأنشطة التي تم تنفيذها تشمل جميع موضوعات المقرر.	2.85	0.36	1	كبير
	المحور ككل	2.78	0.30		كبير

يتضح من الجدول (4) أن فقرات محور: "**الأنشطة**" حصلت على مستوى درجة تقييم (كبير). وكلها بمستوى واحد وبمتوسطات حسابية متقاربة؛ حيث أعلى متوسط (2.85) وأدنى متوسط (2.73)، وانحرافات معيارية صغيرة تتراوح بين (0.36 و 0.49).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن مضمون فقرات محور "الأنشطة" يلبي احتياجات الطلبة في هذا الجانب. لذا، جاء مستوى تقييمهم (كبيراً) ومتقارباً من حيث شمول الأنشطة لجميع موضوعات المقرر، ومساعدتها في التعلم الذاتي وتطبيق ما تعلموه.

ثالثاً: نتيجة المحور الثالث (المحاضر وطرائق التدريس): وهي مبينة في الجدول (5) الآتي:

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة ومستوى درجة تقييم أفراد العينة لفقرات المحور الثالث (المحاضر وطرائق التدريس). (بناءً على القيم الفردية للفقرات). ن = 41

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى درجة التقييم
15	المحاضر منتظم بمحاضراته في تدريس المقرر.	2.98	0.16	1	كبير
16	أشعر بأن المحاضر دائماً مستعد للمحاضرة.	2.93	0.26	4	كبير
17	يحدد المحاضر كيفية السير في دراسة المقرر من بداية الفصل الدراسي.	2.71	0.51	14	كبير

18	يعالج المحاضر موضوعات المقرر بعمق.	2.66	0.53	15	كبير
19	يوضح المحاضر موضوعات المقرر بطريقة مناسبة.	2.76	0.44	11	كبير
20	ينوع المحاضر في أهداف المحاضرة بين الجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية.	2.90	0.30	5	كبير
21	يشجع المحاضر الطلبة على طرح الأسئلة.	2.78	0.42	10	كبير
22	يشجع المحاضر الطلبة على التعبير عن وجهة نظرهم.	2.83	0.38	7	كبير
23	أسلوب المحاضر يشجع الطلبة على التفكير.	2.76	0.44	11 مكرر	كبير
24	يهتم المحاضر بفهم الطلبة لموضوعات المقرر.	2.85	0.36	6	كبير
25	يستثمر المحاضر وقت المحاضرة في التدريس الفعلي.	2.73	0.45	13	كبير
26	يحافظ المحاضر على جذب انتباه الطلبة.	2.83	0.38	7 مكرر	كبير
27	يراعي المحاضر المستويات المختلفة للطلبة.	2.83	0.38	7 مكرر	كبير
28	يهتم المحاضر بالطلبة ويحرص على منفعتهم.	2.98	0.16	1 مكرر	كبير
29	يعامل المحاضر الطلبة باحترام.	2.98	0.16	1 مكرر	كبير
المحور ككل		2.83	0.18	كبير	

من الجدول (5) يتضح أن فقرات هذا المحور: "المحاضرات وطرائق التدريس" حصلت على مستوى درجة تقييم (كبير). وقد جاءت ثلاث فقرات هي: الفقرة (15) التي نصها: "المحاضر منتظم بمحاضراته في تدريس المقرر"، والفقرة (28) التي نصها: "يهتم المحاضر بالطلبة ويحرص على منفعتهم"، وكذلك الفقرة (29) التي نصها: "يعامل المحاضر الطلبة باحترام" جاءت جميعها بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (2.98)، وانحراف معياري (0.16). بينما جاءت الفقرة (18) التي نصها: "يعالج المحاضر موضوعات المقرر بعمق" بالمرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (2.66)، وانحراف معياري (0.53).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن فقرات محور "المحاضرات وطرائق التدريس" تلبي احتياجات الطلبة وتشعرهم بالرضا عن أسلوب تدريس المقرر. لذا، حصلت جميع الفقرات على مستوى تقييم (كبير) بمتوسطات حسابية متقاربة تتراوح بين (2.98، 2.66). ويضاف إلى ذلك صغر قيمة التباين لمعظم الفقرات، حيث كان تباين الثلاث الفقرات التي جاءت بالمرتبة الأولى

(0.16) هو الأقل، بينما كان تباين الفقرة الأخيرة (0.53) هو الأكبر، مما يشير إلى أن آراء أفراد العينة كانت الأكثر تبايناً في تقييم هذه الفقرة مقارنة ببقية الفقرات التي كانت آراؤهم فيها متقاربة.

رابعاً: نتيجة المحور الرابع (التقويم): ويوضحها الجدول (6) الآتي:

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة ومستوى درجة تقييم أفراد العينة لفقرات المحور الرابع (التقويم). (بناءً على القيم الفردية للفقرات). ن = 41

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى درجة التقييم
30	يضع المحاضر أسئلة الاختبارات بصورة واضحة ومحد	2.88	0.33	1	كبير
31	يحرص المحاضر على أن تكون أسئلة الاختبار شاملة لموضوعات المقرر.	2.85	0.36	2	كبير
32	تتنوع أنشطة وأساليب التقويم للتحقق من قدراتي العلم واستيعابي لموضوعات المقرر.	2.54	0.55	5	كبير
33	تركز الاختبارات على الفهم وبقية المستويات العليا من أساليب التفكير - وفقاً لهرم بلوم - وليس على الحفظ.	2.76	0.49	3	كبير
34	أجد الدرجات التي حصلت عليها معبرة عن مستواي الف	2.61	0.49	4	كبير
	المحور ككل	2.73	0.26		كبير

من الجدول (6) يتضح بأن جميع فقرات محور: "التقويم" حصلت على مستوى درجة تقييم (كبير). وقد جاءت الفقرة (30) التي نصها: "يضع المحاضر أسئلة الاختبارات بصورة واضحة ومحددة" بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (2.88)، وانحراف معياري (0.33). وجاءت الفقرة (32) التي نصها: "تتنوع أنشطة وأساليب التقويم للتحقق من قدراتي العلمية واستيعابي لموضوعات المقرر" بالمرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (2.54)، وانحراف معياري (0.55).

وحصول جميع فقرات هذا المحور على مستوى درجة تقييم (كبير)، مع مدى للمتوسطات الحسابية بين (2.88 و2.54) ومدى للانحرافات المعيارية بين (0.33 و0.55). يمكن أن يُعزى هذا إلى تقارب رأي أفراد العينة حول فقرات هذا المحور، وشعورهم بأنها تلبي حاجاتهم في هذا الجانب بشكل كبير.

وملخص نتائج المحاور الأربعة موضحة في الجدول (7) الآتي:

جدول (7): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجمالي المحاور الأربعة (بناءً على القيم الفردية للفقرات). ن = 41

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى درجة التقييم
1	الأول (محتوى المقرر)	2.69	0.21	4	كبير
2	الثاني (الأنشطة)	2.78	0.30	2	كبير

3	الثالث (المحاضر وطرائق التدريس)	2.83	0.18	1	كبير
4	الرابع (التقويم)	2.73	0.26	3	كبير
المحاور ككل		2.76	0.18	كبير	

يظهر من الجدول (7) خلاصة لمستوى درجة تقييم أفراد العينة لمحاور الاستبانة الأربعة، التي حصلت كلها على مستوى (كبير). حيث جاء محور: (المحاضر وطرائق التدريس) بالمرتبة الأولى، ومحور: (الأنشطة) بالمرتبة الثانية، ومحور: (التقويم) بالمرتبة الثالثة، ومحور: (محتوى المقرر) بالمرتبة الرابعة والأخيرة. مع تقارب في مدى درجات المتوسط الحسابي بين المحاور الأربعة؛ حيث تراوحت قيمة هذه الدرجات ما بين (2.83 و 2.69)، وكذلك تقارب مدى الانحرافات المعيارية حيث تراوحت قيمتها ما بين (0.18 و 0.30).

ويعزى هذا التقارب في مدى المتوسطات الحسابية بين المحاور الأربعة (2.83 – 2.69)، وكذلك مدى الانحرافات المعيارية (0.18 – 0.30) إلى طبيعة هذه المحاور ومدى تفاعل الطلبة معها. فمحور "المحاضر وطرائق التدريس" يُعدُّ الأكثر تأثيراً والتصاقاً بالطلبة، مما يفسر حصوله على المرتبة الأولى. يليه في التفاعل والممارسة محور "الأنشطة" المصاحبة للمحاضرات، ثم محور "التقويم" من حيث تنفيذه وممارسته.

أما حصول محور "محتوى المقرر" على المرتبة الرابعة والأخيرة في تقييم الطلبة، فيمكن تفسيره بأن فقرات هذا المحور تركز بشكل أكبر على الجانب الفكري النظري مقارنة بالجوانب التطبيقية والممارسة التي تمثلها بقية المحاور.

ونتائج الدراسة الحالية تتفق في ثلاثة محاور مع نتائج دراسة إجبارة، والمهدي، (2018)، التي أظهرت نتائجها حصول محور أداء عضو هيئة التدريس، ومحور المناهج التدريسية، ومحور نظام التقويم والامتحانات على متوسط درجة تقييم (عالية).

وتتفق في محورين مع دراسة المرازيق وبني أحمد (2022)، التي أظهرت نتائجها أن درجة تقييم الطلبة للبرامج الأكاديمية ككل في مجالي المناهج والخطط الدراسية والهيئة التدريسية كانت (مرتفعة).

كما تتفق في محور منها مع دراسة العبدلي، (2024)، التي أظهرت نتائجها أن متوسط درجة تقييم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس كان (عالياً) من وجهة نظرهم.

وللإجابة عن السؤال الثاني: (هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الطلبة للمقرر تُعزى إلى اختلاف تخصصهم: (علوم قرآن ، لغة عربية ، لغة انجليزية ؟)

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات استجابات أفراد العينة لكل محور على حدة، وللمحاور الأربعة مجتمعة وفقاً لتخصصاتهم. وكانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول (8) الآتي:

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة وفقاً لتخصصاتهم. (بناءً على القيم الفردية للفقرات). ن = 41

المحور	القسم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى درجة التقييم

الأول: (محتوى المقرر) (11) فقرة	علوم القرآن	18	2.65	0.20	3	كبير
	اللغة العربية	9	2.77	0.21	1	كبير
	اللغة الإنجليزية	14	2.70	0.23	2	كبير
	الكل	41	2.69	0.21		كبير
الثاني: (الأنشطة) (3) فقرات	علوم القرآن	18	2.83	0.29	1	كبير
	اللغة العربية	9	2.74	0.28	2	كبير
	اللغة الإنجليزية	14	2.74	0.33	2	كبير
	الكل	41	2.78	0.30		كبير
الثالث: (المحاضر وطرائق التدريس) (15) فقرة	علوم القرآن	18	2.83	0.14	2	كبير
	اللغة العربية	9	2.82	0.21	3	كبير
	اللغة الإنجليزية	14	2.85	0.21	1	كبير
	الكل	41	2.83	0.18		كبير
الرابع: (التقويم) (5) فقرات	علوم القرآن	18	2.72	0.26	2	كبير
	اللغة العربية	9	2.76	0.33	1	كبير
	اللغة الإنجليزية	14	2.71	0.23	3	كبير
	الكل	41	2.73	0.26		كبير
المحاور الأربعة مجتمعة (34) فقرة	علوم القرآن	18	2.76	0.16	3	كبير
	اللغة العربية	9	2.77	0.22	1	كبير
	اللغة الإنجليزية	14	2.75	0.19	2	كبير
	الكل	41	2.76	0.18		كبير

يشير الجدول (8) إلى وجود اختلافات ظاهرية في متوسطات استجابات أفراد العينة في كل محور على حدة وفي المحاور الأربعة مجتمعة وفقاً لتخصصاتهم.

ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق حقيقية وذات دلالة إحصائية أم مجرد فروق ظاهرية فقط، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وكانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول (9) الآتي:

جدول (9): نتيجة تحليل التباين الأحادي لمتوسطات استجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة وفقاً لتخصصاتهم. (بناءً على القيم الفردية للفقرات). ن = 41

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	0.081	2	0.041	0.906	0.413
	داخل المجموعات	1.702	38	0.045		
	المجموع	1.783	40			
الثاني	بين المجموعات	0.090	2	0.045	0.504	0.608
	داخل المجموعات	3.379	38	0.089		
	المجموع	3.469	40			

الثالث	بين المجموعات	0.005	2	0.002	0.076	0.927
	داخل المجموعات	1.232	38	0.032		
	المجموع	1.237	40			
الرابع	بين المجموعات	0.010	2	0.005	0.071	0.932
	داخل المجموعات	2.690	38	0.071		
	المجموع	2.700	40			
الكل	بين المجموعات	0.003	2	0.001	0.042	0.959
	داخل المجموعات	1.284	38	0.034		
	المجموع	1.287	40			

من الجدول (9) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات استجابات أفراد العينة في كل محور على حدة، وفي المحاور الأربعة مجتمعة وفقاً لتخصصاتهم، وإنما هي مجرد فروق ظاهرية فقط؛ مما يدل على تقارب وجهات نظر أفراد العينة بمختلف تخصصاتهم حول فقرات كل محور من محاور الاستبانة على حدة، وحول فقرات المحاور الأربعة للاستبانة ككل.

ويمكن تفسير ذلك بأن الموضوعات التي شملتها محاور الاستبانة وفقراتها تهم جميع الطلبة في كلية التربية بالتربة، وتلامس حاجاتهم بغض النظر عن تخصصاتهم. حيث حازت جميع فقرات الاستبانة في محاورها الأربعة من أفراد العينة على مستوى درجة تقييم (كبير).

وللإجابة عن السؤال الثالث: (ما مقترحات طلبة كلية التربية لتحسين مقرر تصميم التدريس؟)

تم تحليل مقترحات افراد العينة التي جاءت إجابة عن هذا السؤال المفتوح.

وتلخصت مقترحاتهم في الآتي:

1. العينة (41) فرداً؛ أجمعوا على أنهم استفادوا من المقرر.
2. (24) من أفراد العينة ليس لديهم مقترحات.
3. (3) من أفراد العينة اقترحوا التجديد واستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في تدريس المقرر.
4. (6) من أفراد العينة عبروا عن أهمية الأنشطة التي قاموا بتنفيذها.
5. (2) من أفراد العينة أيدوا أن يكون تنفيذ الأنشطة بشكل جماعي.
6. (2) من أفراد العينة اقترحوا أن يكون تنفيذ الأنشطة بشكل فردي.

7. (1) من أفراد العينة (من قسم اللغة الإنجليزية) اقترح توضيحاً أكثر للمفاهيم التي وردت في المقرر.
8. (2) من أفراد العينة اقترحوا تصميم درس من قبل أستاذ المقرر.
9. (1) من أفراد العينة اقترح عمل أسئلة تقويمية بعد كل موضوع من موضوعات المقرر.

التعليق على مقترحات الطلبة:

1. إجماع الكل على الاستفادة من المقرر مؤشر على أهمية المقرر لهم، وتلبيته لاحتياجاتهم.
2. عدم وجود مقترحات من (24) فرداً من أفراد العينة بما نسبته (58.5%) مؤشر على أن مفردات المقرر تلبي احتياجاتهم في هذا الموضوع.
3. إن التجديد واستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في تدريس المقرر أمر مطلوب، ويُعدُّ ضرورياً في تدريس المقررات التربوية بشكل خاص. ونظراً لعدم توفر التجهيزات اللازمة في الكلية وفرع الجامعة بالتربة، سيتم تضمين هذا المقترح في توصيات الدراسة.
4. النشاط الذي ينفذه الطلبة بعد كل موضوع من موضوعات المقرر يعمل على تعميق فهم الطلبة للموضوع، والتدرب والممارسة على تطبيقه.
5. المقرر يكلف الطلبة بتنفيذ الأنشطة بشكل مجموعات متعاونة. والمقترح يُظهر الارتياح لهذا الأسلوب.
6. بعض الطلبة ظهر لهم أن بعض زملائهم في المجموعات المتعاونة في تنفيذ الأنشطة ليسوا جادين في العمل بروح الفريق المتعاون؛ لذلك اقترحوا بأن يكون تنفيذ الأنشطة بطريقة فردية وليس بشكل مجموعات متعاونة. وهذا يستدعي تفعيل التعليم التعاوني بين الطلبة وسيتم تضمينه في التوصيات.
7. اقتراح توضيح أكثر للمفاهيم التي وردت في المقرر جاء من أحد طلبة قسم اللغة الإنجليزية بالكلية. حيث تُدرَّس لهم مقررات المناهج التربوية وتحليل المناهج وطرائق التدريس باللغة الإنجليزية، ويتولى تدريسها في الغالب معيدون وليس أساتذة متخصصون. في المقابل، تدرس بقية الأقسام هذه المقررات باللغة العربية ويتولى تدريسها أساتذة متخصصون. وخلال التدريس، يطرح طلبة قسم اللغة الإنجليزية تساؤلات أكثر للاستيضاح حول العديد من المفاهيم مقارنة ببقية الأقسام. ويشير ذلك إلى أن العديد من المفاهيم التربوية السابقة المتعلقة بمقررات المناهج وتحليلها وطرائق التدريس لم تكن واضحة لديهم بشكلٍ كافٍ، مما أثر على قدرتهم على البناء عليها كتعلم سابق لموضوعات مقرر تصميم التدريس. وهذا سيتم تضمينه في توصيات الدراسة.
8. مقترح تصميم درس من قبل أستاذ المقرر: إن النتاج التعليمي النهائي لهذا المقرر هو أن يتمكن الطالب بعد انتهائه من دراسة المقرر من تصميم درس بشكل متقن؛ وهذا ما تتناوله خطوات التصميم في محتوى المقرر المصحوبة بأنشطة تطبيقية. ويوضح الأستاذ للطلبة كيفية تنفيذ كل نشاط قبل قيامهم به، ثم يناقشهم ويجيب على استفساراتهم وتساؤلاتهم بعد تنفيذ النشاط، ويتم ذلك عادة في المحاضرة التالية قبل البدء بخطوات اخرى. وبهذا يتم

تصميم الدرس خطوة خطوة من قبل الطلبة وبتوجيه وإشراف الأستاذ. ومن وجهة نظر أستاذ المقرر أن هذا الأسلوب أفضل من أن يقوم الأستاذ بتصميم الدرس بنفسه.

9. اقتراح عمل أسئلة تقويمية بعد كل موضوع من موضوعات المقرر: خطوات التصميم تحتاج إلى تطبيق وتدريب وممارسة أكثر من احتياجها إلى أسئلة تقويمية. ويتم تقييم أداء الطلبة للأنشطة كجزء من عملية تقييمهم في المقرر. وهذا المقترح سيتم تضمينه في توصيات الدراسة.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. لقيادة فرع جامعة تعز بالتربة، وقيادة الكلية:

- تجهيز قاعة بالتقنيات والوسائل اللازمة للتدريس المصغر، وللتدريب بكلية التربية والعلوم والآداب بالتربة وذلك:

❖ لتلبية احتياجات طلبة شعبة التربية في الكلية، في تدريبهم على استخدام الطرق والتقنيات والوسائل التعليمية الحديثة في تصميم الدروس وتنفيذها.

❖ لتدريب أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جميع كليات فرع الجامعة بالتربة على طرائق وتقنيات التدريس الحديثة التي تلبي احتياجاتهم في التدريس.

2. لقسم المناهج وطرائق التدريس بالكلية:

- تدريس المقررات التربوية لطلبة قسم اللغة الإنجليزية بشعبة التربية في الكلية من قبل أساتذة متخصصين.
- تطوير دليل أنشطة تطبيقية مصاحبة لمقرر تصميم التدريس.
- عمل أسئلة تقويمية لمقرر تصميم التدريس إضافة إلى دليل الأنشطة عند إعادة النظر في المقرر لغرض تحسينه.

3. للطلبة:

- تفعيل التعلم التعاوني في تصميم الدروس.

المقترحات:

1. إجراء دراسات مماثلة لتقويم بقية المقررات التربوية في الكلية.
2. إجراء دراسات مماثلة لتقويم كافة المقررات في جميع أقسام كليات فرع جامعة تعز بالتربة.

المراجع:

- أبو حطب، فؤاد، وصادق، آمال. (2004). علم النفس التربوي (ط.8). مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- إجبارة، عبد المنعم حسن، والمهدي، إبراهيم. (2018). تقييم جودة العملية التعليمية لقسم المحاسبة وانعكاساتها من وجهة نظر الطلبة: دراسة تطبيقية على قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها، ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية، (11)، 205– 251.
- بن تيشة، يوسف. (2019). معايير تقويم المناهج الجامعية. مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، 2(7)، 347– 355. ISSN 2602-6155 .
- جامعة أم القرى، وكالة الجامعة للشئون التعليمية. (1441 الموافق 2019). الدليل الإجرائي لإعداد البرامج الأكاديمية وتطويرها(ط.2).
- الجعفري، مهند عبد اللطيف، وعليان، شاهر ربحي. (2018). متطلبات تطوير مقرر بناء المناهج من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك فيصل. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 4(1)، 96– 112.
e-ISSN 2520-4149, p-ISSN 2520-4130. http:// www.refaad.com
- الحدابي، داود عبد الملك، أنعم، مهيوب علي، ومحمد، جيتا عبد الباقي. (2012). تقييم مقرر طرائق تدريس العلوم بكلية التربية، جامعة صنعاء. المجلة العربية للتربية العلمية، (1)، 1– 33.
- حيدر، عبد الواحد سعيد محمد. (2022). تحليل المناهج التربوية (ط.2). نيو آرت للخدمات الإعلانية والإعلامية، مدينة التربة، تعز، الجمهورية اليمنية.

- خطاب، علي ماهر. (2001). القياس والتقويم في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية (ط.2). مكتبة الانجلو المصرية، والمكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- زيتون، حسن حسين. (2001). تصميم التدريس: رؤية منظومية (ط.2). عالم الكتب، القاهرة.
- الشبلي، إبراهيم مهدي. (2000). المناهج: بناؤها، تنفيذها، تقويمها، تطويرها، باستخدام النماذج. دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، الأردن.
- العبدلي، حمود علي عبده. (2024). تقويم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، جامعة الحديدة. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، (39)، 420- 448.
- المرازيق، عماد أحمد موسى، وبني أحمد، عودة مصطفى علي. (2022). تقييم جودة البرامج الأكاديمية في كلية العلوم التربوية بجامعة جرش من وجهة نظر الطلبة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(1)، 662 -678.
- المناصير، حسين جدوع مظلوم، والدايني، جبار رشك شناوة. (2008). تقويم أداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر طلبة قسم التاريخ كلية التربية. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، 7(1-2)، 177- 203.

واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية
(دراسة تطبيقية على المدارس الثانوية في مدينة تعز)

وضاح عبد اللطيف سالم القباطي
قسم إدارة الاعمال
كلية العلوم الإدارية بجامعة تعز، اليمن

أ. د/ محمد نعمان محمد عقلان
أستاذ بقسم إدارة الاعمال – تسويق
مركز الدراسات العليا بجامعة تعز، اليمن

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وطُبقَت على المدارس الثانوية في مدينة تعز، ولتحقيق أهداف الدراسة استُخدام المنهج الوصفي التحليلي، وصُممت استبانة تألفت من (34) فقرة موزعة على خمس مجالات، هي: (التخطيط، المهارات القيادية، نظام الاتصالات، المعلومات، فريق العمل)، ووزعت على عينة الدراسة المكونة من (182) مبحوثاً، ويشكلون نسبة (60%) من المجتمع الأصلي للدراسة، اختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية التناسبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تقديرات أفراد العينة حول واقع إدارة الأزمات في المدارس الثانوية الحكومية في مدينة تعز جاءت بدرجة عالية في جميع المجالات، وكان ترتيبها على النحو الآتي: مجال المهارات القيادات، ويليه مجال نظام الاتصالات، ثم مجال التخطيط، وأخيراً مجال فريق العمل والمعلومات على التوالي. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الدراسة المتمثلة في: (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمل)، كما أظهرت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في جميع مجالات الدراسة، ماعدا مجال المهارات.

وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحثان بالعمل على تعزيز كفاءة مديري المدارس الثانوية في مجالات الدراسة، وذلك بعقد دورات تدريبية، وورش عمل متخصصة في إدارة الأزمات، والاستعانة بخبراء ومتخصصين من خارج المدرسة عند إعداد الخطط، وتشكيل فرق إدارة الأزمات، إضافة إلى إنشاء وحدة خاصة لإدارة الأزمات في مكتب التربية والتعليم بالمحافظة، وإدارات التربية والتعليم في المديريات.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأزمات، مؤسسات التعليم العام، المدارس الثانوية.

:Abstract

The study aimed to recognize the reality of crisis management in public education institutions in the Republic of Yemen, and it was applied to secondary schools in the city of Taiz. In order to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used, and a questionnaire was designed consisting of (34) items distributed over five areas, namely: (planning, leadership skills, communication system, information, work team). It was distributed to the study sample, which consisted of (182) respondents, and they constituted (60%) of the original study population. The study concluded that the degree of estimates of the sample members about the reality of crisis management in government secondary schools in the city of Taiz came to a high degree in all fields, and they were arranged as follows: the field of leadership skills, followed by the field of communication system, then the field of planning, and finally the field of teamwork and information Straight. The results of the study also showed that there were no statistically significant differences between the answers of the study sample members due to the study variables represented in: (age, educational qualification, years of experience, work), and also showed that there were no statistically significant differences due to the gender variable in all areas of the study. .Except in the area of leadership skills

Depending on the findings of the study, the researchers recommend working on enhancing the efficiency of secondary school principals in the fields of study, by holding training courses and specialized workshops in crisis management, and seeking the assistance of experts and specialists from outside the school when preparing plans, and forming crisis management teams, in addition to establishing a special unit for crisis management in the Education Office in the governorate, and education departments in .the districts

Keywords: crisis management, public education institutions, secondary schools

المقدمة:

إن الظروف الصعبة التي تعيشها الجمهورية اليمنية في الوقت الحاضر، جعلت الأزمات تتصدر الأحداث المهمة التي تؤثر في حياة الشعب، وتشكل مصدر قلق لجميع من في البلد من قادة ومسؤولين ومواطنين على حد سواء، وذلك لصعوبة السيطرة عليها بسبب التغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظل الأزمات المتتالية والكثيرة التي بات يشهدها العالم أصبحت المؤسسات التعليمية، وغير التعليمية، تدعو إلى استحداث أقسام خاصة، وتشكيل فرق عمل متخصصة تهتم بإدارة الأزمات والتنبؤ بحدوثها؛ حتى تتمكن هذه المؤسسات من تقليل الآثار السلبية للأزمات، وتجنبها في المستقبل (المرقطن، 2020).

ونظرا لأن المؤسسات التعليمية من أهم المؤسسات التي تمتلكها الدولة، وليست ببعيدة عن هذه الأزمات، فقد أصبحت إدارة الأزمات في هذه المؤسسات من الموضوعات المهمة التي تناولتها الدراسات الحديثة، لما لها من أهمية في سير العملية التعليمية، والتي قد تؤثر عليها بصورة سلبية في أدائها، سواء كانت هذه الأزمات نتيجة عوامل طبيعية، أو عوامل غير طبيعية (الهاجري،2020).

فالأزمات والأمور الطارئة جزء مهم وأساسي من حياة أية مدرسة، بغض النظر عن حجمها، وطبيعة العمليات التي تؤديها بعيدة عن الأزمات، وإن لم تكن الآن في أزمة، فهي في مرحلة ما قبل حدوث الأزمة، وعليها أن تستعد لمواجهتها عندما تظهر في أي وقت (خليل،2016).

وقد حظي موضوع إدارة الأزمات في المؤسسات التعليمية باهتمام كبير من الباحثين العرب والأجانب، وبكثرة الدراسات التي تناولته، وتوجهت هذه الدراسات إلى أهمية عملية التخطيط، ووجود فريق عمل، وامتلاك المديرين للمهارات اللازمة لمواجهة الأزمات.

وبالنسبة للدراسات المحلية التي تناولت إدارة الأزمات فلا زالت قليلة، وبحاجة للإثراء، وتكثيف جهود الباحثين في هذا المجال، كدراسة غالب (2020)، ودراسة الحاوري (2019)، ودراسة القباطي (2018)، وهذا ما دفع الباحثان للقيام بالدراسة الحالية للتعرف إلى واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وطُبقت على المدارس الثانوية الحكومية في مدينة تعز.

مشكلة الدراسة:

تعد الأزمات إحدى القضايا المهمة التي تشغل القيادات الإدارية في مؤسسات التعليم العام، ومع تزايد الأزمات التي تعيشها بلادنا في الوقت الحاضر، ازدادت الأزمات التي تواجه مؤسسات التعليم العام حدة، وتنوعت في طبيعتها، وأصبح من الأهمية بمكان الاهتمام بإدارة الأزمات على أسس علمية، لذاك كان على قيادات مؤسسات التعليم العام في الجمهورية اليمنية بذل الجهود والتأهيل، واكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع الأزمات، والحد من آثارها

السلبية، وإعداد البدائل المختلفة، لمواجهتها باستخدام أساليب إدارية فعالة، كما ينبغي الاستفادة من تجارب الدول في هذ المجال، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

ومن اطلاع الباحثين على عدد من الدراسات السابقة، وخاصة المحلية منها –مع قلتها– التي تناولت أهمية التعرف إلى واقع إدارة الأزمات في هذه المؤسسات، وهذا ما أشارت إليه دراسة القباطي (2018) التي تناولت واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت، وأوصت بإجراء بحوث مماثلة لواقع إدارة الأزمات في مدارس المحافظات الأخرى.

ومن خلال إدراك الباحثين لأهمية دراسة واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العام، ولقلة الدراسات في المكتبة اليمنية في هذا المجال، تولدت مشكلة الدراسة لدى الباحثين بالتساؤل الرئيس الآتي:

ما واقع إدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما واقع ممارسة عملية التخطيط لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز؟
2- ما مدى توافر المهارات القيادية لإدارة الأزمات لدى مديري المدارس الثانوية في مدينة تعز؟
3- ما واقع نظام الاتصالات لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز؟
4- ما دور الإدارة المدرسية في توفير المعلومات اللازمة لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز؟
5- ما واقع تشكيل فريق عمل متخصص لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز؟

أهمية الدراسة:

أولا: الأهمية العلمية:

- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناقشه في مجال إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العام الذي يعد من المواضيع الحديثة نسبياً، وعلى قدر من الأهمية.
- ستسهم الدراسة الحالية في نشر ثقافة إدارة الأزمات في الإدارات المعنية.
- نتيجة لقلة الدراسات العلمية المقدمة في هذا المجال في المكتبة اليمنية -حسب علم الباحثان-، يمكن لهذه الدراسة أن تكون رافداً متواضعا للمكتبة العلمية.

ثانيا: الأهمية العملية:

-ستسهم الدراسة في تعزيز إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العام في مدينة تعز.
- إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة وتوصياتها من قبل الجهات المسؤولة عن التعليم العام في مدينة تعز في إدارة ما يواجهها من أزمات، للحد من آثارها السلبية.
-توجيه أنظار صانعي القرار في وزارة التربية والتعليم، ومكاتبها في المحافظات إلى ضرورة الاهتمام بالمنهجية العلمية في إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العام.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس من الدراسة الحالية بالآتي:

التعرف إلى واقع إدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.

وتتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف إلى واقع ممارسة عملية التخطيط لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.
2- التعرف إلى مدى توافر المهارات القيادية لإدارة الأزمات لدى مديري المدارس الثانوية في مدينة تعز.
3- التعرف إلى واقع نظام الاتصالات لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.
4- التعرف إلى دور الإدارة المدرسية في توفير المعلومات اللازمة لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.
5- التعرف إلى واقع تشكيل فريق عمل متخصص لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية.

فرضيات الدراسة: -

استنادا إلى تساؤلات الدراسة، وأهدافها، صاغ الباحثان الفرضية الرئيسية الآتية:

لا يوجد إدارة للأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.

والتي تفرعت منها الفرضيات الفرعية الآتية:

a. لا تُمارس عملية تخطيط لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.
b. لا تتوافر المهارات القيادية لإدارة الأزمات لدى مديري المدارس الثانوية في مدينة تعز.
c. لا يتوافر نظام اتصالات لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.

d. لا يوجد دور للإدارة المدرسية في توفير المعلومات اللازمة لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.
e. لا يُشكل فريق عمل متخصص لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.
f. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين عن واقع إدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز تعزى لمتغيرات الدراسة: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، العمل).

حدود الدراسة:

1- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على دراسة واقع إدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز من حيث المجالات الآتية:(التخطيط، المهارات القيادية، نظام الاتصالات، المعلومات، وفريق العمل).
2- **الحدود الزمانية:** طُبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدارسي2021-2022م.

3- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على المدارس الثانوية الحكومية، وإدارات التربية في مديريات مدينة تعز (المظفر – القاهرة– صالة)، ومكتب التربية والتعليم في المحافظة.

الإطار النظري:

مفهوم الأزمة:

يعرفها القاموس المحيط لغوياً بعدة معان، منها: "الفعل أزم على الشيء أي عض بالفم كله عضاً شديداً، يُقَال أزم الفرس على اللجام أي قبض، وسنةٌ أزمةٌ أي شديدة، والأَزْمةُ: الشدة "(الفيروزآبادي، 2005، ص. 1075).

وعُرفت بأنها "حالة من الخلل والاضطراب المفاجئ التي تواجه النظام بطلاقة الأحداث، وقصور المعلومات، وتؤثر بشكل عميق وسلبي على مقوماته الرئيسية، وتهدد استمراريته في تحقيق أهدافه، وتتطلب اتخاذ قرار سريع، وإجراءات فورية غير تقليدية للحيلولة دون تفاقمها"(أحمد ورضوان،2012، ص.127).

ويعرف الباحثان الأزمة إجرائياً بأنها: مجموعة المواقف والأحداث المفاجئة التي يصعب التعامل معها، وتسبب درجة عالية من التوتر، وتدني مستوى العمل، وتشكل تهديداً لمستقبل المدارس الثانوية في مدينة تعز، وتتطلب سرعة اتخاذ القرار لتجنبها، أو الحد من آثارها السلبية.

مفهوم إدارة الأزمات:

تُعرَف إدارة الأزمات بأنها "كافة الإستراتيجيات والعمليات والمقاييس المخططة التي يتم وضعها موضع التنفيذ لمنع وقوع الأزمات، والتعامل مع الأزمات والتقليل من أضرارها في حال وقوعها" (بورزان،2021، ص.24).

ويعرفها الباحثان إجرائياً بأنها: مجموعة الإجراءات والوسائل التي يتبعها متخذو القرار، ومن يعمل معهم في المدارس الثانوية في مدينة تعز، في مواجهة الأزمات بأسلوب علمي منظم في جميع مراحل تطور الأزمة؛ لتجنب آثارها السلبية على المؤسسة التعليمية.

خصائص الأزمة:

ذكر (عثمان، 2010؛ لكريني،2010) أن الأزمة تمتاز بمجموعة من الخصائص، من أهمها:

مهددة للمجتمع والعاملين في المؤسسة، حدث لا يمكن التحكم فيه، نقص المعلومات، وعدم وضوح الرؤية لدى متخذي القرار، التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها، الخطر والجهد بحيث تتطلب جهداً كبيراً لمواجهتها، تسارع الوقت، الارتباك والشك.

أسباب نشوء الأزمة:

اتفق بعض الباحثين (أحمد ورضوان، 2012؛ اللامي والعيساوي، 2016؛ الحدراوي والخفاقي، 2010؛ حسان وداغستاني، 2019؛ صقر، 2009) إن الأزمة لا تنشأ نتيجة سبب واحد، وإنما تنشأ في الغالب نتيجة تفاعل عدد من العوامل والأسباب، ومن أهم أسبابها: سوء الفهم، سوء الإدراك، تعارض الأهداف، تعارض المصالح، سوء التقدير والتقويم، اليأس والإحباط مما يترتب عليه فقدان متخذ القرار الرغبة في التطوير والاستسلام للرتابة، الشائعات لأنها تحمل في مضامينها تصعيداً للمواقف، الإدارة العشوائية: وتنشأ من عدم الاهتمام بالتخطيط والهيكل التنظيمي، الأخطاء البشرية ويقصد بها الأخطاء التي ترجع إلى انعدام رغبة أو قدرة أطراف الأزمة على التعامل مع حقائق الأزمة.

مراحل إدارة الأزمات:

تمر معظم الأزمات بخمس مراحل أساسية، وإذا فشل متخذ القرار في إدارة مرحلة من هذه المراحل فإنه يصبح مسؤولا عن وقوع الأزمة وتفاقمها، وهذه المراحل هي: اكتشاف إشارات الإنذار المبكر، الاستعداد والوقاية، احتواء الأضرار والحد منها، استعادة النشاط، وأخيرا مرحلة التعلم (الضلاعين وآخرون 2015).

المتطلبات الإدارية للتعامل مع الأزمات:

إن التعامل مع الأزمة يحتاج إلى أساليب إدارية وعلمية حديثة، ومتطلبات إدارية للتعامل معها، ومن هذه المتطلبات:

– تبسيط الإجراءات وتسهيلها: إن التعامل مع الأزمات ينبغي ألا يخضع للإجراءات التقليدية نفسها، بل يتطلب التدخل السريع والحاسم بتبسيط الإجراءات، مما يساعد على التعامل مع الأزمة ومعالجتها (مختار وأبو خطوة، 2015).

– إخضاع إدارة الأزمات للمنهجية العلمية: وذلك لنجاح السيطرة عليها، ويقوم المنهج الإداري على أربع وظائف أساسية هي: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والمتابعة (المساعدة، 2012).

– نظام المعلومات في إدارة الأزمات: فالمعلومات الدقيقة تعد من أهم متطلبات إدارة الأزمات، ولها أهمية كبيرة في علمية الاتصال، وتؤثر في فاعلية المدير وأدائه في تسيير مهامه الإدارية (اليوسفي، 2015).

– نظام الاتصالات في إدارة الأزمات: ويعد الاتصال في إدارة الأزمات عملية مهمة، إذ يتم فيه نقل المعلومات، والتعليمات المتعلقة بالأزمة، بين قائد فريق الأزمة وأعضاء الفريق، والهيئات المساندة للفريق باستخدام قنوات الاتصال المختلفة: رسمية، وغير رسمية، من أجل إيصال المعلومات بالكم والكيف المطلوبين، وفي الوقت المناسب لمتخذ القرار، للتغلب على الأزمة (Merriman ,2008، كما ورد في القباطي،2018).

– المهارات القيادية في إدارة الأزمات: ويعد قائد إدارة الأزمة من أهم الركائز في هذه العملية، فعندما يستجيب القائد للأزمة بكفاءة، فإنه يقلل الضرر لأدنى درجة ممكنة، بينما تتضاعف الأزمة إذا فشلت القيادة في إدارتها (الملا، 2015).

– فريق إدارة الأزمات: ويقصد به قيام مدير المؤسسة بتشكيل فريق لمواجهة الأزمات ممن تتوافر لديهم الرغبة والقدرة على التعامل مع الأزمات في حال وقوعها (صقر، 2009).

أهداف إدارة الأزمات:

تهدف إدارة الأزمات إلى معالجتها، أو التخفيف من النتائج المترتبة عليها (الزعبي، 2014؛ هيكل،2006) ، ويمكن تلخيصها فيما يأتي: محاصرة الأزمة والحيلولة دون انتشارها، وضع الحلول المناسبة للسيطرة على الأزمة، معالجة الأزمة ومسح آثارها قدر الإمكان، استثمار الأزمة والاستفادة من الأخطاء التي حصلت قبل حدوثها وفي أثنائها، التخطيط السليم وتطوير البرامج المستقبلية، توفير الوقت والجهد والتكلفة بما يحقق كفاءة

وفاعلية أداء المنظمة، تقليل الخسائر والإسراع في العودة إلى الوضع الطبيعي للأعمال، تقليل مشاكل انخفاض الروح المعنوية للعاملين.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع إدارة الأزمات في المؤسسات التعليمية باهتمام الباحثين، فقد أجريت عدد من الدراسات في هذا الموضوع من جوانب متعددة، والتي يمكن الإشارة الى أهمها على النحو الآتي:

دراسة (أبي كرش وحجازي، 2022) بعنوان: درجة استخدام مديري المدارس لإستراتيجية إدارة الأزمات من وجهة نظر المعلمين في مديرية جنوب نابلس. هدفت الدراسة إلى معرفة درجة استخدام مديري المدارس لاستراتيجية إدارة الأزمات من وجهة نظر المعلمين في مديرية جنوب نابلس في فلسطين، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة، ووزعت على عينة الدراسة المكونة من (333) معلماً ومعلمة، واستُخدم المنهج الوصفي في هذه الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة استخدام مديري المدارس لاستراتيجية إدارة الأزمات من وجهة نظر المعلمين في مديرية جنوب نابلس جاءت بدرجة مرتفعة.

دراسة (أبو خيران والعرجان، 2021) بعنوان: واقع إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة الخليل خلال جائحة كورونا. وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة الخليل في فلسطين خلال جائحة كورونا، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، وكانت أداة الدارسة هي استبانة طُبقت على عينة تكونت من (281) مديراً ومديرة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن واقع إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة الخليل خلال جائحة كورونا جاء بدرجة كبيرة.

دراسة السماوي (Samawi, 2021) بعنوان:

(Educational crisis management requirements and its relation to using distance learning approach: A cross-sectional survey secondary stage school in Al-Balqa'a governorate during COID-19 outbreak from the perspectives of teachers)

متطلبات إدارة الأزمات التعليمية وعلاقتها بالتعليم عن بعد: دراسة استطلاعية لمدارس المرحلة الثانوية في محافظة البلقاء خلال تفشي فايروس كورونا من وجهة نظر المعلمين. وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى متطلبات إدارة الأزمات التعليمية في أثناء تفشي كوفيد –19في المدارس الثانوية بمحافظة البلقاء في الأردن، وتحديد مستوى

تطبيق المدارس الثانوية لأسلوب التعلم عن بعد خلال تفشي مرض كوفيد– 19كطريقة لإدارة الأزمات التعليمية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي، وكانت أداة الدراسة استبانة إلكترونية مكونة من (54) فقرة، تم توزيعها على عينة مكونة من (112) معلماً ومعلمة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن متطلبات إدارة الأزمات التعليمية جاءت بمستويات عالية، وقد احتل التخطيط المرتبة الأولى، تليها المهارات القيادية، وفي المرتبة الثالثة كان مجال المعلومات، ثم في الرابعة مجال الاتصالات، وأخيراً مجال فريق العمل.

دراسة (غالب، 2020) بعنوان: رؤية مقترحة لإدارة أزمات مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية أثناء الحرب. هدفت الدارسة إلى صياغة رؤية مقترحة لإدارة أزمات مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية أثناء الحرب، من خلال التعرف على أنواع الأزمات التي تعاني منها تلك المؤسسات، وأكثرها تأثيراً ومدى توفر معالجات لها، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والمقابلة أداة للدراسة، وقد طبقت على عينة مكونة من (33) خبيراً أكاديمياً من جامعات تعز، وعدن، وصنعاء، وإب، والحديدة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الأزمات الأكثر تأثيراً كانت الأزمات الاقتصادية، فالاجتماعية، وأخيراً الأزمات التعليمية. وكشفت عن عدم وجود معالجات ملموسة بشكل كاف من وزارة التعليم العالي لتلك الأزمات.

دراسة (الهاجري، 2020) بعنوان: واقع إدارة الأزمات بمدارس المرحلة المتوسطة بمنطقة الفروانية التعليمية بدولة الكويت من وجهة نظر المعلمين. وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع إدارة الأزمات، ومعوقاتها بمدارس المرحلة المتوسطة بمنطقة الفروانية التعليمية بدولة الكويت من وجهة نظر المعلمين العاملين بها من الجنسين، وتم اختيار عينة عشوائية تكونت من (212) معلما ومعلمة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي التحليلي، والاستبانة أداةً للدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: وجود ضعف في إدارة الأزمات التعليمية بمدارس المرحلة المتوسطة من قبل العاملين بها، قلة عقد الدورات التدريبية وورش العمل بالمدارس التي تهتم ببيان أهمية وكيفية إدارة الأزمات المدرسية وطرائق التعامل معها والاستفادة منها في حال تكرر حدوثها.

دراسة (Altınbas et al., 2019) بعنوان:

(Evaluation of School Administrators' Brand and Crisis Management Skills on Disability Services).

(تقييم مهارات إدارة الأزمات لدى مديري المدارس في خدمات الإعاقة). وقد هدفت الدراسة إلى تقييم مهارات إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الثانوية في تركيا من وجهة نظر المعلمين، واستخدم البحث المنهج المسحي،

وتكونت عينة الدراسة من (376) معلماً ومعلمة يعملون في (10) مدارس ثانوية من أصل مجتمع الدراسة المكون من (672) معلماً ومعلمة يعملون في مدارس التعليم الثانوي الرسمي، واستُخدمت الاستبانة أداةً للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن مهارات إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الثانوية تتوافر بدرجة متوسطة.

دراسة (الحاوري، 2019) بعنوان: تصور مقترح لإنشاء وحدة لإدارة الأزمات بوزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية في ضوء الخبرات العربية والعالمية. هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الدور الذي تقوم به وزارة التربية والتعليم بالجمهورية

اليمنية في إدارة الأزمات التربوية، والاطلاع على التجارب العربية والعالمية في إدارة الأزمات من خلال الاستفادة منها في بناء تصور مقترح لإنشاء وحدة لإدارة الأزمات بالوزارة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأعد استبانة وزعها على (268) قيادياً من القيادات والموظفين في وزارة التربية والتعليم ومكاتبها بالمحافظات. وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الذي تقوم به الوزارة لم يكن عند المستوى المطلوب، وأنه لا يوجد بديوان عام الوزارة، ولا مكاتبها، وحدة لإدارة الأزمات.

دراسة (العيسي والألفي، 2019) بعنوان: متطلبات إدارة الأزمات في مدارس محافظة القنفذة. وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن درجة توافر متطلبات إدارة الأزمات بمدارس محافظة القنفذة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمين، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، كما اعتمد الاستبانة أداةً للدراسة، وطُبقت على عينة عشوائية طبقية تكونت من (364) معلماً من مدارس محافظة القنفذة. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن توافر متطلبات إدارة الأزمات في مدارس محافظة القنفذة جاءت بدرجة متوسطة، وجاء مجال المهارات القيادية في مقدمة المجالات المتحققة، يليه مجال نظام المعلومات والاتصالات، ثم مجال فريق إدارة الأزمات، وأخيراً مجال التخطيط لإدارة الأزمات.

دراسة (القباطي، 2018) بعنوان: واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت. وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت، وتمثلت عينتها في جميع مديري المدارس الثانوية، وعددهم (5) مديرين، و (131) مديراً ومديرة للمدارس الأساسية والأساسية الثانوية، اختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية، واستخدمت لجمع البيانات أداة الاستبانة، وفق المنهج الوصفي التحليلي. وكان من أبرز نتائجها: أن درجة واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت جاءت متوسطة في ثلاث مجالات، هي: القيادة، والتخطيط لإدارة الأزمات، وفرق عمل إدارة الأزمات، بينما جاءت ضعيفة في مجالين، هما: المعلومات، والاتصالات.

دراسة (Tokel et al., 2017) بعنوان:

(Crisis Management Skills of School Administrators in Terms of School Improvement: Scale Development).

(مهارات إدارة الأزمات لمديري المداس لتطوير المدرسة: تطوير أداة قياس). وهدفت هذه الدراسة إلى تطوير أداة قياس لمديري المدارس في قبرص لاستخدام مهارات إدارة الأزمات، من خلال فحص المقاييس المتعلقة بمهارات إدارة الأزمات،

واستخدمت الدراسة المنهج المسحي، ووُزعت الاستبانة على العينة التي تكونت من (216) معلماً في المدارس الثانوية المهنية. وتوصلت الدراسة إلى تطوير مقياس يمكن استخدامه لقياس جودة مهارات إدارة الأزمات.

دراسة (علي، 2015) بعنوان: واقع إدارة الأزمات التعليمية في جامعة تشرين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية فيها. وهدفت الدراسة إلى تحديد واقع إدارة الأزمات التي تواجه جامعة تشرين في سورية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية فيها، وتعرف الفروق في الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة الأزمات تبعاً لمتغيرات (المؤهل العلمي، الخبرة، نوع الكلية، المسمى الوظيفي)، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة استبانة، طبقت على عينة شملت (218) مبحوثاً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن إدارة الأزمات التعليمية في الجامعة جاءت بدرجة متوسطة.

دراسة (غنيمة، 2014) بعنوان: متطلبات إدارة الأزمات التعليمية في المدارس الثانوية في مدينة دمشق. وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع إدارة الأزمات التعليمية في المدارس الثانوية في مدينة دمشق، والمتطلبات اللازمة لإدارة تلك الأزمات، ومدي توافر تلك المتطلبات. وقد استخدمت الباحثة أداة الاستبانة وطبقتها على عينة الدراسة التي تكونت من (55) مديراً ومديرة، و(1100) مدرس ومدرسة، وفق المنهج الوصفي التحليلي. وأشارت نتائج الدراسة إلى الأهمية الكبيرة لمحاور الدراسة التي تمثل أهم المتطلبات لإدارة الأزمات، وكان ترتيبها تنازليا وفق درجة الأهمية على النحو الآتي: فريق العمل، نظم الاتصالات، المعلومات، المهارات القيادية، وأخيراً التخطيط.

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة يتضح الآتي:

تناولت الدراسات السابقة موضوع إدارة الأزمات بطرائق مختلفة، واتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في دراسة واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العام، كدراسة أبي كرش وحجازي (2022)، ودراسة أبو خيران والعرجان (2021)، ودراسة القباطي (2018)، بينما تناولتها بعض الدراسات في مؤسسات التعليم العالي، مثل:

دراسة غالب (2020)، ودراسة علي (2015)، واختلفت دراسة غالب (2020)، ودراسة الحاوري (2019)، باحتوائهما على رؤية مقترحة، وتصور مقترح على الترتيب، بينما قامت دراسة Tokel et al.(2017) بتطوير أداة قياس لمديري المدارس لاستخدام مهارات إدارة الأزمات.

من حيث المجالات التي دُرس واقع إدارة الأزمات من خلالها، وهي: (التخطيط، المعلومات، الاتصالات، المهارات القيادية، وفريق العمل)، فقد اتفقت الدراسة الحالية في ذلك مع العديد من الدراسات، كدراسة Samawi (2021)، ودراسة القباطي (2018).

ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها في – حدود علم الباحثان– من الدراسات القليلة التي تناولت إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العام في مدينة تعز، وطبقت على المدارس الثانوية الحكومية، كما تميزت باختلاف البيئة التي أجريت فيها الدراسة، وكذا الإطار الزمني والمكاني، إذ تم إجراء الدراسة في ظل وجود أزمات حقيقية تعاني منها مؤسسات التعليم العام.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، لأن هذا المنهج يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية، ويصف هذا المنهج الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع، لأنه يعتمد على جمع البيانات والمعلومات باستخدام أداة الدراسة، وتحليلها، وتفسيرها، ومن ثم مناقشتها.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين والوكلاء والمشرفين الإداريين في المدارس الثانوية الحكومية في مدينة تعز، وكذا القيادات التربوية– من هم بدرجة مدير إدارة في مكتب التربية والتعليم في المحافظة، ورئيس قسم في إدارات التربية والتعليم في مديريات مدينة تعز(المظفر–القاهرة–صالة) – وبلغ عددهم (302) حسب ما جاء في إحصائية مكتب التربية والتعليم في محافظة تعز.

عينة الدراسة:

قام الباحثان بتوزيع (202) استبانة على المديرين والوكلاء والمشرفين الإداريين في المدارس الثانوية الحكومية في مدينة تعز، وكذا القيادات التربوية في مكتب التربية والتعليم بالمحافظة وإدارات التربية في مديريات مدينة تعز

(المظفر – القاهرة – صالة)، وتم استرجاع (197) استبانة شكلت نسبة (97%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وتم استبعاد (15) استبانة لعدم صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي، فتمثلت حجم العينة (182) استبانة بنسبة (90%) من إجمالي الاستبانات الموزعة.

أداة الدراسة:

استُخدم الاستبيان أداةً لجمع البيانات، وقد تم بناء أداة الدراسة على النحو الآتي:

- تمت صياغة فقرات الاستبانة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت إدارة الأزمات، وتمت الاستفادة من دراسة علي (2015)، ودراسة غنيمة (2014).

صدق وثبات أداة الدراسة:

الصدق الظاهري للدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة عُرضت على مجموعة من المحكمين الأكاديميين من كلية العلوم الادارية في جامعة تعز، وجامعة السعيد، والجامعة الوطنية والبالغ عددهم (5) محكمين.

ثبات وصدق أداة الدراسة:

لاستخراج معامل ثبات أداة الدراسة استُخدم معامل الفاكرونباخ، وتراوحت قيم معاملات الثبات لمجالات للأداة بين (0.857) و (0.922)، مما يشير إلى أن قيم معاملات الثبات تتسم بدرجة عالية، ونجد أن معامل الصدق الكلي لأداة الدراسة بلغ (0.941)، وهو معامل مناسب لأغراض الدراسة، وبهذا يمكن القول بأن أداة الدراسة صادقة لما وضعت له.

جدول :1 معاملات الثبات والصدق لأداة الدراسة

الرقم	المجال	عدد الفقرات	الفا كرونباخ	معامل الصدق
1	مجال التخطيط	6	0.870	0.933
2	مجال المهارات القيادية	7	0.875	0.935
3	مجال نظام الاتصالات	7	0.857	0.926
4	مجال المعلومات	7	0.908	0.953
5	مجال فريق العمل	7	0.922	0.960
	الأداة ككل	34	0.886	0.941

المصدر: مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.

من **جدول (1)**: تم اختبار قيم معاملات الموثوقية (الثبات وصدق المحك)، وقد بين معامل الفاكررو نباخ أن هناك نسبة ثبات عالية نسبياً لجميع مجالات الدراسة، فقد بلغ (0.886)، كما أظهر معامل الصدق أيضاً نسباً عاليةً ومقبولةً لأغراض البحث العلمي بمقدار (0.941).

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

تحليل استجابات مفردات العينة لفقرات مجالات الدراسة: مجال التخطيط:

جدول 2: *تحليل استجابات مفردات العينة لفقرات مجال التخطيط*

الفقرة	مستوى الموافقة	النسبة	موافقة عند نسبة المرجح	المتوسط	النسبة الأهمية	الترتيب	درجة التوافر
تعد إدارة المدرسة خططاً مسبقة لإدارة الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	13%	0.00	4.23	85%	1	عالية جداً
	موافق فأعلى	87%					
تستعين إدارة المدرسة بمختصين في التخطيط عند إعداد خطط إدارة الازمات التعليمية.	محايد فأقل	32%	0.00	3.75	75%	5	عالية
	موافق فأعلى	68%					
تشرك إدارة المدرسة المدرسيين والإداريين في عملية التخطيط وتنفيذ برامج لمواجهة الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	21%	0.00	3.99	80%	3	عالية
	موافق فأعلى	79%					
تدرب إدارة المدرسة العاملين فيها على مواجهة الازمات التعليمية.	محايد فأقل	36%	0.00	3.69	74%	6	عالية
	موافق فأعلى	64%					
تعمل إدارة المدرسة على دراسة المشكلات المسببة للأزمات التعليمية وتقوم بحلها.	محايد فأقل	19%	0.00	4.08	82%	2	عالية
	موافق فأعلى	81%					
تقيم إدارة المدرسة الخطط السابقة لمواجهة الأزمات التعليمية بقصد تطويرها.	محايد فأقل	23%	0.00	3.88	78%	4	عالية
	موافق فأعلى	77%					
المجال ككل				3.94	79%		عالية

المصدر: مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.

الجدول (2): يبين نتائج تحليل فقرات مجال التخطيط لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز، وقد كانت نسبة المستجيبين الذين أبدوا مستوى موافقة عالية على جميع الفقرات أعلى ممن أبدوا مستوى من الحياد، أو عدم الموافقة، إذ كانت موافقة المستجيبين على أن "إدارة المدرسة تعد خططاً مسبقة لإدارة الأزمات التعليمية" هي الأبرز من حيث ترتيب الأهمية النسبية لمتوسط مقياس أداة الدراسة لفقرات المجال بنسبة (85 %)، وأنها تدرب العاملين فيها على مواجهة الأزمات التعليمية بأهمية نسبية (74%)، كما أظهرت مستويات الدلالة لاختبار الإشارة معنوية ترجيح الآراء بالموافقة العالية عند نسبة اختبار (60%)، ومستوى دلالة (0.05) لجميع الفقرات.

مجال المهارات القيادية:

جدول 3: تحليل استجابات مفردات العينة لفقرات مجال المهارات القيادية

الفقرة	مستوى الموافقة	النسبة	عند نسبة موافقه	المتوسط المرجح	الأهمية النسبية	الترتيب	درجة التوافر
يمتلك مدير المدرسة المهارات القيادية اللازمة لإدارة الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	0.15	0.00	4.24	85%	2	عالية جداً
	موافق فأعلى	0.85					
يستفيد مدير المدرسة من خبرات المديرين السابقين للمدرسة ذاتها أو المدارس الأخرى في التعامل مع الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	15%	0.00	4.13	83%	4	عالية
	موافق فأعلى	85%					
يشجع مدير المدرسة التفكير الإبداعي والابتكاري لدى المرؤوسين للتعامل مع الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	15%	0.00	4.21	84%	3	عالية جداً
	موافق فأعلى	85%					
يتبع مدير المدرسة أسلوب التفاهم والإقناع مع العاملين في حل الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	12%	0.00	4.32	86%	1	عالية جداً
	موافق فأعلى	88%					
يستعين مدير المدرسة بالتقنيات الحديثة والخبرات الخارجية للتعامل مع الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	24%	0.00	3.93	79%	6	عالية
	موافق فأعلى	76%					
يمتلك العاملون في الإدارة الخبرة والكفاءة التي تمكنهم من التصرف واتخاذ القرارات في أثناء حدوث الأزمات التعليمية وفي الظروف الطارئة.	محايد فأقل	26%	0.00	3.85	77%	7	عالية
	موافق فأعلى	74%					
يهتم مدير المدرسة بعنصر الوقت في اتخاذ القرار عند وقوع الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	17%	0.00	4.06	81%	5	عالية
	موافق فأعلى	83%					
المجال ككل				4.11	82%		عالية

المصدر: **مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.**

الجدول (3): يبين نتائج تحليل فقرات مجال توافر المهارات القيادية لإدارة الأزمات لدى مديري المدارس الثانوية في مدينة تعز، وأظهرت النتائج أن نسبة المستجيبين الذين أبدوا مستوى موافقة عالية على جميع الفقرات أعلى ممن أبدوا مستوى من الحياد أو عدم الموافقة، إذ كانت موافقة المستجيبين على أن "مدير المدرسة يتبع أسلوب التفاهم والإقناع مع العاملين في حل الأزمات التعليمية." هي الأبرز من حيث ترتيب الأهمية النسبية لمتوسط مقياس أداة الدراسة لفقرات المجال بنسبة (86%)، وأن العاملين في الإدارة يمتلكون الخبرة والكفاءة التي تمكنهم من التصرف واتخاذ القرارات في أثناء حدوث الأزمات التعليمية، وفي الظروف الطارئة بنسبة

(77%). كما أظهرت مستويات الدلالة لاختبار الإشارة معنوية ترجيح الآراء بالموافقة العالية عند نسبة اختبار (60%)، ومستوى دلالة (0.05) لجميع الفقرات.

مجال نظام الاتصالات:

جدول :4 تحليل استجابات مفردات العينة لفقرات مجال نظام الاتصالات

الفقرة	مستوى الموافقة	النسبة	نسبة موافقة 60%	الدلالة عند المرجح	المتوسط	الأهمية النسبية	الترتيب	درجة التوفر
تعقد إدارة المدرسة لقاءات للتعامل مع الأزمات التعليمية لمناقشة التقارير عن أسبابها والحلول المقترحة.	محايد فأقل	12%	0.00	4.12	82%	3	عالية
	موافق فأعلى	88%					
تعمل إدارة المدرسة على تفعيل الاتصال مع الجهات التي يمكنها تقديم المساعدة في سبيل معالجة الأزمات التعليمية وآثارها.	محايد فأقل	10%	0.00	4.22	84%	1	عالية
	موافق فأعلى	90%					
توجه إدارة المدرسة العاملين فيها إلى كيفية التواصل مع المجتمع المحلي لتجنب الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	23%	0.00	3.93	79%	5	عالية
	موافق فأعلى	77%					
تحرص إدارة المدرسة على إيجاد وسائل اتصال سريعة لنشر المعلومات المتعلقة بالأزمات التعليمية داخل المدرسة وخارجها.	محايد فأقل	25%	0.00	3.89	78%	6	عالية
	موافق فأعلى	75%					
تستفيد إدارة المدرسة من الإذاعة المدرسية في تصحيح الشائعات في أثناء مواجهة الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	15%	0.00	4.21	84%	2	عالية
	موافق فأعلى	85%					
تتوافر لدى إدارة المدرسة الكوادر البشرية اللازمة للتعامل مع نظام الاتصالات المتوفر.	محايد فأقل	32%	0.00	3.75	75%	7	عالية
	موافق فأعلى	68%					
تحدد إدارة المدرسة لأولياء أمور الطّلبة كيفية الاتصال بهم في حال وقوع الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	16%	0.00	4.07	81%	4	عالية
	موافق فأعلى	84%					
المجال ككل				4.03	81%		عالية

المصدر: **مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.**

الجدول (4) يبين نتائج تحليل فقرات مجال الاتصالات لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز، وأثبتت نسبة المستجيبين الذين أبدوا مستوى موافقة عالية على جميع الفقرات أعلى ممن أبدوا مستوى من الحياد أو عدم الموافقة، وكانت موافقة المستجيبين على أن "إدارة المدرسة تعمل على تفعيل الاتصالات مع الجهات التي يمكنها تقديم المساعدة في سبيل معالجة الأزمات التعليمية وآثارها." هي الأبرز من حيث ترتيب الأهمية النسبية لمتوسط مقياس أداة الدراسة لفقرات المحور، وبنسبة (84%)، وأن إدارة المدرسة تتوافر لديها الكوادر البشرية اللازمة للتعامل مع نظام الاتصالات المتوافر وبنسبة (75%).

كما أظهرت مستويات الدلالة لاختبار الإشارة معنوية ترجيح الآراء بالموافقة العالية عند نسبة اختبار (60%)، ومستوى دلالة (0.05) لجميع الفقرات.

مجال المعلومات:

جدول :5 *تحليل استجابات مفردات العينة لفقرات مجال المعلومات*

الفقرة	مستوى الموافقة	النسبة	موافقة عند نسبة	المحك	المتوسط	النسبية	الأهمية	الترتيب	درجة التوفر
تسهل إدارة المدرسة حصول جميع العاملين فيها على المعلومات التي يحتاجونها لإدارة الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	23%	0.00	3.90	78%	1	عالية
	موافق فأعلى	77%					
تعمل إدارة المدرسة على جمع المعلومات الدقيقة المتعلقة بالأزمات التعليمية في المدارس الأخرى للاستفادة منها.	محايد فأقل	32%	0.00	3.72	74%	4	عالية
	موافق فأعلى	68%					
تعمل إدارة المدرسة على تحديث المعلومات المتعلقة بالأزمات التعليمية بشكل مستمر.	محايد فأقل	29%	0.00	3.79	76%	3	عالية
	موافق فأعلى	71%					
تقوم إدارة المدرسة بوضع أرشيف للأزمات التعليمية التي حدثت فيها وكيفية معالجتها.	محايد فأقل	34%	0.00	3.69	74%	5	عالية
	موافق فأعلى	66%					
تحرص إدارة المدرسة على جمع المعلومات الدقيقة المتعلقة بالأزمات التعليمية لمواجهتها بسرعة.	محايد فأقل	26%	0.00	3.87	77%	2	عالية
	موافق فأعلى	74%					
تحرص إدارة المدرسة على تبويب المعلومات الخاصة بالأزمات التعليمية طبقا للاحتياجات بحيث يسهل الرجوع إليها.	محايد فأقل	34%	0.00	3.72	74%	4	عالية
	موافق فأعلى	66%					
تعمل إدارة المدرسة على إنشاء موقع الكتروني يتضمن كل ما يتعلق بإدارة الازمات التعليمية.	محايد فأقل	47%	0.00	3.41	68%	6	عالية
	موافق فأعلى	53%					
المجال ككل				3.73	75%		عالية

المصدر: **مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.**

الجدول (5): يبين نتائج تحليل فقرات مجال توفير المعلومات اللازمة لإدارة الأزمات لدى إدارة المدارس الثانوية، وأثبتت أن نسبة المستجيبين الذين أبدوا مستوى موافقة عالية على جميع الفقرات أعلى ممن أبدوا مستوى من الحياد، أو عدم الموافقة، فقد كانت موافقة المستجيبين على أن "إدارة المدرسة تسهل حصول جميع العاملين فيها على المعلومات التي يحتاجونها لإدارة الأزمات التعليمية." هي الأبرز من حيث ترتيب الأهمية النسبية لمتوسط مقياس أداة الدراسة لفقرات المحور، وبنسبة (78%)، وأن "ادارة المدرسة تعمل على

إنشاء موقع الكتروني يتضمن كل ما تعلق بإدارة الأزمات التعليمية " وبنسبة (68%). كما أظهرت مستويات الدلالة لاختبار الإشارة المعنوية ترجيح الآراء بالموافقة العالية عند نسبة اختبار (60%) ومستوى دلالة (0.05) لجميع الفقرات.

مجال فريق العمل:

جدول :6 *تحليل استجابات مفردات العينة لفقرات مجال فريق العمل*

الفقرة	مستوى الموافقة	النسبة	موافقة نسبة المرجح	المتوسط	الأهمية النسبية	الترتيب	درجة التوفر
تقوم إدارة المدرسة بتشكيل فرق عمل مختلفة ومتعددة لحل الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	22%	0.00	3.94	79%	3	عالية
	موافق فأعلى	78%					
تقوم إدارة المدرسة باختيار أفراد فريق العمل لحل الأزمات التعليمية ممن لديهم خبرة سابقة في التعامل مع الأزمات.	محايد فأقل	21%	0.00	4.00	80%	1	عالية
	موافق فأعلى	79%					
تستعين إدارة المدرسة بخبراء ومتخصصين من خارج المدرسة عند تشكيل فريق الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	48%	0.00	3.43	69%	7	عالية
	موافق فأعلى	52%					
تعمل إدارة المدرسة على تدريب كفاءات بشرية بالمدرسة قادرة على التعامل مع الأزمات التعليمية ويستعان بها عند الحاجة.	محايد فأقل	35%	0.00	3.70	74%	6	عالية
	موافق فأعلى	65%					
تعمل إدارة المدرسة على توزيع المهام وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بفترة مناسبة عند حدوث الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	21%	0.00	3.97	79%	2	عالية
	موافق فأعلى	79%					
يوجد تعاون وتنسيق بين فريق إدارة الأزمات التعليمية وبقية اللجان في المدرسة.	محايد فأقل	24%	0.00	3.91	78%	4	عالية
	موافق فأعلى	76%					
تعقد اجتماعات دورية في المدرسة يقيم فيها أداء فريق عمل الأزمات التعليمية.	محايد فأقل	29%	0.00	3.77	75%	5	عالية
	موافق فأعلى	71%					
المجال ككل				3.87	76%		عالية

المصدر: **مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.**

الجدول (6): يبين نتائج تحليل فقرات مجال تشكيل فريق عمل متخصص لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز، وقد أظهرت أن نسبة المستجيبين الذين أبدوا مستوى موافقة عالية على جميع الفقرات أعلى ممن أبدوا مستوى من الحياد، أو عدم الموافقة، فقد كانت موافقة المستجيبين على أن" إدارة المدرسة تقوم باختيار أفراد فريق العمل لحل الأزمات التعليمية ممن لديهم خبرة سابقة في التعامل مع الأزمات." هي الأبرز من حيث ترتيب الأهمية النسبية لمتوسط مقياس أداة الدراسة لفقرات المحور، وبنسبة (80%)، وأنها تستعين بخبراء ومتخصصين من خارج المدرسة عند تشكيل فريق الأزمات التعليمية (69%). كما أظهرت

مستويات الدلالة لاختبار الإشارة معنوية ترجيح الآراء بالموافقة العالية عند نسبة اختبار (60%) ومستوى دلالة (0.05) لجميع الفقرات.

تحليل استجابات مفردات العينة لمجالات الدراسة إجمالا:

جدول :7 *تحليل استجابات مفردات العينة لمجالات الدراسة إجمالاً*

المجال	مستوى الموافقة	النسبة	نسبة موافقه 60%	المرجح الدلالة عند	المتوسط	الأهمية النسبية	الترتيب	درجة التوافر
التخطيط	محايد فأقل موافق فأعلى	12% 88%	0.000		3.94	79%	3	عالية
المهارات القيادية	محايد فأقل موافق فأعلى	9% 91%	0.000		4.11	82%	1	عالية
نظام الاتصالات	محايد فأقل موافق فأعلى	8% 92%	0.000		4.03	81%	2	عالية
المعلومات	محايد فأقل موافق فأعلى	20% 80%	0.000		3.73	75%	5	عالية
فريق العمل	محايد فأقل موافق فأعلى	19% 81%	0.000		3.82	76%	4	عالية
المجالات ككل					3.93	79%		عالية

المصدر: **مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.**

الجدول رقم (7): يبين تحليل المقياس لمجالات الدراسة إجمالا، ويلاحظ أن النسبة الأعلى من متوسطات الاستجابة كانت قيمتها أعلى من مستوى الحياد (3)، وهو ما يعبر عن مستوى الموافقة، ومستوى الموافقة الأشد لجميع المجالات بنسب أعلى من (80%)، كما يحدد مستوى الأهمية النسبية لمتوسط المقياس العام لكل مجال ترتيب المجالات من حيث الأهمية، إذ يسجل مجال المهارات القيادية ترتيباً متقدماً بأهمية نسبية (82%)، يليه نظام الاتصالات بنسبة (81%)، يليه التخطيط بنسبة (79%)، أما مجال فريق العمل ومجال المعلومات فقد جاءا في المرتبتين الأخيرتين بأهمية نسبية (76%)، و(75%) على التوالي.

وهذا يشير إلى أن أفراد عينة البحث يرون توافر مجالات إدارة الأزمات التي تم دراستها في المدارس الثانوية بمدينة تعز. ويمكن تفسير هذه النتيجة بالخبرة التي تراكمت لدى إدارة المدارس، خاصة في السنوات الأخيرة؛ بسبب الأزمات المتلاحقة والمتنوعة التي عانت منها.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا تُمارس عملية تخطيط لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.

جدول 8 : نسبة مستويات الموافقة لمجال التخطيط

المجال	مستوى القياس	مستوى الموافقة	التكرار	النسبة	نسبة موافقه 60%	الدلالة عند المرجح	المتوسط	الأهمية النسبية	القرار
التخطيط	<= 3	محايد فأقل	22	12%	0.000	3.94	79%	رفض
	> 3	موافق فأعلى	160	88%				

المصدر: **مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.**

الجدول (8): يبين نسبة مستويات الموافقة التي أبداها المستجيبون لعموم فقرات مجال التخطيط مصنفة بحسب مستويات الموافقة الأعلى (موافق بشدة – موافق)، ومستويات الموافقة الأدنى (محايد –غير موافق –غير موافق بشده)، والدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الإحصائية الصفرية القائلة بأن نسبة التكرارات المشاهدة لمقياس مستويات الموافقة (موافق فأعلى) لا تتجاوز (60 %) من إجمالي آراء مجتمع الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، وكما نلاحظ نسبة الموافقة عند مستويات الموافقة الأعلى يساوي (88%)، ومستوى الدلالة للاختبار أقل من مستوى الدلالة المعتمد، وعليه تُرفض الفرضية الصفرية التي بدورها تشير إلى رفض فرضية الدراسة الأولى، والإقرار بممارسة عملية التخطيط لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.

الفرضية الثانية: لا تتوافر المهارات القيادية لإدارة الأزمات لدى مديري المدارس الثانوية في مدينة تعز.

جدول 9: نسبة مستويات الموافقة لمجال المهارات القيادية

المجال	مستوى القياس	مستوى الموافقة	التكرار	النسبة	نسبة موافقه	الدلالة عند المرجح	المتوسط	الأهمية النسبية	القرار
المهارات القيادية	<= 3	محايد فأقل	16	9%	0.000	4.11	82%	رفض
	> 3	موافق فأعلى	166	91%				

المصدر: **مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.**

الجدول (9): يبين نسبة مستويات الموافقة التي أبداها المستجيبون لعموم فقرات مجال المهارات القيادية مصنفة بحسب مستويات الموافقة الأعلى (موافق بشدة – موافق)، ومستويات الموافقة الأدنى (محايد –غير موافق –غير موافق بشده)، والدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الإحصائية الصفرية القائلة بأن نسبة التكرارات المشاهدة لمقياس مستويات الموافقة (موافق فأعلى) لا تتجاوز (60 %) من إجمالي آراء مجتمع الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، وكما نلاحظ نسبة الموافقة عند مستويات الموافقة الأعلى يساوي (91%)، ومستوى الدلالة للاختبار أقل من مستوى الدلالة المعتمد، وعليه تُرفض الفرضية الصفرية التي بدورها تشير إلى رفض فرضية الدراسة الثانية، والإقرار بتوافر المهارات القيادية لإدارة الأزمات لدى مديري المدارس الثانوية في مدينة تعز.

الفرضية الثالثة: لا يتوافر نظام اتصالات لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.

جدول :10 ***نسبة مستويات الموافقة لمجال نظام الاتصالات***

المجال	مستوى القياس	مستوى الموافقة	التكرار	النسبة	نسبة موافقه	المرجح الدلالة عند	المتوسط النسبية	الأهمية	القرار
نظام الاتصالات	<= 3	محايد فأقل	15	8%	0.000	4.03	81%	رفض
	> 3	موافق فأعلى	167	92%				

***المصدر*: مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.**

الجدول (10): يبين نسبة مستويات الموافقة التي أبداها المستجيبون لعموم فقرات مجال نظام الاتصالات مصنفة بحسب مستويات الموافقة الأعلى (موافق بشدة – موافق)، ومستويات الموافقة الأدنى (محايد –غير موافق –غير موافق بشده)، والدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الإحصائية الصفرية القائلة بأن نسبة التكرارات المشاهدة لمقياس مستويات الموافقة (موافق فأعلى) لا تتجاوز (60 %) من إجمالي آراء مجتمع الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، وكما نلاحظ نسبة الموافقة عند مستويات الموافقة الأعلى يساوي (92%)، و مستوى الدلالة للاختبار أقل من مستوى الدلالة المعتمد، وعليه تُرفض الفرضية الصفرية التي بدورها تشير إلى رفض فرضية الدراسة الثالثة، والإقرار بتوافر نظام الاتصالات لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.

الفرضية الرابعة: لا يوجد دور للإدارة المدرسية في توفير المعلومات اللازمة لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.

جدول :11 نسبة مستويات الموافقة لمجال المعلومات

المجال	مستوى القياس	مستوى الموافقة	التكرار	النسبة	نسبة موافقه 60%	الدلالة عند المرجح	المتوسط	الأهمية النسبية	القرار
المعلومات	<= 3	محايد فأقل	37	20%	0.000	3.73	75%	رفض
	> 3	موافق فأعلى	145	80%				

المصدر: **مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.**

الجدول (11): يبين نسبة مستويات الموافقة التي ابداها المستجيبون لعموم فقرات مجال نظام المعلومات مصنفة بحسب مستويات الموافقة الأعلى (موافق بشدة – موافق)، ومستويات الموافقة الأدنى (محايد –غير موافق –غير موافق بشده)، والدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الإحصائية الصفرية القائلة بأن نسبة التكرارات المشاهدة لمقياس مستويات الموافقة (موافق فأعلى) لا تتجاوز (60 %) من إجمالي آراء مجتمع الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، وكما نلاحظ نسبة الموافقة عند مستويات الموافقة الأعلى يساوي (80%)، و مستوى الدلالة للاختبار أقل من مستوى الدلالة المعتمد، ومن ثم تُرفض الفرضية الصفرية التي بدورها تشير إلى رفض فرضية الدراسة الرابعة، والإقرار بوجود دور للإدارة المدرسية في توفير المعلومات اللازمة لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.

الفرضية الخامسة: لا يُشكل فريق عمل متخصص لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.

جدول :12 نسبة مستويات الموافقة لمجال فريق العمل

المجال	مستوى القياس	مستوى الموافقة	التكرار	النسبة	نسبة موافقه 60%	الدلالة عند المرجح	المتوسط	الأهمية النسبية	القرار
فريق العمل	<= 3	محايد فأقل	35	19%	0.00	3.82	76%	رفض
	> 3	موافق فأعلى	147	81%				

المصدر: مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.

الجدول (12) يبين نسبة مستويات الموافقة التي أبداها المستجيبون لعموم فقرات مجال فريق العمل مصنفة بحسب مستويات الموافقة الأعلى (موافق بشدة – موافق)، ومستويات الموافقة الأدنى (محايد –غير موافق –غير موافق بشدة)، والدلالة الإحصائية لاختبار الفرضية الإحصائية الصفرية القائلة بأن نسبة التكرارات المشاهدة لمقياس مستويات الموافقة (موافق فأعلى) لا تتجاوز (60%) من إجمالي آراء مجتمع الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، وكما نلاحظ نسبة الموافقة عند مستويات الموافقة الأعلى يساوي (81%)، ومستوى الدلالة للاختبار أقل من مستوى الدلالة المعتمد وعليه تُرفض الفرضية الصفرية التي بدورها تشير إلى رفض فرضية الدراسة الخامسة، والإقرار بأنه يشكل فريق عمل متخصص لإدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز.

- **الفرضية السادسة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين عن واقع إدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، العمل).

جدول 13: *تحليل التباين اللامعلمي بحسب الخصائص الديموغرافية*

المتغير / المجال	التخطيط	المهارات القيادية	نظام الاتصالات	المعلومات	فريق العمل
الجنس	0.186	0.036	0.427	0.259	0.083
العمر	0.935	0.731	0.151	0.532	0.743
المؤهل	0.573	0.518	0.488	0.549	0.289
الخبرة	0.487	0.603	0.514	0.266	0.779
العمل	0.738	0.348	0.814	0.362	0.272

المصدر: مخرجات الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج SPSS.

الجدول (13) يبين مستويات الدلالة الإحصائية لاختبار (كاروسكال والس) لتحليل التباين اللامعلمي بين متوسطات مقياس الاستجابة على محاور الدراسة بحسب الخصائص الديموغرافية التي يمكن ملاحظتها بأنها أكبر من مستوى الدلالة المقترح (0.05)، فيما عدا الاختلاف الجوهري لمتوسطات مقياس الاستجابة عن مجال المهارات القيادية بحسب متغير الجنس الذي يعني أن هناك مؤشراً يمكن الاعتماد عليه يشير إلى اختلاف آراء المستجيبين الذكور عن آراء المستجيبين الإناث، وعليه يتم الإقرار بقبول فرضية الدراسة السادسة، فيما عدا محور المهارات القيادية، ومتغير الجنس فيتم رفض الفرضية.

النتائج:

من عرض نتائج الدراسة وتحليلها، أمكن التوصل إلى عدد من النتائج، وأبرزها الآتي:

1- أن واقع إدارة الأزمات في المدارس الثانوية في مدينة تعز جاءت بدرجة عالية في جميع مجالات الدراسة، وكان ترتيبها على النحو الآتي: جاء مجال المهارات القيادية في المرتبة الأولى، يليه في المرتبة الثانية مجال الاتصالات، ثم في المرتبة الثالثة جاء مجال التخطيط، كما جاء مجال فريق العمل في المرتبة الرابعة، وأخيراً في المرتبة الخامسة جاء مجال المعلومات.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عن واقع إدارة الأزمات في المدارس الثانوية بمدينة تعز تعزى لمتغيرات الدراسة (العمر، والمؤهل، سنوات الخبرة، العمل).

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عن واقع إدارة الأزمات في المدارس الثانوية بمدينة تعز تعزى لمتغير الجنس في جميع مجالات الدراسة، عدا مجال المهارات القيادية.

التوصيات:

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحثان بالآتي:

1) العمل على تعزيز كفاءة مديري المدارس الثانوية في إدارة الأزمات في مجالات الدراسة الخمسة المتمثلة في: (التخطيط، المهارات القيادية، نظام الاتصالات، المعلومات، فريق العمل)، وذلك بعقد دورات تدريبية، وورش عمل متخصصة في إدارة الأزمات.

2) تعزيز كفاءة فرق العمل والعاملين في إدارة المدارس، وتعزيز قدراتهم على اتخاذ القرارات في أثناء حدوث الأزمات.

3) إنشاء مواقع إلكترونية للمدارس تتضمن كل ما يتعلق بالأزمات التعليمية.

4) الاستعانة بخبراء ومتخصصين من خارج المدرسة عند إعداد الخطط، وتشكيل فرق إدارة الأزمات.

5) تزويد المكتبات المدرسية بالدوريات العلمية التي تتناول الجديد في مجال إدارة الأزمات.

6) إنشاء وحدة متخصصة لإدارة الأزمات في مكتب التربية والتعليم بمحافظة تعز وإدارات التربية والتعليم في المديريات.

المقترحات:

1) يقترح الباحث إجراء دراسات مشابهة للدراسة الحالية، تكشف عن واقع إدارة الازمات في مؤسسات التعليم الثانوي العام في محافظات أخرى في اليمن، ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

2) إجراء دراسات مشابهة للدراسة الحالية على أن تدرس إدارة الأزمات من حيث أبعاد أخرى، مثل: مراحلها ومعوقاتها وأنوعها.

3) إجراء تصور مقترح لإنشاء وحدة لإدارة الأزمات في مكتب التربية والتعليم بمحافظة تعز وإدارات التربية والتعليم في المديريات.

المراجع:

- المراجع العربية:

أبو خيران، أشرف محمد، والعرجان، عاطف محمود. (2021). واقع إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة الخليل خلال جائحة كورونا. *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ـ مجلة العلوم التربوية والنفسية، 5*(48)، 20- 51.

أبو كرش، نصر ناصر، وحجازي، جولتان حسن. (2022). درجة استخدام مديري المدارس لإستراتيجية إدارة الأزمات من وجهة نظر المعلمين في مديرية جنوب نابلس. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 13*(38)، 139-152.

أحمد، حافظ فرج، ورضوان، عماد ثروت محمد. (2012). *فن إدارة الأزمات في المؤسسات التربوية* (ط 1). القاهرة: دار اللطائف.

بورزان، آية رياض العبد القادر. (2021). *إدارة الأزمات*. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.

الحاوري، عبد الغني. (2019). تصور مقترح لإنشاء وحدة لإدارة الأزمات بوزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية في ضوء الخبرات العربية والعالمية. *المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 15*(3)، 309- 323.

الحدراوي، حامد، والخفاقي، كرار. (2010). أسباب نشوء الأزمات. *مجلة الكوفة*، (5)، 192- 214.

حسان، الحسين إبراهيم، وداغستاني، عبد الرحمن بن حسين. (2019). *تقييم واقع إدارة الازمات والكوارث في المملكة العربية السعودية*. الرياض: مركز البحوث والدراسات.

خليل، عصام عبد العزيز. (2016). واقع إدارة الأزمات بالمدارس الحكومية الفلسطينية من وجهة نظر المديرين في جنوب الضفة الغربية. *مجلة العلوم التربوية*، (2)، 440- 474.

الزعبي، محمد مصلح. (2014). إدارة الأزمات في ضوء السنة النبوية. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 10*(3)، 135- 159.

صقر، عاطف محمد. (2009). *درجة توافر مهارات إدارة الأزمات لمديري وكالة الغوث بغزة وسبل تطويرها* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية- غزة.

الضلاعين، علي فلاح، الشمايلة، ماهر عودة، اللحام، محمود عزت، وكافي، مصطفى يوسف. (2015). *الإعلام وإدارة الأزمات* (ط.1). عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

عثمان، فاروق السيد. (2010). *التفاوض وإدارة الأزمات*. القاهرة: مؤسسة طيبة.

علي، نايفة. (2015). واقع إدارة الأزمات التعليمية في جامعة تشرين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية فيها. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 37*(3)، 67- 94.

العيسي، عبد الله محسن عبد الله، والألفي، أشرف عبده حسن. (2019). متطلبات إدارة الأزمات في مدارس محافظة القنفذة. *المجلة العلمية لكلية التربية– جامعة أسيوط، 35*(8)، 441–480.

غالب، انشراح أحمد إسماعيل. (2020). رؤية مقترحة لإدارة أزمات مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية أثناء الحرب. *مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية*، (5)، 106– 164.

غنيمة، رهف مروان. (2014). *متطلبات إدارة الأزمات التعليمية في المدارس الثانوية في مدينة دمشق* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة دمشق.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (2005). *القاموس المحيط*. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

القباطي، سليم عبده قائد. (2018). واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت. *مجلة الدراسات الاجتماعية*، *24*(1)، 33– 54.

اللامي، غسان قاسم داود، والعيساوي، خالد عبد الله إبراهيم. (2016). *إدارة الأزمات: الأسس والتطبيقات (ط. 1)*. عمان: دار المنهجية للنشر والتوزيع.

لكريني، إدريس. (2010). *إدارة الأزمات في عالم متغير* (ط. 1). عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

مختار، عبد المطلوب محمد، وبو خطوة، فؤاد عاشور. (2015). واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي الليبية: دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بجامعة عمر المختار فرع درنة. *رماح للبحوث والدراسات*، 2015 (16)، 30– 58.

المرقطن، محمد موسى محمود. (2020). متطلبات إدارة الأزمات التعليمية في ظل التعليم عن بعد. *المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات*، (24)، 1– 23.

المساعدة، ماجد عبد المهدي. (2012). *إدارة الأزمات* (ط. 1). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الملا، سلوى حامد. (2015). *دور القيادة في إدارة الأزمات*. الدوحة: إدارة البحوث والدراسات الإسلامية.

الهاجري، محمد دخيل الله. (2020). واقع إدارة الأزمات بمدارس المرحلة المتوسطة بمنطقة الفروانية التعليمية بدولة الكويت من وجهة نظر المعلمين. *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر*، (186)، 211– 222.

هيكل، محمد أحمد الطيب. (2006). *إدارة الأزمات والكوارث والمواقف*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

اليوسفي، رنيم. (2015). *تصور مقترح لإدارة الأزمات في مدارس التعليم الثانوي العام في الجمهورية العربية السورية في ضوء بعض التجارب العالمية* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة دمشق.

– المراجع الإنجليزية:

Altınbas, O., Tokel, A., & Dagli, G. (2019). Evaluation of School Administrators' Brand and Crisis Management Skills on Disability Services. *International Journal of Disability, Development and Education*, *66*(6), 590-597.

Samawi, F. (2021). (Educational crisis management requirements and its relation to using distance learning approach: A cross-sectional survey secondary stage school in Al-Balqa'a governorate during COID-19 outbreak from the perspectives of teachers). *Turkish Online Journal of Distance Education*, *22*(3), 196-212.

Tokel, A., Ozkan, T., & Dagli, G. (2017). Crisis Management Skills of School Administrators in Terms of School Improvement: Scale Development. EURASIA Journal of Mathematics. *Science and Technology Education*, *13*(11), 7573-7579.

عاصم سلطان عبد الرقيب محمد
مركز الدراسات العليا – جامعة تعز
ا.م.د/ جميل احمد علي زيد
جامعة الجند للعلوم والتكنولوجيا – تعز – اليمن

خالد علي محمد قائد الشميري
مركز الدراسات العليا – جامعة تعز
د. امجد سعيد دبوان خالد

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى تطبيق معايير الاستدامة (البيئية، الاجتماعية، والحوكمة – ESG) في المكاتب الهندسية بمدينة تعز والبالغ عددها (27) مكتبًا هندسيًا.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة أداة لجمع البيانات، شمل مجتمع الدراسة المهندسين والإداريين في تلك المكاتب بإجمالي (55) شخص، ونظرًا لصغر حجم المجتمع تم استخدام أسلوب الحصر الشامل في اختيار عينة الدراسة، تم تطوير استبانة إلكترونية وتوزيعها على أفراد مجتمع الدراسة، واستُعيد منها (51) استبانة صالحة للتحليل، استخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وتطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج.

أظهرت النتائج أن معايير الاستدامة تُطبق بدرجة مرتفعة في المكاتب الهندسية محل الدراسة، مع تفاوت في مستوى التطبيق بين الأبعاد؛ حيث جاء البُعد الاجتماعي في المرتبة الأولى، يليه الحوكمي، ثم البيئي.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة، معايير ESG، المكاتب الهندسية، تعز.

Abstract

This study aimed to assess the level of Sustainability, Environmental, Social, and Governance (ESG) criteria implementation in engineering offices in Taiz city, with a total of 27 offices included. A descriptive-analytical approach, utilizing a questionnaire as the primary data collection tool. The study population consisted of engineers and administrators within these offices, totaling 55 individuals. Due to the small size of the population, a census approach was adopted for sample selection. An electronic questionnaire was developed and distributed to the study population, resulting in 51 valid responses for analysis. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used for data analysis, applying the appropriate statistical methods to derive the findings.

The results indicate a high level of ESG criteria implementation in the surveyed engineering offices, with variations observed across the different dimensions. The social dimension ranked first, followed by governance, and then the environmental dimension.

Keywords: Sustainability, ESG Standards, Engineering Offices, Taiz.

المقدمة:

يتزايد التركيز العالمي على عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، مما يعيد تشكيل الممارسات التجارية عبر مختلف القطاعات، ويحث المنظمات على دمج مبادئ الاستدامة في عملياتها. أصبح قطاع الهندسة، الذي يُنظر إليه تقليديًا من منظور الخبرة الفنية وتسليم المشاريع، مسؤولاً بشكل متزايد عن تأثيره البيئي، ومسؤوليته الاجتماعية، وحوكمته الأخلاقية Dyllick & Muff (2016). وبالتالي، يمثل دمج معايير استدامة ESG تحولًا نموذجيًا كبيرًا، ويتطلب من المكاتب الهندسية تبني أطر ومنهجيات ومؤشرات أداء جديدة تتجاوز المقاييس المالية التقليدية. يؤدي تجاهل معايير ESG إلى مخاطر تتعلق بالضرر بسمعة الشركة، وتأخير المشاريع بسبب العقبات التنظيمية، وتقليل فرص الحصول على التمويل بسبب تراجع اهتمام المستثمرين.

ومع ذلك، على الرغم من الاعتراف المتزايد بأهمية ESG، فإن تطبيق معايير استدامة ESG داخل المكاتب الهندسية، لا سيما في البلدان النامية مثل اليمن، يواجه تحديات فريدة. شهدت مدينة تعز، وهي مركز حضري رئيسي في اليمن، اضطرابات اجتماعية واقتصادية كبيرة بسبب الصراع المستمر وعدم الاستقرار السياسي، مما خلق بيئة تشغيلية معقدة للأعمال التجارية. تعمل المكاتب الهندسية في مدينة تعز في ظل قيود شديدة على الموارد، بما في ذلك محدودية الوصول إلى التكنولوجيا، والعمالة الماهرة، والموارد المالية، مما قد يعيق قدرتها على تبني وتطبيق أطر ESG الشاملة. يتطلب هذا الوضع فهمًا أعمق للحواجز والفرص المحددة لدمج معايير استدامة ESG داخل القطاع الهندسي في المناطق المتأثرة بالنزاع.

وقد أكدت دراسات عدة، مثل دراسة Sulaiman et al. (2024) ودراسة Bezerra et al. (2024) على أهمية تطبيق معايير الاستدامة (ESG) في قطاع البناء والتشييد، فقد أظهرت دراسة Sulaiman et al. (2024) تفاوتاً في مستوى تطبيق هذه المعايير بين الجوانب الاجتماعية والبيئية والحوكمية في الشركات الماليزية، بينما كشفت دراسة Bezerra et al. (2024) عن التحديات الهيكلية التي تعيق تبني هذه المعايير في الاقتصادات الناشئة. كذلك، تناولت دراسات أخرى مثل Morri, et al. (2024) و Cruz et al. (2023) العلاقة المعقدة بين ممارسات ESG والأداء المؤسسي في قطاعات العقارات والبناء، حيث أظهرت نتائج متباينة تعكس خصوصية كل قطاع وسياقه التنظيمي، مما يؤكد الحاجة إلى دراسات ميدانية تقيم واقع تطبيق هذه المعايير في البيئات

المحلية. وعليه تسعى هذه الدراسة إلى دراسة مدى تطبيق معايير الاستدامة ESG في المكاتب الهندسية بمدينة تعز، اليمن، واقتراح استراتيجيات مصممة خصيصًا لتعزيز

تبني الممارسات المستدامة داخل القطاع الهندسي المحلي. من خلال دراسة السياق الفريد لمنطقة حضرية متأثرة بالنزاع، تقدم هذه الدراسة رؤى قيمة لواضعي السياسات والممارسين في الصناعة والباحثين المهتمين بتعزيز التنمية المستدامة في البيئات الصعبة.

مشكلة الدراسة:

في ظل التوجه العالمي المتسارع نحو تطبيق معايير الاستدامة (ESG) في القطاعات الهندسية، وما فرضته الاتفاقيات الدولية من التزامات بيئية واجتماعية، تواجه المكاتب الهندسية في مدينة تعز تحديات في تبني هذه المعايير، حيث تشير دراسة Morri et al. (2024) إلى وجود تباين وتعقيد كبير في تطبيق معايير ESG بين الشركات العقارية، بينما أوصت دراسة Cruz et al. (2023) بضرورة تعزيز التنوع الجغرافي في الأبحاث المستقبلية، وإجراء دراسات ميدانية تقيّم فعالية ممارسات ESG.

وفي محاولة لمواكبة هذه المتطلبات العالمية، بدأت بعض المكاتب الهندسية في تعز بتبني ممارسات مستدامة أولية، وتعزيز الشفافية المؤسسية، وتطوير سياسات الصحة والسلامة المهنية. إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية في ظل غياب إطار عمل مؤسسي واضح، وهو ما دفع الباحث إلى دراسة واقع تطبيق معايير الاستدامة في هذه المكاتب، وبناء على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

- **ما مستوى تطبيق معايير الاستدامة ESG في المكاتب الهندسية بمدينة تعز؟**

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إسهامها الفريد في تعميق الفهم الأكاديمي لتطبيق معايير الاستدامة (ESG) في السياقات غير المستقرة، حيث تقدم أول تقييم منهجي لمستوى تبني المكاتب الهندسية في مدينة تعز لهذه المعايير. تسد الدراسة فجوة بحثية حرجة تتمثل بضرورة إجراء دراسات ميدانية في البيئات النامية، حيث تقدم تحليلاً متكاملاً يعيد صياغة النماذج النظرية القائمة في ضوء الخصائص المحلية الفريدة. وتكتسب الدراسة قيمتها العلمية الإضافية من كونها

تؤسس لخط بحثي جديد يمكن البناء عليه في دراسات لاحقة، خاصة في ظل ندرة الأبحاث التي تناولت تطبيق معايير ESGفي القطاع الهندسي بالمنطقة العربية مما يفتح آفاقاً جديدة للبحث العلمي في مجال الاستدامة المؤسسية في البيئات الصعبة.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديمها إطاراً تنفيذياً واضحاً يساعد المكاتب الهندسية في تعز على تبني معايير الاستدامة (ESG) بشكل فعال، حيث توفر آلية عملية لتقييم مستوى التطبيق الحالي وتحديد نقاط القوة والضعف في الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي. تزود الدراسة صناع القرار المحليين بأدوات عملية لصياغة سياسات داعمة وبرامج تدريبية تهدف إلى تعزيز كفاءة العاملين في القطاع الهندسي ورفع مستوى الوعي بمتطلبات الاستدامة، مما ينعكس إيجاباً على جودة المشاريع التنموية وزيادة قدرتها على جذب التمويلات الدولية الموجهة للمشاريع المستدامة.

تساؤلات الدراسة:

- ما مستوى تطبيق المعايير البيئية في المكاتب الهندسية بمدينة تعز؟
- ما مستوى تطبيق المعايير الاجتماعية في المكاتب الهندسية بمدينة تعز؟
- ما مستوى تطبيق المعايير الحوكمية في المكاتب الهندسية بمدينة تعز؟

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الي معرفة مستوى تطبيق معايير الاستدامة ESG في المكاتب الهندسية بمدينة تعز.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة Kogi et al. (2025) إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بأبحاث ESG في إفريقيا، مع التركيز على الموضوعات البارزة في المحاسبة المؤسسية وتحديد الاتجاهات البحثية المستقبلية. اعتمدت الدراسة على مراجعة منهجية شملت 246 مقالة تم اختيارها من أصل 1,387 مقالة منشورة في 32 مجلة أكاديمية ضمن قاعدة Web of Science خلال الفترة 2006–2024. أظهرت النتائج وجود أربع مسارات بحثية رئيسية تشمل الإفصاح في

الاقتصادات الأولية، وديناميكيات الحوكمة، والآليات الداخلية والخارجية للإفصاح، كما بيّنت تركز الإنتاج البحثي في عدد محدود من الدول الإفريقية ووجود فجوات في التنوع الجغرافي وعمق التحليل.

هدفت دراسة Jesus et al. (2024) إلى استكشاف واقع تطبيق مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في قطاع البناء في البرازيل، وذلك من خلال دراسة حالة متعددة نوعية شملت ثماني شركات تعمل في قطاع البناء المدني بمدينة مارينغا. اتبعت الدراسة المنهج النوعي من خلال دراسة حالة متعددة، حيث تمثّل مجتمع الدراسة في جميع

الشركات العاملة في قطاع البناء المدني بالمدينة، بينما تكوّنت العينة من ثماني شركات تم اختيارها لهذا الغرض. اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن بعض الشركات أبدت معرفة بمفاهيم ESG والاستدامة، إلا أن تركيزها كان منصبًا بشكل أكبر على الجانب البيئي، مع ضعف في الشفافية تجاه الجمهور وضعف في ترسيخ ثقافة الاستدامة.

هدفت دراسة Monteiro et al. (2024) إلى تقييم استخدام مفاهيم البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) من قبل الشركات البرازيلية المدرجة في البورصة والعاملة في قطاع البناء والتطوير، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة لثلاث شركات مختارة وتحليل ممارساتها في الأبعاد الثلاثة لـ ESG. وتمثّل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في البورصة البرازيلية في قطاع البناء والتطوير، واختيرت عينة مكونة من ثلاث شركات لتحليل ممارساتها في مجالات ESG. وتوصلت إلى وجود مبادرات بيئية واجتماعية وحوكمية متفاوتة بين الشركات، مع إبراز الحاجة إلى تحسين ممارسات الاستدامة في هذا القطاع.

هدفت دراسة Chopra et al. (2024) إلى استكشاف قضايا وتحديات التقارير المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) وتأثيرها على التنمية المستدامة (SD)، مع التركيز على نقص الخبرة متعددة التخصصات في هذا المجال. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل الأدبيات والممارسات المتعلقة بالتقارير في مجال ESG. لم تحدد الدراسة عينة محددة، إذ تم إجراء مراجعة شاملة لمختلف الدراسات والممارسات العالمية المتعلقة بالتقارير عن ESG في مختلف الصناعات. أكدت الدراسة على ضرورة توسيع نطاق التقارير لتشمل الجوانب البيئية والاجتماعية بشكل أكثر فاعلية، باستخدام إطار عمل المحاسبة الاجتماعية والبيئية (SEA) لتحسين دقة البيانات وتوحيد مقاييس الاستدامة.

هدفت دراسة Misnikova et al. (2024) إلى استكشاف تاريخ دور البنوك في حل قضايا التنمية المستدامة، مع التركيز على اهتمام البنوك في تمويل المشاريع "الخضراء" التي تهدف إلى معالجة المشاكل البيئية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والتطبيقات العملية للتمويل الأخضر. تمثّل مجتمع الدراسة في البنوك التي تقدم تمويلًا للمشاريع البيئية على المستوى الدولي. بينما تم اختيار عينة من البنوك الكبرى التي تطبق مفاهيم ESG في استراتيجياتها. اعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات والممارسات المتعلقة بالإفصاح عن التقارير

البيئية والاجتماعية والحوكمة. أكدت الدراسة على أن الاستراتيجية الحالية للبنوك تشمل دمج مفاهيم ESG في سياستها الاجتماعية وتقديم استثمارات مسؤولة لتعزيز مكانتها في السوق وسمعتها لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين.

هدفت دراسة Sulaiman et al. (2024) إلى تقييم ممارسات الإفصاح عن معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في التقارير السنوية وبيانات الاستدامة لشركات البناء الماليزية المدرجة في البورصة خلال الفترة من 2021 إلى 2022. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى لتقييم التزام الشركات بمعايير ESG وفقًا لنموذج تصنيف FTSE Russell. تمثّل مجتمع الدراسة في جميع شركات البناء الماليزية المدرجة في البورصة، بينما تكوّنت العينة من الشركات التي أصدرت تقارير سنوية وتقارير استدامة خلال فترة الدراسة. أظهرت النتائج أن الركيزة الاجتماعية كانت الأكثر تطبيقًا بنسبة 64%، تليها الركيزة البيئية بنسبة 57.45%، ثم ركيزة الحوكمة بنسبة 55%.

هدفت دراسة Morri et al. (2024) إلى تحليل العلاقة بين مقاييس البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) والأداء المالي في قطاع العقارات، مع التركيز على الفروقات القطاعية والإقليمية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام نموذج الانحدار الإحصائي لتحليل بيانات 200 شركة عقارية مدرجة. تمثّل مجتمع الدراسة في جميع الشركات العقارية المدرجة في الأسواق المالية، بينما تكوّنت العينة من 200 شركة تم اختيارها بناءً على توافر بياناتها المالية ومؤشرات ESG. توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين ESG والأداء المالي تتسم بالتعقيد، حيث ارتبطت بعض المؤشرات البيئية إيجابيًا بالعائد على الأصول، بينما ارتبطت بعض العوامل الاجتماعية بانخفاض الأداء المالي في بعض الحالات.

هدفت دراسة Adewumi et al. (2024) إلى استكشاف قدرة أطر التقييم على تحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في قطاع البناء باستخدام نموذج BREEAM UK New Construction. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة لتحليل فاعلية الأطر في دعم معايير الاستدامة. أظهرت

النتائج أن استخدام إطار عمل BREEAM يساهم في تحقيق أهداف ESG من خلال تعزيز الممارسات المستدامة وتحسين الامتثال للمعايير.

هدفت دراسة Yébenes (2024) إلى تحليل تأثير معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في التقارير غير المالية للشركات، مع التركيز على التحديات والفرص التي تفرضها التنظيمات الحديثة، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة لتحليل فاعلية الأطر في دعم معايير الاستدامة. تمثّل مجتمع الدراسة في مشاريع البناء الجديدة في المملكة المتحدة الخاضعة لتقييم BREEAM، بينما تكوّنت العينة من حالات دراسية محددة لمشاريع تم تقييمها باستخدام النموذج.. أشارت نتائج الدراسة إلى أن هذه التشريعات تدفع الشركات إلى تحسين الإفصاح عن بيانات ESG وتعزيز الشفافية والمساءلة، كما أوضحت أن وكالات التصنيف الائتماني تلعب دورًا رئيسيًا في دمج مخاطر ESG في التقييمات المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين.

هدفت دراسة Malik & Kashiramka (2024) إلى تحليل العلاقة بين الإفصاح عن معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) والأداء المالي وتكلفة الدين لدى الشركات الهندية، وذلك في سياق الاقتصادات الناشئة التي تندر فيها مثل هذه الدراسات. اعتمدت الدراسة على منهج تحليل الانحدار للبيانات اللوحية، من خلال دراسة عينة مكوّنة من 272 شركة مدرجة في البورصة الوطنية خلال الفترة من 2015 إلى 2021. أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي تحقق أداءً أفضل في معايير ESG تتميز بأداء مالي أعلى مقارنة بنظيراتها وتحظى بتقدير أعلى من قبل السوق، إلا أن العلاقة لم تكن ثابتة في جميع القطاعات الصناعية، حيث تراجعت بشكل ملحوظ خلال جائحة كوفيد-19.

هدفت دراسة Wahab et al. (2024) إلى تطوير معايير الاستثمار الإسلامي المستدام والمسؤول (i-SRI) التي تعتمد على مفهوم البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG). اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي من خلال تحليل محتوى الوثائق وإجراء مقابلات مع الخبراء، وتمخض عن ذلك وضع مجموعة من معايير (i-SRI) التي شملت 33 عنصرًا بيئيًا، و50 عنصرًا اجتماعيًا، و26 عنصرًا يتعلق بقضايا الحوكمة. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تعارض جوهري بين معايير ESG والفلسفة الإسلامية، باستثناء أربعة معايير اجتماعية تتعلق بحقوق الإنسان، وحرية التعبير، والرقابة، وتكوين الجمعيات، والتي لا تتماشى مع التعاليم الإسلامية.

هدفت دراسة Yu et al. (2024) إلى تطوير إطار عمل متكامل لتقييم الأداء المستدام وفقًا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة(ESG) ، باستخدام منهجيات تحليل متعددة المعايير. اعتمدت الدراسة على عملية التسلسل

الهرمي التحليلي الضبابي من النوع 2 (IT2FAHP) وطريقة حل التسوية المجمعة الضبابية من النوع 2-IT2F (CoCoSo). تم تطبيق الإطار المقترح على خمس شركات طبية مدرجة تمثل مجتمع الدراسة. أظهرت النتائج أن معالجة التلوث، والصحة والسلامة، وإدارة المخاطر تعد من العوامل الأكثر أهمية في تحديد الأداء المستدام. كما كشفت الدراسة أن شركة Pfizer سجلت أفضل أداء في تبني معايير ESG مقارنة بالشركات الأخرى.

هدفت دراسة Efthymiou et al. (2023) إلى استكشاف تطبيق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في قطاع الخدمات في الهند، مع التركيز على الفوائد والتحديات المرتبطة بذلك. اعتمدت الدراسة على منهجية البحث المختلط، وشمل مجتمع الدراسة مديري المستويات المتوسطة والعليا في شركات قطاع الخدمات في الهند. تكونت العينة من مشاركين موزعين على سبع قطاعات خدمية مختلفة، حيث شارك في جمع البيانات (25) مستجيبًا للاستبيان و(19) مشاركًا في المقابلات الفردية. أظهرت النتائج أن التكنولوجيا تؤثر بشكل مزدوج على الاستدامة، حيث يمكن أن تعززها أو تعيقها، وأن تطبيق أطر الاستدامة يتم بشكل انتقائي وليس شاملًا بسبب اختلاف السياقات المحلية. كما بينت الدراسة أن تبني ESG يؤثر إيجابيًا على المستثمرين، لكنه لا يضمن بالضرورة تحسين ظروف الموظفين وحقوق الإنسان.

هدفت دراسة Cruz et al. (2023) إلى تحليل تطور موضوعات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) والابتكار في صناعة البناء المدني، مع التركيز على الممارسات المستدامة وأساليب القياس لتقييم أداء شركات البناء. اعتمدت الدراسة على مراجعة منهجية لـ 488 دراسة منشورة بين 2017 و2022، جُمعت من قاعدتي Web of Science وScopus باستخدام كلمات مفتاحية محددة، وحُللت باستخدام برنامجي Zotero وVOS viewer. أظهرت النتائج هيمنة آسيوية في المنشورات وتنوعًا في الممارسات المستدامة والابتكارية مثل استخدام المواد المعاد تدويرها والبناء الذكي.

هدفت دراسة Adambekova et al. (2023) إلى دراسة الخصائص التي تأخذ في الاعتبار نتائج الأبحاث العالمية وتعكس الاتجاهات الفعلية في دراسة مشاكل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تم إجراء البحث على عدة مراحل: مراجعة الأدبيات، تحديد الأنماط والاتجاهات في أبحاث ESG ، وإجراء تحليل بيبليومتري بناءً عليها. كما تم دراسة الشروط الأساسية لتطوير مبادئ ESG وإعداد تقارير ESG ، والتشريعات المرافقة لتشكيلها، بالإضافة إلى المناهج الحالية للمنظمات الدولية في تعزيز الالتزام بأهداف التنمية المستدامة. استندت الدراسة إلى مراجعة الأدبيات العالمية من قاعدة بيانات Scopus وتقارير ومبادئ توجيهية دولية مثل GRI ومعايير الاستدامة الخاصة بها، ومبادئ

OECD، بالإضافة إلى بيانات من شركات كبرى كـ Global Fortune 250. وتغطي فترة البحث من عام 2010 إلى 2023، وتستهدف النتائج دعم صانعي القرار في المؤسسات العامة والخاصة والباحثين لتعزيز ثقافة ESG وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل متكامل ومنهجي. أظهرت النتائج أن تطوير المعايير الوطنية للتنمية المستدامة لا يكفي لخلق الظروف المناسبة لتعزيز ثقافة ESG في المجتمع.

هدفت دراسة Zenkina (2023) إلى بحث أولويات تطوير تقارير ESG وآفاق توحيد معاييرها لضمان قيمتها المعلوماتية والتحليلية. اعتمدت الدراسة على منهجية التحليل والتركيب، والتفصيل والتعميم، والمقارنة،

والتمثيل، بالإضافة إلى المنهجيات النظامية، الاستراتيجية، والمرتكزة على المخاطر، لتحليل معايير تقارير الاستدامة وتحسين قيمتها التحليلية. ويشمل مجتمع الدراسة الشركات الكبرى التي تعتمد معايير تقارير الاستدامة الدولية مثل GRI وESRS وIFRS، بينما تتكون العينة من الشركات العالمية الكبرى في قطاعات متنوعة مثل الطاقة، والتصنيع، والتكنولوجيا، والخدمات المالية، بالإضافة إلى الشركات الأوروبية التي ستلتزم بمعايير ESRS وفقًا لقانون CSRD. وتهدف النتائج إلى دعم توسع استخدام معايير ESG وتحفيز التحول نحو ممارسات تجارية أكثر استدامة.

هدفت دراسة العتيبي وآخرون (2023) إلى تحليل تأثير ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على الأداء المالي للبنوك في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2013 إلى 2021، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، واستخدمت قاعدة بيانات Bloomberg كمصدر للبيانات، كما تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتكوّنت عينة الدراسة من 10 بنوك سعودية تم اختيارها من القطاع المصرفي السعودي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات ESG وكل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يدل على أن التزام البنوك بالإفصاح المالي وهياكل الملكية يعزز من القيمة السوقية، بينما قد يؤدي ضعف تطبيق ممارسات ESG إلى التأثير سلبًا على حقوق الملكية وقيمة الأسهم، وأوصت الدراسة بأهمية تحسين الإفصاح عن ممارسات ESG وتحقيق التوازن بين متطلبات الاستدامة والأداء المالي.

هدفت دراسة غلاب (2023) إلى تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) لشركة Lafarge Holcim، والتعرّف على نقاط القوة والضعف في تأثيرات معايير ESG، وتبنت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل ممارسات الشركة في مجال الاستدامة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أداء متميز لشركة Lafarge Holcim في

تطبيق ممارسات ESG، وذلك بفضل قدرتها على دمج عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة في استراتيجيتها وعملياتها وإدارة المخاطر، مما يعكس التزامها الفعّال بتحقيق الاستدامة وتعزيز تنافسيتها في السوق.

هدفت دراسة de Souza Barbosa et al. (2023) إلى تحليل تأثير دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) على أداء الاستدامة المؤسسية من وجهات نظر مختلفة، وتبنت الدراسة منهجية المراجعة المنهجية والتحليل التلوي (PRISMA)لتقييم الأدبيات، مما تم تأكيده من خلال تحليل نقدي للبيانات، وتوصلت الدراسة

إلى أن دمج معايير ESG يعزز أداء الاستدامة المؤسسية بشكل عام، كما كشفت عن وجود فجوات في الأدبيات، خاصة في تحليل تأثير هذه المعايير من منظور العمال، حيث كان التركيز الأكبر على الجوانب الاقتصادية والبيئية من منظور الشركات.

هدفت دراسة Maji & Lohia (2023) إلى تحليل تأثير الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) على أداء الشركات في الهند، واعتمدت الدراسة على بيانات مقطعية ثانوية شملت 222 شركة، باستخدام درجات ESG الصادرة عن CRISIL والبيانات المالية من قاعدة ACE Equity، مع تطبيق نماذج المربعات الصغرى والانحدار الكمي المتزامن، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الهندية تركز على معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية أكثر من المعايير البيئية، وأن لأداء ESG تأثيرًا إيجابيًا على أداء الشركات، لا سيما عند مستويات الأداء العالية.

هدفت دراسة Ellili (2022) إلى تحليل آثار الإفصاح عن معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) وجودة التقارير المالية (FRQ) على كفاءة الاستثمار في الشركات المدرجة بسوق الإمارات خلال الفترة من 2010 إلى 2019. اعتمدت الدراسة على نماذج اقتصادية قياسية شملت عينات فرعية من حالات الاستثمار الناقص والمفرط، إضافة إلى مستويات FRQ المرتفعة والمنخفضة. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن ESG و FRQوكفاءة الاستثمار، حيث كان التأثير أكثر وضوحًا في حالات الاستثمار الناقص و FRQالمرتفعة، مما يعكس دور الإفصاح في تحسين الشفافية وتقليل عدم تناسق المعلومات.

هدفت دراسة Clément et al. (2022) إلى استكشاف التحديات والقضايا المتعلقة بتقييمات ESG (البيئة، المجتمع، والحكومة) فيما يتعلق بتمثيل الاستدامة في المنظمات. اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات الحالية حول تقييمات ESGواستعرضت المفاهيم التي يمكن أن تساهم في تحسين دقة هذه التقييمات في تمثيل الاستدامة. أظهرت النتائج أن تقييمات ESG لا تقيس الاستدامة بشكل كافٍ نظرًا لعدم تصميمها لقياس مفاهيم الاستدامة مثل الزمنية والتأثير

وإدارة الموارد والترابط. كما بينت الدراسة أن الوكالات المسؤولة عن تصنيف هذه التقييمات تفتقر إلى الشفافية، وأن تقييمات ESG تعتمد على مفاهيم المادية التي يصعب قياسها بشكل دقيق.

هدفت دراسة كريري (2021) إلى التعرف على حوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الأعمال (ESG) في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية، وتبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على الأدبيات النظرية الوثيقة الصلة واستخلاص أهم نتائجها بالنسبة لتطبيق نموذج ESG في إدارات التعليم، وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات الحوكمة البيئية تشمل إدارة الموارد الطبيعية، تقليل المخاطر البيئية، وتحسين المباني والمرافق التعليمية، بينما تركز الحوكمة الاجتماعية على جودة الحياة الوظيفية، المساواة بين الجنسين، والأجور العادلة، أما حوكمة الأعمال فتشمل كفاءة الإنفاق، الشفافية، والاستدامة المالية.

هدفت دراسة Escrig-Olmedo et al. (2019) إلى فهم تطور معايير تقييم وكالات التصنيف البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) خلال العشر سنوات الماضية وتحليل ما إذا كانت هذه الوكالات تساهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال دمج مبادئ الاستدامة في عمليات التقييم الخاصة بها. اعتمدت الدراسة على تحليل وصفي مقارن للمعلومات العامة المقدمة من أبرز وكالات التصنيف والمعلومات الرائدة في أسواق الاستثمار المسؤول اجتماعيًا بأوروبا والولايات المتحدة خلال فترتين: 2008 و2018، فيما اقتصرت العينة على 8 وكالات مختارة لتمثيل السوق بحكم انتشارها وعدد الشركات المغطاة وأسواقها الدولية. أظهرت النتائج أن الوكالات قد دمجت معايير جديدة في نماذج التقييم لقياس الأداء المؤسسي بشكل أكثر دقة استجابة للتحديات العالمية الجديدة. ومع ذلك، تبين أن هذه الوكالات لا تدمج تمامًا مبادئ الاستدامة في عملية التقييم المؤسسي.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على معرفة مستوى تطبيق معايير الاستدامة ESG في المكاتب الهندسية بمدينة تعز.

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على المكاتب الهندسية بمدينة تعز.

الحدود البشرية: شملت الدراسة المهندسين والإداريين في المكاتب الهندسية بمدينة تعز.

الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية 2024م — 2025م.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال المسح والاستطلاع لتشخيص المشكلة واقتراح حلول لها، كونه المنهج الأنسب لدراسة هذه الظاهرة، وتم تصميم أسئلة بحثية مناسبة، من الناحية النظرية، تم الاستناد إلى الدراسات العلمية ذات الصلة والاستفادة من نتائج الأبحاث السابقة، ومن الناحية التطبيقية، اعتمدت الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المكاتب الهندسية العاملة في مدينة تعز، والتي تُعد الجهات الفاعلة وذلك لارتباطهم المباشر بموضوع الدراسة وأهمية آرائهم في توفير البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة.

ونظرًا لصغر حجم مجتمع الدراسة، تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لاختيار جميع أفراد المجتمع المستهدف، مما يضمن تمثيلًا متوازنًا للمكاتب الهندسية ذات الأحجام المختلفة والخبرات المتنوعة. وقد تم تحديد حجم العينة ليكون (55) مفردة، وتم توزيع الاستبانة على المشاركين بطريقتين: إلكترونيًا وورقيًا لضمان وصوله إلى أكبر عدد ممكن من المستهدفين. وقد تم جمع (51) استبانة صالحة للتحليل، بمعدل استجابة بلغ حوالي (92.7%)، مما يعد نسبة جيدة تعزز موثوقية النتائج المستخلصة من الدراسة.

أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، بهدف قياس آراء أفراد العينة حول مستوى تطبيق معايير الاستدامة ESG في المكاتب الهندسية بمدينة تعز. وقد تم تصميم الاستبانة استنادًا إلى الدراسات السابقة ذات الصلة، مع إجراء التعديلات اللازمة لتتناسب مع أهداف البحث وطبيعة البيئة البحثية.

لضمان الصدق الظاهري للاستبيان، تم عرضه على مجموعة من الخبراء الأكاديميين في مجال معايير الاستدامة ESG، بهدف الحصول على آرائهم حول وضوح صياغة الأسئلة وملاءمتها لأهداف الدراسة، وقد بلغ عدد المحكمين خمسة أكاديميين، وقد تم اختيارهم بناءً على خبرتهم الواسعة في هذا المجال.

استنادًا إلى ملاحظات المحكمين، تم إجراء بعض التعديلات على الاستبانة لضمان دقة ووضوح فقراته، يوضح **الجدول (1):** مكونات أداة الدراسة.

جدول 1: مكونات أداة الدراسة

القسم الأول: المعلومات الديموغرافية والمتمثلة ب:

المؤهل العلمي	المسمى الوظيفي	سنوات الخبرة
القسم الثاني: فقرات الاستبانة الخاصة بالعوامل المؤثرة بمتغيرات الدراسة وتتمثل ب:		
معايير الاستدامة (ESG)		

الأبعاد	عدد الفقرات	الأبعاد	عدد الفقرات
البيئي	10	**الحوكمي**	7
الاجتماعي	8		
الإجمالي		**25**	

يتضح من **الجدول (1)**: أن أداة الدراسة تتكون من (25) فقرة لقياس أبعاد معايير الاستدامة (ESG) الثلاثة.

جدول 2: الدراسات التي اشُتقت منها فقرات الاستبانة

المتغير	المراجع
معايير الاستدامة (ESG)	Oh et al., 2024 شارفي (2023) شقليه (2019)

تم استنباط هذه الفقرات بناءً على استعراض شامل للأدبيات البحثية السابقة في هذا المجال، ويظهر الجدول (2) الدراسات التي تم الاعتماد عليها لاشتقاق فقرات الاستبانة.

صدق وأداة الدراسة:

يعد الصدق من المعايير الأساسية التي تضمن دقة وفعالية أداة الدراسة في قياس المتغيرات المستهدفة. وللتحقق من ذلك، تم إخضاع الاستبانة لعمليات تحكيم علمي من قبل خبراء ومتخصصين، إلى جانب إجراء اختبارات إحصائية لقياس صدق الاتساق الداخلي، مما يسهم في تعزيز موثوقية الأداة ودقة النتائج البحثية.

الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

لضمان صدق أداة الدراسة والتأكد من قدرتها على قياس المتغيرات المستهدفة بدقة، تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس، حيث قاموا بمراجعتها وتقييم مدى وضوحها ودقتها. وبناءً على ملاحظاتهم، تم إجراء بعض التعديلات على الصياغة، وتحديث بعض الفقرات لضمان الاتساق مع محاور الدراسة.

وقد أسهمت هذه التعديلات في تعزيز وضوح الأداة البحثية ودقتها، مما يضمن صلاحيتها لقياس المتغيرات المستهدفة بكفاءة وموضوعية.

ثبات وأداة الدراسة:

قام الباحث باختبار مدى ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث أظهرت النتائج أن القيم المسجلة كانت مرتفعة جدًا، مما يعكس مستوى عالٍ من الموثوقية والاتساق الداخلي لأداة القياس. وقد سجلت الاستبانة بشكل عام معامل ثبات قدره (0.962)، مما يعكس دقتها في جمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة.

وتؤكد هذه النتائج قدرة الاستبانة على جمع بيانات دقيقة وموضوعية تتناسب مع أهداف الدراسة. يوضح الجدول (3) معاملات الثبات لمختلف محاور الاستبانة، مما يعزز صلاحيتها كأداة بحثية يمكن الاعتماد عليها في تحليل الظاهرة المدروسة.

جدول 3:معامل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

م	محاور الاستبانة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	البعد البيئي لمعايير الاستدامةESG	10	0.928**
2	البعد الاجتماعي لمعايير الاستدامةESG	8	0.872**
3	البعد الحوكمي لمعايير الاستدامةESG	7	0.880**
	المجموع الكلي	25	0.962**

التوزيع الطبيعي للبيانات:

يُعد التحقق من طبيعة توزيع البيانات من المتطلبات الأساسية في التحليل الإحصائي، حيث يعتمد اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة على مدى التزام البيانات بالتوزيع الطبيعي. ولقياس ذلك، تم الاعتماد على معامل الالتواء (Skewness)، الذي يعكس مدى انحراف توزيع البيانات عن التماثل، ومعامل التفلطح (Kurtosis)، الذي يقيس درجة تركز القيم حول المتوسط مقارنة بالتوزيع الطبيعي القياسي.

تم حساب قيم Z لكل من معامل الالتواء ومعامل التفلطح باستخدام المعادلتين الآتيتين:

$$Z_{\text{الالتواء}} = \frac{\text{Skewness}}{\text{الانحراف المعياري}_{\text{Skewness}}} \qquad Z_{\text{التفلطح}} = \frac{\text{Kurtosis}}{\text{الانحراف المعياري}_{\text{Kurtosis}}}$$

وفقًا لما أشار إليه (Tabachnick & Fidell, 2019)، فإن البيانات تُعد موزعة توزيعًا طبيعيًا إذا وقعت قيم Z-Skewness وZ-Kurtosis ضمن النطاق (±1.96) عند مستوى دلالة (0.05). كما أكد (Field, 2018) أن الالتزام بهذه الحدود يبرر استخدام الاختبارات الإحصائية البارامترية مثل تحليل التباين والانحدار الخطي، في حين أن تجاوز هذه القيم يستدعي اللجوء إلى الاختبارات اللامعلمية.

جدول 4: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة وفقاً لقيم z لمعاملات الالتواء والتفلطح

متغيرات الدراسة	Skewness			Kurtosis		
	إحصائياً	الخطأ	Z	إحصائياً	الخطأ	Z
البعد البيئي لمعايير الاستدامةESG	1.075-	0.333	0.358-	1.052-	0.656	0.69-
البعد الاجتماعي لمعايير الاستدامةESG	1.33-	0.333	-0.443	0.562-	0.656	-0.369
البعد الحوكمي لمعايير الاستدامةESG	0.793-	0.333	-0.264	1.543-	0.656	-1.012

بناءً على الجدول (4) تبين أن توزيع البيانات كان طبيعيًا، حيث تراوحت قيم (Z) لمعامل الالتواء (Skewness) بين (0.616−) و(0.264−)، وهي ضمن النطاق المقبول للتوزيع الطبيعي الذي يتراوح بين 2− و2+ وفقًا لمعيار (George & Mallery, 2019). كما تراوحت قيم (Z) لمعامل التفلطح (Kurtosis) بين (1.012−) و(0.942)، مما يشير إلى وقوعها ضمن الحدود المقبولة للتوزيع الطبيعي، والتي تتراوح بين 7− و7+ وفقًا لمعايير (Byrne, 2010; Hair et al., 2010).

وتشير هذه النتائج إلى أن البيانات تتوزع بشكل متقارب من التوزيع الطبيعي، مما يعني عدم وجود مشكلات جوهرية تتعلق بالانحراف أو التفلطح. وعليه، فإن الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، بما في ذلك تحليل الارتباط والانحدار الخطي، يمكن تطبيقها وفق الأسس الإحصائية البارامترية، مما يدعم دقة النتائج وموثوقيتها.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحليل فقرات أبعاد معايير الاستدامة (ESG) والمتمثلة في البعد البيئي، البعد الاجتماعي، والبعد الحوكمي. ومن خلال تحليل هذه الأبعاد، يمكن الوصول إلى نتائج دقيقة حول واقع تبنّي معايير الاستدامة في المكاتب الهندسية بمدينة تعز.

تحليل فقرات البعد الأول (البعد البيئي لمعايير الاستدامة):

يعرض الجدول (5) التحليل الوصفي لفقرات البعد البيئي لمعايير الاستدامة، من خلال المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، لتوضيح مستوى استجابة أفراد العينة.

جدول 5: التحليل الوصفي لفقرات البعد الأول (البعد البيئي لمعايير الاستدامة)

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	يلتزم المكتب بتطبيق معايير البناء المستدام للحد من التأثير البيئي للمشاريع.	4.04	0.848	81%	مرتفعة	3
2	يتبع المكتب سياسات وتقنيات فعالة لترشيد استهلاك الطاقة والمياه خلال دورة حياة المشاريع.	3.73	0.874	75%	مرتفعة	6
3	يتخذ المكتب تدابير فعالة للحد من الانبعاثات الكربونية والتلوث البيئي في مواقع البناء.	3.25	1.369	65%	متوسطة	10
4	يحرص المكتب على دمج تقنيات الطاقة المتجددة (الألواح الشمسية) ضمن الحلول التصميمية للمشاريع.	4.04	0.871	81%	مرتفعة	4
5	يتبنى المكتب استراتيجيات فعالة للحد من التلوث الضوضائي والهوائي في مواقع العمل.	3.41	1.203	68%	مرتفعة	9
6	يقوم المكتب بإجراء مراجعات دورية للتأكد من التزام المشاريع بالمعايير البيئية.	3.63	1.199	73%	مرتفعة	7
7	يفضّل المكتب استخدام مواد بناء قابلة لإعادة التدوير.	3.67	0.952	73%	مرتفعة	8
8	يولي المكتب اهتمامًا باستخدام مواد بناء صديقة للبيئة.	4.24	0.764	85%	مرتفعة جداً	2
9	يعتمد المكتب استراتيجيات فعالة لإدارة مخلفات البناء والحد من الهدر البيئي.	3.71	0.965	74%	مرتفعة	5
10	يلتزم المكتب بالمعايير البيئية الصادرة عن الجهات المختصة لضمان الامتثال القانوني.	4.29	0.832	86%	مرتفعة جداً	1
	المتوسط العام للمرتكز	**3.8**	**0.7823**	**76.02%**	**مرتفع**	

يتضح من نتائج تحليل الجدول أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول البعد البيئي لمعايير الاستدامة تراوحت بين (4.29 و3.25)، بينما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.832 و1.369)، كما تراوحت الأهمية النسبية بين (86% و 65%)، وقد حصلت الفقرة (10) التي تنص على "يلتزم المكتب بالمعايير البيئية الصادرة عن الجهات المختصة لضمان الامتثال القانوني" على أعلى درجة موافقة (مرتفعة جداً)، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.29)، وانحراف معياري (0.832)، وأهمية نسبية (86%). في المقابل، جاءت الفقرة(3) التي تنص على "يتخذ المكتب تدابير فعالة للحد من الانبعاثات الكربونية والتلوث البيئي في مواقع البناء" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (3.25)، وانحراف معياري (1.369)، وأهمية نسبية (65%)، وبدرجة موافقة متوسطة.

وعلية فإن المتوسط العام لجميع فقرات البعد البيئي، بلغ (3.8)، بانحراف معياري (0.78)، وأهمية نسبية (76%)، وهو ما يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي (3.40 – 4.19)، مما يشير إلى أن تبني المكاتب الهندسية للممارسات البيئية يتم بدرجة مرتفعة نسبيًا.

ويُعزى هذا المستوى من الالتزام إلى الخبرة العملية للعاملين في القطاع، حيث تُشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من العينة تمتلك خبرة تتجاوز 10 سنوات، مما قد يسهم في تحسين مستوى المعرفة والتطبيق العملي لممارسات الاستدامة البيئية. ومع ذلك، فإن بعض التحديات لا تزال قائمة، خصوصًا فيما يتعلق بتقليل الانبعاثات الكربونية وتطوير استراتيجيات أكثر كفاءة في إدارة الموارد البيئية داخل المشاريع.

تحليل فقرات البعد الثاني (البعد الاجتماعي لمعايير الاستدامة):

يعرض الجدول (6) التحليل الوصفي لفقرات البعد الاجتماعي لمعايير الاستدامة، من خلال المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، لتوضيح مستوى استجابة أفراد العينة.

جدول 6: التحليل الوصفي لفقرات البعد الثاني (البعد الاجتماعي لمعايير الاستدامة)

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
11	يلتزم المكتب بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية وفق معايير السلامة المهنية في المشاريع الإنشائية.	4.06	0.81	81%	مرتفعة	4
12	تُجرى تقييمات مسبقة للأثر الاجتماعي للمشاريع لضمان تقليل الآثار السلبية المحتملة.	3.33	1.21	67%	متوسطة	8
13	يوفر المكتب برامج تدريبية دورية لتعزيز مهارات المهندسين والفنيين وفق أحدث التطورات.	3.43	1.3	69%	مرتفعة	7
14	يضمن المكتب تكافؤ الفرص في التوظيف والارتقاء المهني دون أي شكل من أشكال التمييز.	4.04	0.958	81%	مرتفعة	5
15	يراعي المكتب حقوق العاملين من خلال توفير أجور عادلة وساعات عمل متوازنة.	4.22	1.01	84%	مرتفعة جداً	2
16	يحرص المكتب على إشراك المجتمع المحلي في مرحلة التخطيط لضمان توافق المشاريع مع احتياجات السكان.	3.75	1.09	75%	مرتفعة	6
17	يعتمد المكتب قنوات اتصال فعاله لضمان رضا العملاء واستيعاب متطلباتهم.	4.22	0.856	84%	مرتفعة جداً	1
18	يشجع المكتب ثقافة العمل الجماعي والتعاون بين الموظفين لتحقيق بيئة عمل إيجابية.	3.98	1.07	80%	مرتفعة	3
	المتوسط العام للمرتكز	**3.878**	**0.762**	**78%**	**مرتفع**	

تعكس نتائج التحليل مدى التزام المكاتب الهندسية بالممارسات الاجتماعية المرتبطة بالاستدامة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة بين (4.22 و3.33)، بينما تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.81 و1.21)، كما

تراوحت الأهمية النسبية بين (84% و67%)، وقد سجلت الفقرة (17) التي تنص على " يعتمد المكتب قنوات اتصال فعاله لضمان رضا العملاء واستيعاب متطلباتهم" أعلى درجة موافقة (مرتفعة جداً)، وحازت على المرتبة الأولى بين فقرات البعد، بمتوسط حسابي بلغ (4.22)، وانحراف معياري (0.856)، وأهمية نسبية (84%)، في المقابل، جاءت الفقرة (12) التي تنص على "تُجرى تقييمات مسبقة للأثر الاجتماعي للمشاريع لضمان تقليل الآثار السلبية المحتملة" في الترتيب الأخير بين فقرات البعد، وبدجة موافقة متوسطة، حيث حصلت على متوسط حسابي (3.33)، وانحراف معياري (1.21)، وأهمية نسبية (67%).

وعلية فإن درجة موافقة أفراد العينة للبعد الاجتماعي لمعايير الاستدامة بشكل عام جاءت بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.878)، وانحراف معياري (0.762)، وأهمية نسبية (78%)، مما يضعه ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي (3.40 – 4.19)، ما يدل على أن تبني المكاتب الهندسية للممارسات الاجتماعية يتم بدرجة مرتفعة.

ويعود هذا التوجه إلى تزايد الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية في بيئة العمل، حيث أصبحت المكاتب الهندسية أكثر إدراكًا لدور الاستدامة في تعزيز رضا العاملين والعملاء. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تطوير آليات تقييم الأثر الاجتماعي للمشاريع، وتعزيز إشراك المجتمع المحلي لضمان تحقيق تنمية أكثر شمولًا واستدامة.

تحليل فقرات البعد الثالث (البعد الحوكمي لمعايير الاستدامة):

يعرض **الجدول (7)**:التحليل الوصفي لفقرات البعد الحوكمي لمعايير الاستدامة، من خلال المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، لتوضيح مستوى استجابة أفراد العينة.

جدول 7: التحليل الوصفي لفقرات البعد الثالث (البعد الحوكمي لمعايير الاستدامة)

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
19	تُنفذ آليات رقابة فعالة لمكافحة الفساد.	3.71	1.238	74%	مرتفعة	5
20	يلتزم المكتب بالشفافية في نشر معلومات دقيقة حول سير العمل في المشاريع وإتاحتها لأصحاب المصلحة	3.61	1.313	72%	مرتفعة	6
21	يطبق المكتب أنظمة صارمة للحد من تضارب المصالح في عمليات اتخاذ القرار الإداري والفني.	3.43	1.253	69%	مرتفعة	7
22	يلتزم المكتب بتطبيق القوانين والتشريعات ذات الصلة.	4.35	0.770	87%	مرتفعة جداً	1
23	يحرص المكتب على إعداد تقارير مالية وإدارية دورية لضمان الشفافية والمساءلة المؤسسية.	3.82	1.034	76%	مرتفعة	4
24	يعتمد المكتب أنظمة رقابة داخلية صارمة لضمان الجودة والامتثال للمعايير التنظيمية والمهنية.	3.84	0.987	77%	مرتفعة	3
25	يتبنى المكتب آليات فعالة لضمان استمرارية المشاريع وتحقيق أهدافها بكفاءة.	4.22	0.757	84%	مرتفعة جداً	2
	المتوسط العام للمرتكز	**3.854**	**0.816**	**77%**	**مرتفع**	

تُظهر نتائج التحليل أن المكاتب الهندسية في مدينة تعز تطبق الممارسات الحوكمية المرتبطة بالاستدامة بدرجات متفاوتة. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة بين (4.35 و3.43) مع انحراف معياري يتراوح بين (0.770 و1.253)، كما تراوحت الأهمية النسبية بين (87% و69%)، وقد سجلت الفقرة (22) التي تنص على "يلتزم المكتب بتطبيق القوانين والتشريعات ذات الصلة" درجة موافقة مرتفعة جداً، وحازت على الترتيب الأول بين فقرات البعد، بمتوسط حسابي (4.35)، وانحراف معياري (0.770)، وأهمية نسبية (87%)، في المقابل، حصلت الفقرة (21) التي تنص على "يطبق المكتب أنظمة صارمة للحد من تضارب المصالح في عمليات اتخاذ القرار الإداري والفني" على الترتيب الأخير بين فقرات البعد، وبدرجة موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.43)، وانحراف معياري (1.253)، وأهمية نسبية (69%).

وعليه فإن درجة موافقة افراد العينة على البعد الحوكمي لمعايير الاستدامة بشكل عام جاءت بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.854)، وانحراف معياري (0.816)، وأهمية نسبية (77%)، مما يضعه ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي (3.40 – 4.19).

ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال زيادة الوعي بأهمية الحوكمة الرشيدة في تعزيز الشفافية والمساءلة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة واضحة لتعزيز الشفافية في إتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة.

ملخص نتائج أبعاد معايير الاستدامة ESG:

يعرض **الجدول (8):** التحليل الوصفي لنتائج معايير الاستدامة (ESG)، من خلال المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية، لتوضيح مستوى استجابة أفراد العينة.

جدول:8 ملخص نتائج أبعاد معايير الاستدامة (ESG)

م	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	البيئي	3.8	0.7823	76%	مرتفعة	3
2	الاجتماعي	3.879	0.76178	78%	مرتفعة	1
3	الحوكمي	3.854	0.81641	77%	مرتفعة	2
	المتوسط العام للمرتكز	**3.844**	**0.7173**	**%76.88**	**مرتفع**	

توضح نتائج التحليل أن مستويات تطبيق معايير الاستدامة (ESG) في المكاتب الهندسية بمدينة تعز جاءت بدرجات متفاوتة، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة بين (3.8 و3.879)، والانحرافات المعيارية بين (0.76178 و0.81641)، والأهمية النسبية بين (76% و78%). وجاء البعد الاجتماعي في المرتبة الأولى بدرجة موافقة (مرتفعة)،

بمتوسط حسابي (3.879) وانحراف معياري (0.76178) وأهمية نسبية (78%)، مما يعكس اهتمام المكاتب الهندسية بالجوانب الاجتماعية. وقد جاء البعد الحوكمي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.854) وانحراف معياري (0.81641) وأهمية نسبية (77%)، مما يعكس التزامًا جيداً بمبادئ الحوكمة. في المقابل، جاء البعد البيئي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.8) وانحراف معياري (0.7823) وأهمية نسبية (76%)، مما يدل على تبني بعض الممارسات البيئية، ولكنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز كفاءة استهلاك الموارد وتقليل الأثر البيئي للمشاريع الهندسية.

بشكل عام، أظهرت النتائج أن تطبيق معايير الاستدامة في المكاتب الهندسية جاء بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.844), وانحراف معياري عام (0.7173) وأهمية نسبية (76.88%)، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية الاستدامة في المكاتب الهندسية، مع وجود حاجة لتعزيز بعض الجوانب لضمان تحقيق أثر أكثر شمولية واستدامة.

نتائج الدراسة:

بناءً على تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها على النحو الآتي:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن المكاتب الهندسية في مدينة تعز تطبق معايير الاستدامة (ESG) بمستوى مرتفع بشكل عام. وبهذا تتفق النتائج العامة لهذه الدراسة مع دراسة دراسة غلاب (2023).
2. كشفت النتائج عن تطبيق جميع أبعاد الاستدامة (البيئي، الاجتماعي، والحوكمي) بمستويات مرتفعة، مع وجود تباين في درجة التطبيق بينها، حيث تصدر البعد الاجتماعي بأعلى مستوى تطبيق، يليه البعد الحوكمي في المرتبة الثانية، بينما احتل البعد البيئي المرتبة الثالثة بمستوى تطبيق أقل نسبياً. وبهذا تتفق النتائج العامة لهذه الدراسة مع دراسة (2023) Maji & Lohia.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

تعزيز الالتزام بتطبيق معايير الاستدامة (ESG) في المكاتب الهندسية بمدينة تعز، من خلال تطوير سياسات مؤسسية واضحة وتخصيص موازنات داعمة وتعيين مسئولين متخصصين في مجال الاستدامة، نظراً لأهميتها في تحسين الأداء المؤسسي وضمان استدامة المشاريع.

إعادة النظر في آليات تطبيق البعد البيئي من خلال اعتماد تقنيات ومواد بناء مستدامة وصديقة للبيئة، وتفعيل نظم فعّالة لإدارة الموارد والنفايات. ويمكن دعم ذلك من خلال عقد شراكات مع الجامعات ومراكز التدريب المتخصصة لتصميم برامج تدريبية سنوية وورش عمل تطبيقية لرفع كفاءة العاملين في هذا المجال.

تطوير الممارسات الاجتماعية من خلال إشراك المجتمع المحلي في تخطيط وتنفيذ المشاريع، وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية للعاملين، لما له من تأثير مباشر وفعّال على الأداء.

ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال تطبيق سياسات واضحة تضمن الشفافية والمساءلة في كافة العمليات الإدارية والفنية، وتفعيل نظم الرقابة الداخلية لضمان جودة الأداء واتخاذ القرار.

الحفاظ على مستوى الأداء المرتفع عبر إنشاء نظام متكامل للتقييم والمتابعة من خلال تطوير مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) وإعداد تقارير دورية وإنشاء قاعدة بيانات للمقارنة المعيارية. كما ينبغي على الجهات الرسمية لعب دور أكثر فاعلية من خلال إصدار دليل إرشادي لتطبيق معايير ESG ووضع حوافز للملتزمين بها وإجراء زيارات تفتيشية دورية.

المراجع:

المراجع العربية:

العتيبي، فادية سالم مرزوق، والشابي، كوثر. (2023). دور ممارسة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في أداء البنوك بالمملكة العربية السعودية للفترة 2013–2021. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، 7*(28)، 237–276.

غلاب، فاتح. (2023). تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG لشركة Lafarge Holcim. *مجلة البحوث الاقتصادية الإدارية، 17*(1)، 601–617.

كريري ع. م. ع. (2021). حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، 9*(19)، 487–513.

https://doi.org/10.55074/hesj.v8i19.374

المراجع الإنجليزية:

Adambekova, A., Adambekov, N., Amankeldy, N., & Salimbayeva, R. (2023). Scientific justification for the specific application of ESG principles. *Journal of Economic Research & Business Administration, 146*(4), 26–39. https://doi.org/10.26577/be.2023.v146.i4.03

Adewumi, A. S., Opoku, A., & Dangana, Z. (2024). Sustainability assessment frameworks for delivering environmental, social, and governance (ESG) targets: A case of Building Research Establishment Environmental Assessment Method (BREEAM) UK new construction. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 31*(5), 3779–3791. https://doi.org/10.1002/csr.2768

Bezerra, R. R. R., Martins, V. W. B., & Macedo, A. N. (2024). Validation of challenges for implementing ESG in the construction industry considering the context of an emerging economy country. *Applied Sciences, 14*(14), 6024. https://doi.org/10.3390/app14146024

Byrne, B.M. (2010). *Structural equation modeling with AMOS: Basic concepts, applications, and programming* (2nd ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203805534

Chopra, S. S., Senadheera, S. S., Dissanayake, P. D., Withana, P. A., Chib, R., Rhee, J. H., & Ok, Y. S. (2024). Navigating the challenges of environmental, social, and governance (ESG)

reporting: The path to broader sustainable development. *Sustainability, 16*(2), 606. https://doi.org/10.3390/su16020606

Clément, A., Robinot, É., & Trespeuch, L. (2022). Improving ESG scores with sustainability concepts. *Sustainability, 14*(20), 13154. https://doi.org/10.3390/su142013154

Cruz, P. L., Ávila, L. V., Dinis, M. A. P., & Baggio, D. K. (2023). Environmental, social and governance (ESG) and innovation in the construction sector: Systematic literature review. *Revista de Administração da UFSM, 16*(4), e1. https://doi.org/10.5902/1983465975315

Dyllick, T., & Muff, K. (2015). Clarifying the Meaning of Sustainable Business: Introducing a Typology From Business-as-Usual to True Business Sustainability. *Organization & Environment*, *29*(2), 156–174. https://doi.org/10.1177/1086026615575176

de Souza Barbosa, A., da Silva, M. C. B. C., da Silva, L. B., Morioka, S. N., & de Souza, V. F. (2023). Integration of environmental, social, and governance (ESG) criteria: Their impacts on corporate sustainability performance. *Humanities and Social Sciences Communications, 10,* Article 410. https://doi.org/10.1057/s41599-023-01919-0

Efthymiou, L., Kulshrestha, A., & Kulshrestha, S. (2023). A study on sustainability and ESG in the service sector in India: Benefits, challenges, and future implications. *Administrative Sciences, 13*(7), 165. https://doi.org/10.3390/admsci13070165

Ellili, N. O. D. (2022). Impact of ESG disclosure and financial reporting quality on investment efficiency. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 22*(5), 1094–1111. https://doi.org/10.1108/CG-06-2021-0209

Escrig-Olmedo, E., Fernández-Izquierdo, M. Á., Ferrero-Ferrero, I., Rivera-Lirio, J. M., & Muñoz-Torres, M. J. (2019). Rating the raters: Evaluating how ESG rating agencies integrate sustainability principles. *Sustainability, 11*(3), 915. https://doi.org/10.3390/su11030915

Field, A.P. (2018). *Discovering statistics using IBM SPSS statistics* (5th ed.). SAGE.

George, D., & Mallery, P. (2019). *IBM SPSS statistics 25 step by step* (15th ed.). Taylor & Francis Group. https://doi.org/10.4324/9781351033909

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). *Multivariate data analysis: A global perspective* (7th ed.). Pearson Education International.

Jesus, L. D. S., Souza, J. C. de, Galdamez, E. V. C., Barbosa, D. H., Leal, G. C. L., & Cotrim, S. L. (2024). Perspectives of Brazilian construction industries about ESG: A cross-case study:

Environmental, social and governance (SG). *Latin American Journal of Management for Sustainable Development, 6*(3), 247–264. https://doi.org/10.1504/LAJMSD.2024.141365

Kogi, S. K., Kristanto, A. B., & Cao, J. (2025). A systematic literature review of environmental, social and governance (ESG) research in Africa. *Meditari Accountancy Research, 33*(7), 199–245. https://doi.org/10.1108/MEDAR-08-2024-2623

Maji, S. G., & Lohia, P. (2023). Environmental, social and governance (ESG) performance and firm performance in India. *Society and Business Review, 18*(1), 175–194. https://doi.org/10.1108/SBR-06-2022-0162

Malik, N., & Kashiramka, S. (2024). Impact of ESG disclosure on firm performance and cost of debt: Empirical evidence from India. *Journal of Cleaner Production, 448*, 141582. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2024.141582

Monteiro, C. C. R. G., Rodrigues, F. U. F., & Picchi, F. A. (2024). ESG practices in publicly capital construction companies. *Revista de Gestão Social e Ambiental, 18*(3), 1–22. https://doi.org/10.24857/rgsa.v18n3-076

Misnikova, L., Aleksandrov, I., Parshukov, A., Maksina, S., Ilina, V., Terentyev, A., & Ol, E. (2024). State regulation of the use of ESG methodology. *E3S Web of Conferences, 549*, 09010. https://doi.org/10.1051/e3sconf/202454909010

Morri, G., Colantoni, F., & De Paolis, A. M. (2024). ESG performance variability: Profitability and market implications for real estate entities in a worldwide context. *Journal of European Real Estate Research, 17*(3), 373–394. https://doi.org/10.1108/JERER-11-2023-0046

Sulaiman, N. N., Omar, A. J., Pakir, F., & Mohamad, M. (2024). Evaluating environmental, social and governance (ESG) practice among Malaysian public listed construction companies using FTSE Russell rating model. *International Journal of Sustainable Construction Engineering and Technology, 15*(1), 25–40. https://penerbit.uthm.edu.my/ojs/index.php/IJSCET/article/view/15842

Tabachnick, B. G., & Fidell, L. S. (2019). *Using multivariate statistics* (7th ed.). Pearson.

Wahab, M. Z. B. H., Naim, A. M., & Abu Hassan, M. H. (2024). Developing Islamic-sustainable and responsible investment (i-SRI) criteria based on the environmental, social and governance (ESG) concept. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*. Advance online publication. https://doi.org/10.1108/JIABR-12-2021-0311

Yébenes, O. M. (2024). Climate change, ESG criteria and recent regulation: Challenges and opportunities. *Eurasian Economic Review, 14,* 87–120. https://doi.org/10.1007/s40822-023-00251-x

Yu, K., Wu, Q., Chen, X., Wang, W., & Mardani, A. (2024). An integrated MCDM framework for evaluating the environmental, social, and governance (ESG) sustainable business performance. *Annals of Operations Research, 342*, 987–1018. https://doi.org/10.1007/s10479-023-05616-8

Zenkina, I. (2023). Ensuring the transparency of ESG reporting based on the development of its standardization. *E3S Web of Conferences, 371*, 05077. https://doi.org/10.1051/e3sconf/202337105077